جامعة أم البواقي -الجزائر-
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

Oum El Bouaghi University -Algeria-
Faculty Of Economic, Commerce
And Managemmment Sciences

مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال

JOURNAL OF DEVELOPMENT STUDIIES AND ENTEREPRENEURSHIP

دورية علمية دولية محكمة
تعنى بنشر الابحاث والدراسات
في مجال التنمية وريادة الاعمال

An international semi-annual periodical
for publishing research and studies
on development and entrepreneurship

المجلد الأول
العدد الثاني
ديسمبر2023
ISSN:2830-988X

volume: 01
N°:02
December2023
ISSN:2830-988X

مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال (JDSE)

جامعة أم البواقي

جـامعـة العربي بن مهيدي -أم البـواقـي
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال/جامعة أم البواقي-الجزائر
journal of development studies & entrepreneurship
university of oum el bouaghi/Algeria

مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال

دورية علمية دولية محكمة سداسية متخصصة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في مجال التنمية وريادة الأعمال، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة أم البواقي/الجزائر

المجلد الأول – العدد الثاني
ديسمبر 2023

البريد الالكتروني للمجلة: jdse2022@gmail.com

الإيداع القانوني: ماي 2023

الترقيم الدولي المعياري للمجلة ISSN: 2830-988X

الترقيم الدولي المعياري الالكتروني للمجلة E-ISSN: /

JOURNAL OF DEVELOPMENT STUDIES AND ENTREPRENEURSHIP
UNIVERSITY OF OUM EL BOUAGHI
ALGERIA

مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال
جامعة أم البواقي/ الجزائر

ISSN: 2830-988X

الرئيس الشرفي للمجلة:

أ.د.ديبي زهير/مدير الجامعة

مدير المجلة:

أ.د.صرارمة عبد الوحيد / عميد كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

رئيس تحرير المجلة:

د.العوادي حمزة

هيئة تحرير المجلة:

أ.د.سمايلي نوفل/ جامعة تبسة (الجزائر)
د.جباري شوقي/ جامعة أم البواقي (الجزائر)
د.قادم عبد الحميد/ جامعة أم البواقي (الجزائر)
د.معتوق سامية/ جامعة أم البواقي (الجزائر)
د.كمال بورحومة / جامعة تيليك (كندا)

سكريتاريا المجلة:

د.مدفوني هندة/ جامعة أم البواقي (الجزائر)
د.عمارة نور الهدى/ جامعة أم البواقي (الجزائر)
د.عوام نسرين/ جامعة أم البواقي (الجزائر)

خلية الإعلام الآلي

جواد حسام / سعدي ليلى

البريد الالكتروني للمجلة: jdse2022@gmail.com الموقع الالكتروني للمجلة: https://review.univ-oeb.dz/ojs.jdse/index.php/jdse

أعضاء لجنة القراءة:

الأستاذ(ة)	جامعة الانتساب/الدولة	الأستاذ(ة)	جامعة الانتساب/الدولة
أ.د.رجال السعدي	جامعة أم البواقي/الجزائر	أ.د.عمرياسين خضيرات	جامعة البلقاء /الأردن
أ.د.صرارمة عبد الوحيد	جامعة أم البواقي/الجزائر	أ.د. الباجوري خالد	جامعة بني سويف/مصر
أ.د.الصدراوي طارق	جامعة المنستير/تونس	أ.د.طرطار أحمد	جامعة تبسة/الجزائر

أعضاء اللجنة العلمية للمجلة:

الأستاذ(ة)	جامعة الانتساب/الدولة	الأستاذ(ة)	جامعة الانتساب/الدولة
أ.د.حامد نور الدين	جامعة الجوف/ السعودية	أ.د.زرقين عبود	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.د.المقدمي نضال	جامعة المنستير/تونس	أ.د.بوداح عبد الجليل	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.د.عيسى رجاء عبد الله	جامعة البصرة/العراق	أ.د.عثماني أحسين	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.د. علي العبودي نعمه	كلية الإمام الكاظم/العراق	أ.د. عيشوش رياض	جامعة أم البواقي/الجزائر
د.مصباح غيث	جامعة مصراتة/ليبيا	أ.د.عياش زبير	جامعة أم البواقي/الجزائر
د.مصطفى البلعزي	الجامعة الأسمرية /ليبيا	أ.د.جباربوكثير	جامعة أم البواقي/الجزائر
د.محمد أسامة حسنية	جامعة غزة/فلسطين	أ.د.حركات سعيدة	جامعة أم البواقي/الجزائر
د.جيهان حامد الغماري	جامعة غزة/فلسطين	أ.د.شنيخر عبد الوهاب	جامعة أم البواقي/الجزائر
د.المهدي الأمير أحمد	جامعة أم درمان/ السودان	أ.د.شرقي خليل	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.د.زرمان كريم	جامعة خنشلة/الجزائر	أ.د.تقرارت يزيد	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.د.دهان محمد	جامعة قسنطينة2/الجزائر	أ.د.سفاري أسماء	جامعة أم البواقي/الجزائر
أ.د.روابح عبد الباقي	جامعة قسنطينة2/الجزائر	أ.د.طالب محمد الأمين وليد	جامعة أم البواقي/الجزائر
د.بن ديلمي اسماعيل	جامعة باتنة1/الجزائر	أ.د.عسول محمد الأمين	جامعة أم البواقي/الجزائر
د.لوشن محمد	جامعة باتنة1/الجزائر	أ.د.بوسمينة أمال	جامعة أم البواقي/الجزائر
د.يحياوي فتحية	جامعة أم البواقي/الجزائر	أ.د.طلوش فارس	جامعة أم البواقي/الجزائر
د.مرابطي سناء	جامعة أم البواقي/الجزائر	د. شوق فوزي	جامعة أم البواقي/الجزائر
د. عثامنية عثمان	جامعة تبسة/الجزائر	د. بنونة فاتح	جامعة أم البواقي/الجزائر

JOURNAL OF DEVELOPMENT STUDIES AND ENTREPRENEURSHIP
UNIVERSITY OF OUM EL BOUAGHI
ALGERIA

مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال
جامعة أم البواقي/ الجزائر

ISSN: 2830-988X

التعريف بالمجلة وأهدافها:

مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال دورية علمية دولية محكمة سداسية متخصصة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات في مجال التنمية وريادة الأعمال. وتصبو المجلة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تسليط الضوء بشكل علمي على القضايا الاستراتيجية الآنية، والتحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري والعالمي؛
- الإسهام جديا في إثراء البحث العلمي لاسيما في مجالات التنمية وريادة الأعمال من خلال توفير فضاء لنشر البحوث والدراسات ونقل التجارب الرائدة؛
- تشجيع حركية البحث العلمي وإتاحة الفرصة للباحثين من أجل مناقشة إنتاجهم العلمي وتحقيق فرص واعدة لتكوين حصيلة متراكمة من البحوث العلمية الأصيلة الجديدة؛
- الإسهام في نهضة التعليم الجامعي وتطويره في الجزائر محليا و دوليا، و لن يتأتى ذلك إلا بإطلاق طاقات الإبداع والتنافس العلمي بين الباحثين، وتوسيع المجال أمام الترقية الأكاديمية وبالتالي تنمية القدرات العلمية لدى المورد البشري؛
- استشراف القضايا المستقبلية المرتبطة بالمؤسسات الجزائرية والاقتصاد الجزائري وطنيا و في باقي دول العالم، بهدف تثمين الإنتاج العلمي للباحثين وتصويب الإجراءات والسياسات المتخذة أو المرسومة من طرف صناع القرار. سواء تعلق الأمر بالجزائر أو كافة العلاقات التي قد تربطها بدول العالم؛
- استقطاب استشاريين متميزين وتوسيع أعضاء هيئة التحكيم؛
- إتاحة فضاء يسمح بإعداد بحوث مشتركة بين مختلف الباحثين وطنيا و دوليا.

قواعد النشر في المجلة:

تخضع المقالات التي ترد إلى المجلة لقواعد نشر يتعين على الباحثين الالتزام بها، وهي على النحو الآتي:

- تنشر المجلة المقالات باللغتين: العربية والانجليزية التي تدخل ضمن اهتمامات المجلة وهي : الاقتصاد، اقتصاد التنمية، الاقتصاد القياسي، التحليل الاقتصادي والاستشراف، إدارة الأعمال وريادة الأعمال ، و كذلك المواضيع الإدارية و المالية المرتبطة بالتنمية، ويرسل المقال وفق قالب المجلة المتاح على موقعها الإلكتروني؛
- أن يكون المقال سليما ومنقحا من الناحية اللغوية والنحوية؛
- أن يكون المقال جديدا، ولم يسبق لمؤلفيه نشره كليا أو جزئيا في أي وسيلة من وسائل النشر سواء في شكل ورقي أو في شكل الكتروني، وأن يقدم المقال إضافة علمية واضحة سواء أكانت نظرية أو تطبيقية؛
- تخضع كل المقالات للتحكيم من طرف اللجنة العلمية للمجلة وفق الاجراءات المعمول بها في مختلف المجلات العلمية ويبلغ الباحث المراسل بنتيجة التحكيم الكترونيا؛
- لا يمكن للمؤلف نشر مقالين في عددين متتاليين سواء أكان مؤلفا رئيسيا أم لا، ويستثنى من هذه القاعدة مؤلفو المقالات باللغة الانجليزية؛
- يخضع ترتيب المقالات المقبولة للنشر في المجلة للترتيب الأبجدي لأسماء المؤلفين بالحروف اللاتينية؛
- تقبل الأعمال المترجمة شرط أن ترفق بالنص الأصلي، بالإضافة إلى المراجعات العلمية لأدبيات التخصص، كما تفتح المجلة للملتقيات العلمية التي تشرف الكلية على تنظيمها المجال لنشر أفضل الأعمال التي تندرج ضمن اهتمامات المجلة.

JOURNAL OF DEVELOPMENT STUDIES AND ENTREPRENEURSHIP
UNIVERSITY OF OUM EL BOUAGHI
ALGERIA

مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال
جامعة أم البواقي/ الجزائر

ISSN: 2830-988X

أخلاقيات وحقوق النشر:

- تتبنى المجلة معايير لجنة أخلاقيات النشر العلمي (COPE) والتي تتضمن مسؤوليات، وأخلاقيات المؤلف، المراجع، ورئيس التحرير والمتاحة على موقعها الالكتروني:
  http://publicationethics.org/files/Code_of_conduct_for_journal_editors_Mar11.pdf
- يشكل الانتحال والسرقة العلمية سلوكا غير أخلاقي بالنسبة للمجلة. ولا يتم قبول أي مقال ينطبق ذلك عليه؛
- تلتزم المجلة بالنشر المجاني، ولا تحمل المؤلفين أي رسوم مقابل نشر وتحكيم مقالاتهم؛
- يتعهد المؤلف الذي ينشر مقاله في المجلة بالتنازل عن حقوقه في المقال، ويمتنع عن إرساله للنشر إلى أي مجلة أخرى؛
- تحتفظ المجلة بحقها في حذف أو إعادة صياغة بعض الجمل أو العبارات التي لا تتماشى وسياسة النشر؛
- كل مقال ينشر عبر صفحات المجلة يعبر عن رأي وموقف مؤلفيه، ولا يعكس رأي وموقف المجلة؛
- لا يجوز النقل واستعمال ما ينشر في المجلة، إلا بالإشارة إلى الاقتباس بالتفصيل: المؤلف، عنوان المقال، المجلد، العدد، تاريخ الاصدار، الصفحات؛
- تتبع المجلة سياسة الوصول المفتوح إلى منشوراتها حيث تتيح جميع محتوياتها مجانا على محركات البحث وروابط المجلة عند نشر كل عدد، ويسمح للمستخدمين بقراءة وتنزيل وطباعة النصوص الكاملة للمقالات المنشورة دون إذن مسبق.

JOURNAL OF DEVELOPMENT STUDIES AND ENTREPRENEURSHIP
UNIVERSITY OF OUM EL BOUAGHI
ALGERIA

مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال
جامعة أم البواقي/ الجزائر

ISSN: 2830-988X

افتتاحية العدد

تضع مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال العدد الثاني من المجلد الأول بين يدي قرائها الأعزاء، يتضمن هذا العدد أوراقا بحثية متخصصة ومتنوعة عالجت في مجملها ثلاثة مسائل هامة ألا وهي التكامل والتنويع الاقتصاديين، الاستثمار في الطاقات المتجددة والأمن الغذائي، من زوايا ومقاربات مختلفة، تناولت الورقة البحثية الأولى موضوع التكامل الاقتصادي الإقليمي لدول "الأسيان" ومختلف الآليات التي رصدتها الرابطة في سبيل تحقيق التنويع، وتعظيم المكاسب التنموية، وتطرقت الورقة البحثية الثانية إلى مستجدات القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار في الجزائر، وعلى وجه الخصوص تحديد وبيان طبيعة حوافز تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة، نظرا للأهمية التي تكتسيها في السياسة الطاقوية الوطنية، وفي خضم موجة الارتفاع الشديد لأسعار الغذاء على المستوى العالمي نتيجة الأزمة الصحية العالمية وكذا الحرب بين الدولتين روسيا و أوكرانيا - وهما من أبرز منتجي غذاء العالم - وما انجر عن هذه الحرب من تعطيل في سلاسل الإمداد العالمية جاءت الورقة البحثية الثالثة لتتناول تداعيات هذه الأزمات والصراعات على تحقيق الأمن الغذائي العربي، وعرجت الورقة البحثية الرابعة على المؤسسات الناشئة كتوجه حديث للتنمية الاقتصادية، أما الورقة الخامسة فسلطت الضوء على النموذج الجديد للنمو الاقتصادي بالجزائر (2016-2030)، وما مدى الاعتماد على الصناعات الإبداعية كأحد البدائل الاستراتيجية الحديثة ضمن مشروع التنويع والتنمية الجديد.

وفي الختام، خرجت أوراق هذا العدد بتوصيات مهمة من شأنها منح دفعة قوية للمؤسسات ولاقتصاديات الدول على مختلف توجهاتها في سبيل التطور وبالأخص في الوطن العربي.

مدير المجلة

أ.د.صرارمة عبد الوحيد

JOURNAL OF DEVELOPMENT STUDIES AND ENTREPRENEURSHIP
UNIVERSITY OF OUM EL BOUAGHI
ALGERIA

مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال
جامعة أم البواقي/ الجزائر

ISSN: 2830-988X

المجلد الأول – العدد الثاني
ديسمبر 2023

فهرس العدد

المؤلف (الجامعة/الدولة)	عنوان المقال	الصفحات
بوضياف عبد الحفيظ (جامعة الوادي/الجزائر) شوق فوزي جباري شوقي (جامعة أم البواقي/ الجزائر)	التكامل الاقتصادي الإقليمي لدول رابطة الآسيان آلية لدعم التنويع الاقتصادي وتعظيم المكاسب التنموية	20-01
شخاب حمزة (جامعة خنشلة /الجزائر) علوان رمزي (جامعة خنشلة / الجزائر)	تحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة من منظور القانون رقم 22 – 18 المتعلق بالاستثمار في الجزائر	37-21
عمر ياسين خضيرات (جامعة البلقاء التطبيقية/ الأردن)	الأمن الغذائي العربي في ظل الأزمات والصراعات الدولية الراهنة	50-38
خوجة أحمد يوسف (الجامعة الكندية/مصر)	المؤسسات الناشئة كتوجه حديث للتنمية الاقتصادية في الدول النامية	70-51
رحو مراد (جامعة تلمسان/الجزائر) عاشور ثاني يامنة (جامعة تلمسان/الجزائر)	التنويع الإقتصادي في الجزائر، الصناعات الإبداعية كبديل إستراتيجي	89-71

مجلة الدراسات التنموية و ريادة الأعمال
ISSN: 2830-988X
المجلد:01-العدد:02/ ديسمبر-2023
ص ص01-20

OEB Univ. Publish. Co.

التكامل الاقتصادي الإقليمي لدول رابطة الأسيان آلية لدعم التنويع الاقتصادي وتعظيم المكاسب التنموية

"Regional Economic Integration in ASEAN Countries: Mechanism for Economic Diversification and Maximizing Development Gains"

عبد الحفيظ بوضياف [1]، شوق فوزي [2]،شوقي جباري [3]

[1]جامعة حمة لخضر الوادي (الجزائر)، abdelhafid-boudiaf@univ-eloued.dz

[2]جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، fouzi.choug@gmail.com

[3]جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي (الجزائر)، chaoukidj2000@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/09/29 تاريخ قبول النشر: 2023/11/03 تاريخ النشر: 2023/12/31

ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية التكامل الاقتصادي الإقليمي لدول الأسيان ومختلف الآليات التي رصدتها الرابطةفي سبيل تحقيق التنويع، وبالتالي تعظيم المكاسب التنموية ، وذلك من خلال تحليل مختلف الاحصائيات والتقارير الرسمية الصادرة من طرف الأمانة العامة لرابطة الأسيان.

توصلت الدراسة إلى أن دول الرابطة حققت نتائج تنموية جيدة، بتنفيذ آليات التنويع المتمثلة في استهداف القطاعات الواعدة، وتقديم تحفيزات تؤدي الى جذب الاستثمارات الأجنبية، فضلا على تحريرالتجارة الخارجية، بالمقابل فإن بعض الدول الأخرى لم تحسن تنفيذ آليات التنويع مما أدى إلى إضعاف المكاسب التنموية.

الكلمات مفتاحية: التكامل الاقتصادي الإقليمي، رابطة الأسيان،التنويع الاقتصادي،المكاسب التنموية،النمو الاقتصادي

تصنيف JEL: O15 , F15

Abstract:

This research paper deals with the regional economic integration of ASEAN countries and the various mechanisms that the Association has monitored in order to achieve diversification, through analyzing various statistics and official reports issued by the General Secretariat of the Association of ASEAN.

The study reached many results, as the ASEAN countries committed to implementing diversification mechanisms represented by targeting promising sectors, as well as liberalizing foreign trade, were able to achieve good development results. in contrast, some other countries have not improved the implementation of diversification mechanisms, which has weakened development gains.

Keywords: Regional economic integration, ASEAN, economic diversification, development gains, economic growth.

Jel Classification Codes :O15, F15

***المؤلف المرسل:** عبد الحفيظ بوضياف،abdelhafid-boudiaf@univ-eloued.dz

1.مقدمة:

يعد التنويع الاقتصادي كأحد الأهداف التي ترسمها جل الدول من أجل مجابهة الأزمات والتحديات التي يفرضها عصر العولمة، وذلك نظرا لما يوفره التنويع من تحقيق للتوازن في الهيكل الاقتصادي للدول والإقليم إذ أصبح التوجه نحو قطاعات اقتصادية معينة وزيادة المرونة والاستدامة الاقتصادية ضمان لتحقيق التنمية، كما أن السمة البارزة التي باتت تفرض نفسها أكثر من أي وقت مضى تبرز في تجمع الدول في شكل تكتلات اقتصادية. تمكنها من وضع استراتيجية قوية تسرع التنويع الاقتصادي لان التكامل يعبر عن نهج تعاوني يجمع بين الدول والمناطق المختلفة لتعزيز التفاعلات الاقتصادية وتحسين التدفقات التجارية والاستثمارية بينها وتوفير فرص جديدة وزيادة تنافسية الأسواق.

ورابطة دول جنوب شرق آسيا تشكل نموذج مثير للدراسة إذ تعتبر واحدة من المناطق الاقتصادية الأكثر تنوعا وديناميكية في العالم تأسست هذه الأخيرة سنة 1967 بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي وتضم مجموعة متنوعة من الدول تمتاز بتفاوتات كبيرة في الاقتصادات واختلاف في الثقافات. تواجه هذه الدول مجموعة متنوعة من التحديات الاقتصادية، ومن بينها الحاجة إلى تحقيق تنويع اقتصادي وعدم الاعتماد على مصدر واحد لدخل من أجل تجنب وتحاشي أخطار والتقلبات التي تصيب الاقتصاديات أحادية المورد.

تأسيسا على ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

ما دور التكامل الاقتصادي الإقليمي لدول رابطة الآسيان في دعم التنويع الاقتصادي من خلال مختلف الاتفاقيات والجهود المبذولة؟ وما المكاسب التنموية المحققة؟

وعلى العموم تندرج هذه الدراسة ضمن إطار محلي وإقليمي واسع يتعامل مع مفاهيم متشعبة تتعلق بالتكامل الاقتصادي والتنويع الاقتصادي، وذلك في سياق رابطة الأسيان يتطلع هذا البحث إلى استكشاف وتحليل كيف يمكن للتكامل الاقتصادي الإقليمي لهذه الدول أن يسهم في دعم التنويع الاقتصادي وتحقيق مكاسب تنموية ملموسة.

من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة والمعالجة السليمة لموضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج التحليلي بغية تحليل البيانات والإحصائيات لفهم الآليات المنتهجة من طرف رابطة الأسيان في تمكين الدول من تحقيق التنويع الاقتصادي والمكاسب التنموية. وبغية الإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين؛ حيث يعرض الأول آليات التنويع الاقتصادي المنتهجة من طرف رابطة الأسيان؛ أما الثاني فيعنى بالمكاسب التنموية المحققة.

2.آليات التنويع الاقتصادي المنتهجة من طرف رابطة الأسيان:

إجمالا يمكن تقسيم الآليات المنتهجة من طرف رابطة الأسيان إلى المحاور التالية:

1.2. توجيه الاهتمام نحو القطاعات الاقتصادية الواعدة:

1.1.2. تطوير الصناعات الناشئة والصغيرة : يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والناشئة حجر الزاوية في تحقيق التطور الاقتصادي والتصدي للمشاكل الاجتماعية كالبطالة والفقر من جهة، وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التكامل الصناعي من جهة أخرى، كما أن الاقتصاد التنافسي ذا القاعدة الإنتاجية العريضة لا يقوم فقط على وجود الشركات العملاقة والكبيرة، بل بوجود بيئة جاذبة للأعمال الريادية وبتوفر شبكة واسعة وكفاءة من الموردين، والقادرة على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة، وغيرها من الأنشطة التكميلية في أي القطاعات الاقتصادية:

وفي هذا الإطار عمدت دول رابطة الأسيان على تنفيذ مجموعة من الخطط لتطوير صناعتها الصغرى والكبرى (صاري بوضياف مختار، 2019، صفحة 398)

-خطة المشروعات الصناعات الكبرى:ATPفي سنة 1977 تم اعتماد خطة صناعية موحدة تقوم على استراتيجية دعم المشاريع الكبرى حيث تنص على إطلاق برنامج ضخم محوري في كل دولة من دول التكتل تمول المشروع في حدود 60 بالمئة من قبل البلد المضيف 10 بالمئة لكل دولة من دول التكتل (عبد الحميد،2003،ص85)

-خطة الأسيان لتكامل الصناعي :AIC جاء ت بناء على اقتراح غرفة الصناعة والتجارة لرابطة الأسيان سنة 1995 تركز على المشروعات ذات الحجم الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في السوق الإقليمية وتعمل على مساعدة على توطين فروع صناعية جديدة في موقع أو اثنين داخل التكتل وتوزيع الأنشطة التكاملية لهذه الصناعات ما بين الدول الأعضاء لتمكين هذه الأخيرة من اكتساب الخبرة في مجالات جديدة دون الاكتفاء بالتي تملك فيها مزايا نسبية سابقة (رميدي، خالفي، ،2009ص 81)

-خطة المشروعات الصناعية المشتركة :AISV هي برنامج مماثل للخطط السابقة غير أنه موجه للقطاع الخاص من خلاله يقوم الخواص بمشروعات مشتركة تعمل على المستوى الإقليمي بالتنسيق مع غرفة الصناعة والتجارة لدراسة الفرص الاستثمارية ومتابعة المشاريع على أساس اقتسام منافع متبادلة للدول التكتل بغرض توسيع عمليات وزيادة الإنتاج الصناعي.(رميدي، خالفي، ،2009ص 85)

وكحوصلة لهذه البرامج والخطط فان الاحصائيات تبين ان تركيز رابطة الأسيان على الصناعات الصغيرة والناشئةكان له تأثير كبير على اقتصاداتها. وفقا لتقرير صادر عن الاتحاد الدولي

للمحاسبين، تمثل الشركات الناشئة والصغيرة ما بين 89% و99% من إجمالي المؤسسات وما بين 52% و97% من إجمالي العمالة في الدول العشر الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسياوتساهم هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 30% و53%، مع مساهمة في حجم الصادرات بين 10% و30%. وهذا يدل على أن الشركات الناشئة والصغيرة هي العمود الفقري لاقتصاد رابطة أمم جنوب شرق آسيا المتنامي.

2.1.2. تطوير قطاع السياحة: هو القطاع الاقتصادي الذي يتضمن جميع الأنشطة والخدمات المتعلقة بالسفر والرحلات، بما في ذلك الإقامة، والنقل، والترفيه، والتسوق تعتبر مصدرا مهما للإيرادات في دول الأسيان، أن الاستثمار في قطاع السياحة يمكن أن يسهم في تنويع مصادر الدخل من خلال جذب السياح وزيادة الإيرادات السياحية وهو ما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، حيث تعد أحد المجالات الرئيسية لتعاون الآسيان منذ تأسيسه وفي عام 1977 أين أتفق زعماء رابطة على إنشاء لجنة للتجارة والسياحة، باعتبارها واحدة من اللجان الخمس الدائمة الخاضعة لسلطة وزراء اقتصاد وفي عام 1981، أين تم تأسيس منتدى السياحة. ويعد هذا المنتدى بمثابة وسيلة لحكومات للتعامل مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة لتعزيزها كوجهة سياحية.

وإدراكا للأهمية الحيوية لقطاع السياحة في المساهمة في التنمية الاقتصادية للمنطقة، شجع قادة رابطة في عام 1987 من خلال إعلان مانيلا، على المزيد من السفر داخل الأسيان وتطوير صناعة سياحية بينية قادرة على الاستمرار والتنافس. وفي جانفي 1998، وقع مرة آخرة وزراء السياحة في رابطة اتفاق وزاري بشأن التعاون في مجال السياحة، خلال اجتماعهم في مدينة سيبو بالفلبين. وتنص الوثيقة، على تطوير وتعزيز المنطقة كوجهة سياحية واحدة بمعايير ومرافق ومناطق جذب عالية المستوى وفي 4 نوفمبر 2002، تم التوقيع على اتفاقية السياحة في القمة الثامنة لرابطة أمم آسيا في بنوم بنه، بكمبودياوتؤكد هذه الاتفاقية كذلك التزام دول رابطة بإشراك القطاع الخاص كسياسة لتحسين كفاءة قطاع السياحة وقدرته التنافسية. نفذت دول الآسيان عدة مبادرات لتطوير قطاع السياحة. وتشمل هذه المبادرات ما يلي:

-الخطة الإستراتيجية للسياحة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا 2016-2025: تهدف هذه الخطة إلى تحسين جودة السياحة والوجهات في المنطقة، مع التركيز على النمو المستدام والشامل.

- الشراكات مع المنظمات الدولية: تتعاون دول الأسيان مع المنظمات الدولية مثل منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة (UNWTO) لتعزيز رؤيتها المشتركة للسياحة من أجل التنمية وتعزيز الممارسات المستدامة في قطاع السياحة.

- خطة السياحة المستدامة: أدركت رابطة الأسيان الحاجة إلى التحول نحو أشكال أكثر استدامة للسياحة، مع الأخذ في الاعتبار الآثار السلبية للسياحة سيئة التخطيط والإدارة على المجتمعات المضيفة والبيئة. تم دمج هذا التركيز على الاستدامة في الخطط الإستراتيجية للسياحة خلال فترات 2011-2015 و2016-2025.

- إطار تنمية السياحة المستدامة بعد كوفيد- 19: تم إطلاق هذه الفكرة في عام 2023، وهدفها تحديد خطط استباقية حمائية للقطاع في حالة ضهور أزمات بيئية وصحية في المستقبل. وعموما فإن الاتفاقيات السابقة قد عملت على وضع أسس تطوير قطاع السياحة بجودة عالية وذلك من خلال إنشاء وتحسين المرافق السياحية بما يجعلها تستجيب للمعايير الدولية وتستقطب طبقة خاصة من السماح الأغنياء فضلا على تنشيط السياحة العلاجية وضمان سلامة وأمن المسافرين، والقيام بنشاط التسويق والترويج المشترك. وتنمية الموارد البشرية في مجال السياحة والسفر.

وكنتيجة للجهود المبذولة من طرف دول رابطة الأسيان فقد زاد عدد الإجمالي للزوار السواحل من حوالي 89 مليون زائر في عام 2012 إلى حوالي 143 مليون زائر في عام 2019، ثم انخفض بشدة إلى 26 مليون زائر في عام 2020 بفعل تأثير الجائحة وارتفع قليلا في عام 2021 إلى حوالي 2.9 مليون زائر أما بالنسبة للزوار القادمين من داخل رابطة الآسيان، شهدنا زيادة واضحة من حوالي 39.8 مليون زائر في عام 2012 إلى حوالي 51.7 مليون زائر في عام 2019. ولكن في السنتين التي تلتهما، أثرت الجائحة بشكل كبير على هذا العدد، حيث انخفض إلى 9.2 مليون زائر في عام 2020 و0.9 مليون زائر في عام 2021 وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، قبل جائحة كوفيد-19، كان السفر والسياحة يولدان ما يقرب من 12% من الناتج المحلي الإجمالي في اقتصادات جنوب شرق آسيا ويوفران حوالي 11% من فرص العمل.

3.1.2. دعم وتطوير القطاع الزراعي: الهدف من هذه العملية هو تعزيز دور القطاع الفلاحي في تلبية احتياجات الغذاءمن خلال تبني تقنيات وممارسات جديدة وفعالة، ممثلة في توسيع المساحات المزروعة، وتقديم دعم للمزارعين من خلال التدريب على التقنيات المتطورة وتوفير السوق لمنتجاتهم مما يسمح، بتوفير فرص كثيرة للعمل فيالقطاع، لذا عملت دول الأسيان على تبني العديد من المبادرات لتطوير القطاع الزراعي لعل أبرزها:

-مبادرة تكامل رابطة الأسيان وتضييق الفجوة التنموية(IAI& NDG):سنة 1998، والتي تشمل الغذاء والزراعة كأحد مجالاتها الإستراتيجية الخمسة. وتهدف المبادرة إلى تضييق فجوة التنمية بين الدول الأعضاء في الآسيان من خلال تعزيز التعاون والتكامل في مختلف القطاعات، بما في ذلك الزراعة

-وضع خارطة طريق للتعاونيات الزراعية: تهدف إلى تعزيز التعاون بين التعاونيات الزراعية في دول الآسيان وتحسين قدرتها التنافسية سنة 2000.

-إطلاق مبادرة الآسيان-الصين للتنمية الزراعية والتعاون في مجال الأمن الغذائي: والتي تهدف إلى تعزيز العلاقات الودية والتعاون بين الآسيان والصين في مجالات الزراعة والأمن الغذائي2003

- إستراتيجية التعاون بين دولالأسيان في مجال الأغذية والزراعة والغابات 2016-2025:والتي تحدد رؤية وأهداف لقطاع الأغذية والزراعة والغابات في المنطقةوتتضمن الخطة ضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع،وتشجيع التجارة والاستثمار في الأغذية والزراعة والغابات، بالإضافة إلى زيادة إنتاجية ودخل أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين، فضلا على دعم الإدارة المستدامة والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، وتعزيز قدرة النظم الغذائية والزراعة والغابات على الصمود في مواجهة تغير المناخ والكوارث والصدمات الأخرى.

وتجدر الإشارة، أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تبلغ حوالي 60 مليون هكتار. تحتوي غابات المنطقة وممراتها المائية أيضا على بعض من أغنى الموائل على وجه الأرض. وتشمل هذه الموارد الطبيعية القيمة منطقة ميكونغ الكبرى التي تغطي مساحات شاسعة من الغابات الاستوائية والأنهار في كمبوديا وجمهورية لاو، وميانمار، وتايلاند، وفيتنام. بالإضافة إلى ذلك، تضم بورنيو 24 مليون هكتار من الغابات الاستوائية المطرة الممتدة على طول حدود إندونيسيا وماليزيا وبروناي. أما فيما يتعلق مبيعات الأغذية الزراعية فهي تمثل 17% من إجمالي صادرات فيتنام وإندونيسيا و14% لتايلاند. وتبلغ قيمة الصادرات الغذائية لهذه الأخيرة حوالي 30 مليار دولار سنويا منها حوالي 6 مليارات دولار لدول رابطة وحدها وهي رابع أكبر منتج للسكر في العالم بعد البرازيل والهند والصين، حيث تبلغ صادراتها 6.5 مليون طن سنويا، بقيمة تزيد على 3.6 مليار دولار كما يتم إنتاج حوالي 17% من إنتاج تربية الأحياء المائية في العالم في الأسيان وتعد إندونيسيا أكبر منتج بـ 3.9 مليون طن سنويا تليها فيتنام والفلبين وتايلاند بإنتاج يبلغ حوالي 2.5 و2.4 و1.4 مليون طن سنويا على التوالي. كما تنتج إندونيسيا وتايلاند وماليزيا نحو 3.3 مليون طن سنويامن المطاط، وهو ما يمثل حوالي 70% من الإنتاج العالمي. كما تعد إندونيسيا وماليزيا من المنتجين الرئيسيين لزيت النخيل، بما يقرب من 90% من الإنتاج العالميحيث تصدر

إندونيسيا منها حوالي 18 مليون طن سنويا تعتبر الفلبين واحدة من أكبر منتجي جوز الهند والأناناس في العالم، ويشكل نمو الصادرات أيضا جزءا من استراتيجية البلدان الأقل نموا في الإقليم فكمبوديا تعتبر مصدر رئيسي للأرز بقدرة إنتاج ثلاثة ملايين طن من الأرز وبقيمة إجمالية للصادرات تقدر بنحو 2.1 مليار دولار.

4.1.2. تعزيز القطاعات التكنولوجية الاتصال: وفي هذا المضمار نظرا لخصوصيته عملت رابطة الأسيان على تطوير تكنولوجيا الاتصال في المنطقة من خلال عدة إجراءات. لعل أبرزها تحديد التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا الجديدة كأحد الأولويات الرئيسية للتنمية الاقتصادية في المنطقة. فضلا على حماية البيانات الشخصية لتكنولوجيا الاتصالات، بما في ذلك نطاق شبكات الاتصالات اللاسلكية. وتعزيز جودة التعليمفي مجال تكنولوجيا الاتصالات من خلال تقديم التخصصات التعليمي التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي. وتوفر الدعم التقني للشركات الناشئة والمبتكرة. ومن دلائل تطور القطاع التي يمكن الاستشهاد بها هو ارتفاع نسبة امتلاك سكان الأسيان لتغطية الهاتف النقال والإنترانت، حيث كانت كل من دولة ميانمار والفلبين وتايلند وكمبوديا إندونيسيا وجمهورية لاو ولفيتنام لا تتجاوز نسبة التغطية عندهم 25 % في سنة 2010 في أحسن الحالات أم الدول الأكثر تقدما في هذا المجال مثل سنغافورة وماليزيا فقد تجاوزت 50 % وتطورت خلال الفترة من عام 2010 إلى عام 2021. من نسبة 71و56 % إلى نسبة 96.9 و96.8 % على الترتيب وهما الدولتان التين يمتلكان بنية تحتية قوية للاتصالات، وهذا ما ساعد في جعلهما من أكثر دول العالم تطورا وازدهارا على عكس باقي الدول التكتل التي كان تطورها بطئ؛ اذ لم تتجاوز أغلبها المعدل 50 % في سنة 2015 فحين كان تزيد التغطية بعد ذلك سريعا لتلتحق أغلب الدول بركب 90 % مع حلول سنة 2021 وفي أقل الأحوال 75 % بالنسبة الدول الفلبين الفيتنام وأند ونسيا باستثناء جمهورية الاو التي توقفت عند نسبة 50 % والجدير بالتنويه هو الصعود الكبير لمعدلات التغطية الخاصة بالدول المنطقة ذات الاقتصاديات الضعيفة مقارنة بالدول ذات الاقتصاديات القوية وذلك كنتيجة للاستثمارات الضخمة التي تم تنفيذها في هذا القطاع.

2.2. تعزيز التبادل التجاري على الصعيدين الدولي والإقليمي: وهنا يقصد بعملية تنويع الصادرات توسيع أصنافها، وذلك ليس بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب، بل أيضا بمنتوجات وتحويلها وتصنيعها، كما أن شدة التنوع في التركيب السلعي للواردات وعدم التركيز على مجموعة معينة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها، وفي سبيل تطوير التجارة الخارجية العالمية والبينية لدول الأسيان لم تدخر امانة

الرابطة جهدا في تعزيز الاتفاقيات التجارية الإقليمية الرامية الى فتح أسواقا جديدة، مما أدى إلى دفع وتطوير مؤشرات التنويع الاقتصادي والتنمية. وقد تم توقيع الاتفاقيات على مر السنين، وساهمت كل منها في رفع صادرتها بطريقتها

-اتفاقية التجارة الحرة لر ابطة دول جنوب شرق آسيا :(AFTA)تم توقيع هذه الاتفاقية في عام 1992 وألغت معظم التعريفات الجمركية على السلع المتداولة داخل المنطقة، والسماح لها بالتخصص في منتجات وخدمات معينة.مما أدى إلى زيادة التجارة بين دول الرابطة حيث قفز حجم التجارة الخارجية من 3340مليار دولار سنة 2021بعدما كان 2400مليار سنة2012

-منطقة التجارة الحرة بين آسيان والصين:(ACFTA) تم التوقيع على هذه الاتفاقية في عام 2002 وتنص على تخفيض التعريفة الجمركية وإلغاء التعريفة الجمركية وقد أدت الاتفاقية إلى زيادة التجارة بين دول آسيان والصين، حيث بلغت قيمة المبادلات بينهم حوالي 670مليار دولار

-منطقة التجارة الحرة بين الآسيان وأستراليا ونيوزيلندا(AANZFTA) تم توقيع هذه الاتفاقية في عام 2009 وتغطي التجارة في السلع والخدمات والاستثمار بين دول الآسيان وأستراليا ونيوزيلندا. فقد ألغت معظم التعريفات الجمركية على السلع المتداولة داخل المنطقة، مما أدى إلى زيادة التجارة بين دول الآسيان وسمح لها بتنويع صادراتها.

-منطقة التجارة بين آسيان والهند:(AIFTA2009) نصتهذه الاتفاقية على تحرير الرسوم الجمركية لأكثر من 90 في المئة من المنتجات، مما خلق فرصا لأكثر من 1.9 مليار شخص في آسيان والهند بإجمالي ناتج محلي إجمالي يبلغ 4.8 تريليون دولار أمريكي. وقد فتحت الاتفاقية أسواقا جديدة لدول الأسيان وبلغت نسبة المبادلات بينهما حوالي24% سنة 2021.

-الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ:(CPTPP) تم توقيع هذه الاتفاقية في عام 2018 وفتحت أسواقا جديدة لدول الآسيان، مما سمح لها بتنويع صادراتها وتقليل اعتمادها على أي سوق واحدة. تغطي الاتفاقية التجارة في السلع والخدمات والاستثمار بين دول آسيان واليابان وأستراليا ونيوزيلندا،وكندا،والمكسيك، وتشيلي.

-الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة :(RCEP)تم توقيع هذه الاتفاقية في عام 2020 وهي أكبر اتفاقية تجارة حرة في العالم. ويغطي التجارة في السلع والخدمات والاستثمار بين دول الآسيان وأستراليا والصين واليابان ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية. ومن المتوقع أن تجعل الاتفاقية اقتصادات شمال وجنوب شرق آسيا أكثر كفاءة، وربط نقاط قوتها في التكنولوجيا والتصنيع والخدمات.

إن ارتفاع القيم الإجمالية لحجم الصادرات والواردات من السلع والخدمات لجميع الدول الأسيان من سنة إلى آخر، ولكن بنسب مختلفة لكل دولة وعموما يمكن تقسيم نتائج هذه الاتفاقيات والجهود التنموية المبذولة لكل دول الأسيان على حدي والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (1): يوضح إجمالي التجارة في السلع لر ابطة دول جنوب شرق آسيا للفترة 2012-2021

Country	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
Total Trade in Goods										
Brunei Darussalam	16,854.7	15,057.4	14,180.7	9,592.2	8,694.4	8,676.3	10,728.8	12,141.8	11,950.9	18,886.1
Cambodia	12,797.2	14,877.5	16,408.1	20,355.0	22,443.9	25,562.7	30,190.3	34,580.2	36,380.1	42,440.2
Indonesia	381,721.3	369,180.5	354,158.8	292,977.1	280,839.0	325,813.7	368,724.0	338,958.7	304,760.6	427,799.5
Lao PDR	4,194.7	6,540.1	7,024.6	6,763.5	9,015.3	10,069.4	11,248.4	11,606.8	10,100.5	13,584.8
Malaysia	423,942.4	434,019.5	442,777.8	375,168.8	358,089.2	412,471.5	466,642.8	443,013.8	425,340.7	537,501.6
Myanmar	17,173.2	23,275.5	27,256.7	28,275.9	27,542.4	33,131.4	36,058.7	36,575.0	34,918.4	28,483.9
Philippines	117,381.6	119,108.9	130,806.1	128,834.5	142,248.0	170,614.8	188,310.3	188,301.3	160,375.8	201,936.8
Singapore	801,432.0	807,988.7	793,292.7	666,003.8	629,992.6	700,945.8	782,656.9	749,953.0	704,420.8	862,846.2
Thailand	477,301.9	478,247.4	455,525.9	417,147.4	409,994.2	459,457.7	432,977.9	483,249.1	438,852.6	540,318.2
Viet Nam	227,793.3	264,774.0	293,777.1	327,743.7	351,038.5	424,557.0	480,567.6	518,052.4	542,751.0	666,544.9
TOTAL	2,480,592.1	2,533,069.2	2,535,208.4	2,272,861.8	2,239,897.4	2,571,300.3	2,808,105.7	2,816,432.0	2,669,851.3	3,340,122.1

Source: ASEAN STATISTICAL YEARBOOK 2022.p55

من خلال الجدول أعلاه تم تقسيم دول رابطة الأسيان إلى ثلاث مجموعات:

- المجموعة الأولى وتضم كل من كمبوديا فيتنام ذات نمو تجاري قوي، حيث نجد أن حجم تجارتها الخارجية لكل دولة علي حدى في تزايد مستمر من سنة إلى آخرة بمقدار أربعة أضعاف لكل من كمبوديا وثلاثة اضعاف بالنسبة للفيتنام كم أن حجم تجارتهما مجتمعة تجاوزا 700مليار دولار بحلول سنة 2021

-المجموعة الثانية تضم الدول المؤسسة لرابطة وهي إندونيسيا ماليزيا الفلبين سنغافورة و تايلند نجد حجم نمو صادراتها وارداتها معتدل من سنة الي اخرة وهو في حدود 10% الى 20 % حيث نجد تنامي حجم التجارة الخارجية لسنغافورة من 801مليار دولار سنة 2012الى 882 مليار دولار سنة 2021وماليزيا من423 سنة 2012 الى 537مليار دولار سنة 2021 الأسيان وهي الدول لأكثر تطورا حيث نجدها في القمة من حيث قيمة الصادرات والواردات بما يمثل 82%من مجموع حجم التجارة الخارجية لدول رابطة ككل حيث نلاحظ انها حافظت على مستوي تطورها خلال العشر سنوات الأخيرة حيث أن سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا تلعب دورا محوريا في التجارة الدولية والعالمية مع بروز لفيتنام و تايلند اللذان يشهدا نموا سريعا في حجم المبادلات الخارجية، أما تراجع قيمة التجارة الخارجية لسنة 2015 و2020 ماردا إلى التباطؤ الاقتصادي العالمي وتحولات الأسعار في الأسواق العالمية متأثرة بشكل كبير بالتقلبات الاقتصادية العالمية لأسعار النفط وكذا الأزمة الصحية كوفيد 19.

-المجموعة الثالثة وتتكون من الدول ذات النمو الضعيف وهي ميانمار وجمهورية لاو وبروناي التي لا يتجاوز مجموع تجارتهما 60 مليار دولار أي اقل من 2 %من مجموع حجم التجارة الخارجية لتكتل الأسيان.

3.2. تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI):الذي يعد من العناصر الديناميكية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية ، وعاملا مهما في تنمية الطاقات الإنتاجية وتوسيعها، وزيادة الدخل الوطني وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، وهو ما جعله ذا أهمية استثنائية بالنسبة للدول التي تعاني اقتصاداتها من محدودية ونقص مصادر تمويل التنمية فيها، على أن يظل ذلك مقرونا بجملة من الإجراءات التحفيزية والتنظيمية التي تسهل تدفق هذا النوع من الاستثمارات فيما بين الدول و الجدول التالي يوضح (فاطمة و سعيد كرومي ، 2012، صفحة 122).

جدول رقم (2): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى رابطة الأسيان حسب كل دولة للفترة 2012-2021

Host Country	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021[1]
Brunei Darussalam	864.8	725.5	568.2	171.3	-150.4	460.1	517.3	374.6	577.4	204.8
Cambodia	1,557.1	1,274.9	1,726.5	1,701.0	2,475.9	2,788.1	3,212.6	3,663.0	3,624.6	3,483.5
Indonesia	19,137.9	18,443.8	21,810.4	16,642.1	3,920.7	20,579.2	20,563.5	23,883.3	18,591.0	20,081.2
Lao PDR	294.4	426.7	913.2	1,079.2	1,075.7	1,695.4	1,358.0	755.5	967.7	1,071.9
Malaysia	9,400.0	12,107.1	10,875.3	10,180.0	11,290.3	9,295.8	7,611.3	7,859.7	3,185.3	11,593.9
Myanmar	1,354.2	2,620.9	946.2	2,824.5	2,989.5	4,002.4	1,609.8	1,729.9	2,205.6	1,005.0
Philippines	2,797.0	3,859.8	5,814.6	5,639.2	8,279.5	10,256.4	9,948.6	8,671.4	6,822.1	12,412.6
Singapore	60,101.9	56,670.9	73,284.5	59,702.3	67,504.6	82,496.0	73,917.6	106,319.8	75,466.2	99,061.5
Thailand	12,899.0	15,936.0	4,975.5	8,927.7	3,486.3	8,285.2	13,751.8	5,518.7	-4,951.0	14,640.9
Viet Nam	8,368.0	8,900.0	9,200.1	11,800.0	12,600.0	14,100.0	15,500.0	16,120.0	15,800.0	15,660.0
ASEAN	116,774.3	120,965.5	130,114.5	118,667.2	113,472.0	153,958.6	147,990.4	174,895.9	122,288.9	179,215.3

Source: ASEAN STATISTICAL YEARBOOK 2022.p139

نجد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) يتدفق إلى أغلب دول الآسيان بشكل متزايد من سنة إلى آخرة، حيث نجد في عام 2021، سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الآسيان انتعاشا بنسبة زيادة قدرها 64٪ خلال العشر سنوات الأخيرة لتصل إلى 179.21مليار دولار أمريكي وكانت سنغافورة أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد طوال هذه الفترة ب 99.06مليار دولار أمريكي بعد أن كان عام 2012 حوالي 60.10 مليار دولار ثم إندونيسيا ب 20 مليار دولار والفلبين الذي تضاعف حجم استثماراتها الأجنبية المباشر بحوالي 6 مرات وأصبح 12.4 بعدا ما كان 2.7 مليار دولار ر ثم ماليزيا ولفيتنام التي تضاعف حجم استثمارها المتدفق إلى حدود 15مليارا بعد ما كان 8.3 مليارات وهو نفس ما حدث مع دولتي كمبوديا وجمهورية لاو وباستثناء دولة دار السلام التي انخفض فيه حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة أم دولة إندونيسيا والفلبين وماليزيا وتايلند فقد كانت نسبة زيادة الاستثمارات المتدفقة محدودة من خلال هذا العرض نستنتج وجود تباينا كبيرا في تدفقات FDI إلى دول رابطة، بينما بعض الدول تعتبر وجهات استثمار مثيرة مثل وسنغافورة وإندونيسيا، ولفيتنام والفلبين، في حين تعاني بعض

الدول من تقلبات وانخفاضات مثل تايلاند وميانمار وحتى ماليزيا. وعلى العموم تمكنت دول الأسيان من تحقيق نتائج جيدة في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لتوفر العديد من العوامل الجاذبة له التي يمكن ذكر أهمها كمايلي:

1.3.2. تطور مستوى البنية التحتية: إن السياسية المنتهجة من طرف العديد من الدول رابطة قد أدت إلى تطوير البنى التحتية وجعلتها من أهم العوامل التي تدعم عملية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث تعتبر الموانئ الرئيسية مثل ميناء سنغافورة وميناء كوالالمبور وميناء جاكرتا، من أكبر الموانئ البحرية في العالم حيث نجد أن ميناء سنغافورة لوحده له قدرة استيعاب 33.7 مليون حاوية سنة 2018 ويتيح نقل البضائع إلى 600 ميناء عبر العالم موزعة غبر 123 دولة وهو ما جعلها تحتل مرتبة متقدمة عالميا من حيث جودة البنية التحتية البحرية في العالم، والفلبين وإندونيسيا من ضمن الخمس دول في العالم التي لها أكبر عمالة في النقل البحري حيث تعتبر شبكة نقل البحري دول المنطقة مجتمعة الأكبر في العالم وتعتبر أكبر منطقة نشاطا وعبورا في العالم فنجد أن من بين 20 ميناء في العالم 15 منها توجد ضمن إقليم منطقة الأسيان.

أما شبكة الطرقات فطولها يزيد على 24 مليون كيلومتر حيث هناك زيادة في إجمالي الطرق البرية المعبدة من 1.4 مليون كلم في عام 2010إلى أكثر من 2.5 مليون كلم في عام 2021، أي ما يعادل نمو سنويا بنسبة 5.6 % تختلف حصة وجودة الطرق من بلد لآخر حيث نجد بعض الدول، مثل ماليزيا وتايلاند ولفيتنام، تتمتع شبكة الطرق مهمة كبيرة كما أنها تتزايد طول مسافاتها من سنة إلى أخرى أنها تضاعفت بحلول 2021 حيث سجل أسرع نموا في هذه الفترة لتايلاند بمتوسط نمو سنوي قدره 12.7 % ويلي ذلك فيتنام بمتوسط نمو سنوي 7.6 % وماليزيا 7.8 % وهناك دول أخرى في المنطقة، تعاني من شبكة طرق ضعيفة وغير مطورة بشكل كاف مثل دار السلام وكمبوديا وجمهورية لاو، والتي سجلت متوسط النمو السنوي بحوالي 2.8 % و 4.3 % أما بالنسبة لدول سنغافورة وإندونيسيا والفلبين برغم التزايد الضعيف في طول المسافة والمقدر بنسبة 1.2 % و0.4 % و0.9 % على التوالي لكنها في المقابل تتمتع بمستوى جودة عال، مع وجود نظام جيد للصيانة، أما فيما يخص شبكة سكك حديدية لدول الأسيان مجتمعة تعادل 231.592 كيلومتر الحصة الأكبر منهم كانت لدول الأكبر مساحة إندونيسيا تليها تايلند حيث نلاحظ تزايدا في طول شبكتهما من سنة إلى آخرة حيث تعتمد عليها الحكومات والشركات الخاصة في نقل الركاب والبضائع. وتتميز الشبكة في هذه الدول بالحديثة والمتطورة وتعمل بكفاءة عالية أما باقي البلدان نجدها تتطور بشكل محدود وضعيف جدا.(Rapport, 2020, p. 55)

2.3.2. توفير الحوافز الضريبية واعفاءات جمركية:وقد نفذت دول آسيان العديد من الحوافز الضريبية والإعفاءات الجمركية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. يمكن تقديم بعضها على النحو التالي:

-الإعفاءات من الرسوم الجمركية: يمكن للشركات أن تمتع بإعفاءات من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية، مما يقلل تكاليفها ويحسن قدرتها التنافسية.

-حوافز استئجار الأراضي: تقدم بعض دول الاسيان، مثل فيتنام، حوافز لتأجير الأراضي للمشاريع الاستثمارية، مما يسمح للشركات بالحصول على الأراضي بأسعار مخفضة.

-حوافز في مناطق استثمارية مخصصة: تتوفر تخفيضات ضريبية محلية وإعفاءات من الرسوم الجمركية في دول الأسيان من خلال مناطق مخصصة للاستثمار الأجنبي، ومناطق تجارة حرة، ومناطق اقتصادية حرة. وقد تم تصميم هذه المناطق لتوفير بيئة أعمال مواتية ومجموعة من الحوافز للمستثمرين.

-الإعفاءات الضريبية للشركات:، تعفى الشركات المنشأة حديثا من ضريبة الشركات على نسبة معينة من أرباحها. على سبيل المثال، في ماليزيا، يتم إعفاء الشركات من ضريبة الشركات على 75% من أول 100 ألف دولار أمريكي و50% من أول 100 ألف دولار أمريكي من الأرباح، كما شمل التخفيض على ضريبة دخل الشركات ففي تايلاند على سبيل المثال تم تخفيضها من 23% في عام 2012 إلى 20% في عام 2013.

-حوافز ضريبية خاصة بالصناعة: هي حوافز ضريبية لصناعات معينة لجذب الاستثمارات الأجنبية. حيث تقدم سنغافورة حوافز ضريبية لصناعات مثل الخدمات المالية، والبنوك، وإدارة الصناديق، والسياحة، والشحن البحري، والتجارة العالمية(Martin Wermelinger, 2018, p. 11).

3.3.2. انخفاض التكاليف الابتدائية وتوفر المعلومات:قامت دول الأسيان بتبسيط عملية الحصول على التصاريح والتراخيص للمستثمرين الأجانب يمكن أن يساعد ذلك في تقليل الوقت والتكلفة المرتبطة بالاستثمار في المنطقة ولقياس عدد المراحل المطلوبة لتأسيس تجاري حيث إن تكلفة بدء المشروع والتي تقدر أقل من 5 % في أغلب دول الأسيان ما عدي كمبوديا 53 % والفلبين 23 % وبروناي 13 % وهذا مؤشر على أن أغلب دول الآسيان بيئة جيدة لجذب الاستثمارات الأجنبية. أما فيما يخص توفير المعلومات للمستثمرين فقد قامت أمانة الأسيان بإنشاء منصات الرقمية(ASEAN stats. وInvest ASEAN)لتقديم المعلومات للمستثمرين فيما يتعلق بالإجراءات الإدارية والقانونية المطبقة على عمليات الاستثمار في كل دولة وهذا ما ساهمة في نجاح السياسة

الترويجية للاستثمار وبددا أخطار عملية الاستثمار في المنطقة.(Report, 2021-2022, p. 56)

4.3.2. توفير عاملة مؤهلة ومنخفضة التكلفة:تستفيد دول الأسيان من كوادر مؤهلة نتيجة تنفيذها لسياسات تعليمية متقدمة، تشمل تحسين المناهج واستخدام التكنولوجيا في التعليم، وتدريب وتطوير المعلمين، وزيادة الوصول إلى التعليم. هذا المؤشر التعليمي يعكس مقدار المعرفة والمهارات المتاحة للأفراد ويسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.(Gentile, 2009, p. 39)

شكل رقم (1): يوضح نسبة القراءة والكتابة للبالغين في منطقة الأسيان سنوات 2010-2015-2021

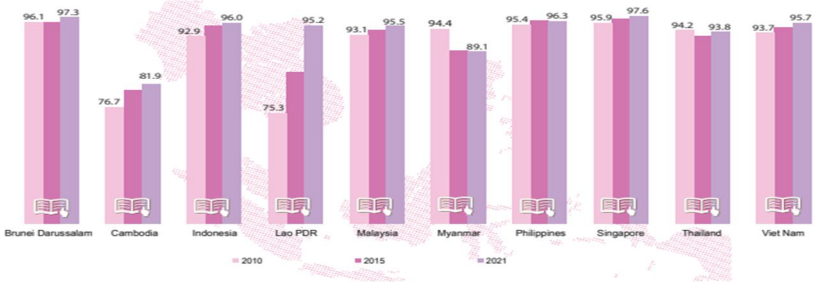

Source: ASEAN Secretariat KEY FIGURES 2022.p12

استنادا إلى الشكل المقدم أعلاه وتحليل معدلات القراءة والكتابة للبالغين في منطقة رابطة الأسيان خلال عام 2010، يلاحظ أن دار السلام سجلت أعلى نسبة بلغت 96.1 %، وتليها سنغافورة بنسبة 95.9 %. كما شهدت بلدان أخرى معدلات مرتفعة من الكبار الذين يجيدون القراءة والكتابة، بما في ذلك الفلبين (95.4 %)، وميانمار (94.4 %)، وتايلند (94.2 %)، وفيتنام (93.7 %)، وماليزيا (93.1 %)، وإندونيسيا (92.9 %).

والجدير بالذكر أن المعدلات في جمهورية لاو وكمبوديا كانت أقل بكثير من بقية الدول واقتربت من نسبة 76 % في نفس العام. إلا أن معدلات التحسن في مجال التعليم كانت محدودة لدى هذه الدول. تطرأ التغييرات الملحوظة في هذا السياق على نتائج الفلبين، وفيتنام، وإندونيسيا، وسنغافورة. تجدر الإشارة إلى أن نسبة الالتحاق بالمدارس تجاوزت 95 % في جميع الدول في عام 2020، وهو معدل يفوق المتوسط العالمي المقدر بنسبة 89 %. باستثناء كمبوديا التي سجلت تحسنا ملحوظا بنسبة 5.2 نقطة وبروناي بنسبة 19 نقطة، شهدت بقية الدول في المنطقة تقدما مستداما في مستوى التعليم. نظرا لتركيزها على تطوير برامج تعليمية شاملة تهدف إلى تطوير مهارات وقدرات الطلاب وتمكينهم من مواكبة التقدم في جميع المجالات، بما في ذلك التطورات التكنولوجية والابتكار.

3. المكاسب التنموية المحققةمن طرف دول رابطة الأسيان:

1.3.الناتج المحلي الإجمالي متطور ومتنوع: يعدالناتج المحلي الإجمالي مؤشرا حاسما لقياس النشاط الاقتصادي وأداء الاقتصاد، ويستخدم لاتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية وتقييم الأوضاع الاقتصادية للدول والمناطق

1.1.3. تطور الناتج المحلي الإجمالي: الجدول الموالي يبرز تطور الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة.

جدول رقم (3): تطور الناتج المحلي الإجمالي في منطقة الأسيان خلال الفترة 2012-2021

Country	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
Brunei Darussalam	19,049.6	18,100.5	17,102.6	12,789.9	11,411.4	12,136.0	13,556.0	13,511.0	12,003.2	13,924.7
Cambodia	14,010.9	15,442.9	16,763.6	18,091.1	19,426.6	22,251.8	24,609.2	27,103.7	25,960.2	27,164.7
Indonesia	915,533.8	904,691.9	889,384.6	854,953.1	930,536.7	1,014,090.4	1,040,051.4	1,121,139.1	1,059,146.1	1,185,776.8
Lao PDR	10,192.5	11,955.3	13,274.1	14,420.1	15,893.3	16,952.8	18,095.7	18,672.7	19,037.4	19,635.0
Malaysia	314,895.1	322,159.3	337,455.7	298,716.0	298,970.8	321,384.1	358,356.4	364,515.2	337,619.0	372,770.3
Myanmar	60,281.7	61,862.6	66,331.1	59,795.3	64,632.3	67,268.3	76,330.5	66,499.8	70,174.1	72,862.6
Philippines	262,284.0	280,771.9	297,831.8	306,465.0	318,643.5	328,831.2	344,886.5	376,792.7	361,519.2	393,612.2
Singapore	295,083.8	307,578.0	314,849.5	309,083.3	319,179.0	343,417.2	376,663.0	376,632.3	345,220.9	394,578.6
Thailand	397,764.0	420,616.2	407,303.5	401,269.4	413,324.0	456,354.3	506,614.4	544,039.0	499,581.2	505,890.1
Viet Nam	155,820.0	171,219.3	186,223.6	193,928.4	205,521.4	224,042.9	241,156.6	261,779.2	271,798.9	361,962.1
ASEAN[1]	2,404,020.4	2,514,397.7	2,546,520.3	2,469,511.6	2,597,539.0	2,806,728.8	3,000,319.9	3,170,684.7	3,002,060.2	3,348,177.0

Source: ASEAN STATISTICAL YEARBOOK 2022.p39

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تتطور الناتج المحلي الإجمالي لتكتل الأسيان من سنة 2012 بـ 2404مليار دولار إلى 3348 مليار دولار سنة 2021 أي بمعدل زيادة 28 % حيث نجد قيمة الناتج المحلي الإجمالي تضاعفت من سنة 2012 إلى سنة 2021 بالنسبة لكل من كمبوديا وفيتنام وهي نفس الدول التي تضاعف حجم تجارتها الخارجية أما بالنسبة لدول ماليزيا وسنغافورة وإندونيسيا وتايلند والفلبين فقد كان زيادة ناتج محلي الإجمالي في حدود 50 % من سنة 2012 إلى غاية 2021 وهي الدول ذات النمو المعتدل في حجم تجارتها الخارجية والجاذبة لأكبر حصة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أم دولتا بروناي وجمهورية لاو فلم يكن لهم أي تطور ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي كون اقتصادهما ضعيف وغير متنوع.

2.1.3. التركيبة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي:يمكن تبيان التركيبة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي من خلال الشكل رقم (2)؛ حيث نلاحظ أن توزيع الهيكل الإقطاعي للناتج المحلي لدول الأسيان متنوع بنسب متباينة بالنسبة لحصة كل قطاع ضمن الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث أغلب الدول تعتمد علي قطاع الصناعة بنسب متقاربة محصورة بين 22% و 33% أما قطاع الخدمات فهناك اختلف في نسب المساهمة إذ تم تقسيمهم إلى ثلاثة مجموعات المجموعة الأولى تعتمد على قطاع الخدمات بنسبة تجاوزت 40% كما يحدث مع فيتنام وميانمار وإندونيسيا والمجموعة الثانية تعتمد بنسبة أكبر تجاوزت 55% مثل سنغافورة وماليزيا والمجموعة الثالثة نسبة مساهمة القطاع الصناعة فيها 33% مثل كمبوديا وبروناي أما مساهمة قطاع الزراعة فهي ذات

نسبة كبيرة في دولة بروناي ولا وجود لها في سنغافورة كما نجدها في حدود 17 % وأقل بنسبة للدول المتطورة وتتجاوز 22 % بالنسبة للدول الأقل تتطورا.

شكل رقم (2): يوضح التركيبة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي 2010-2015-2021

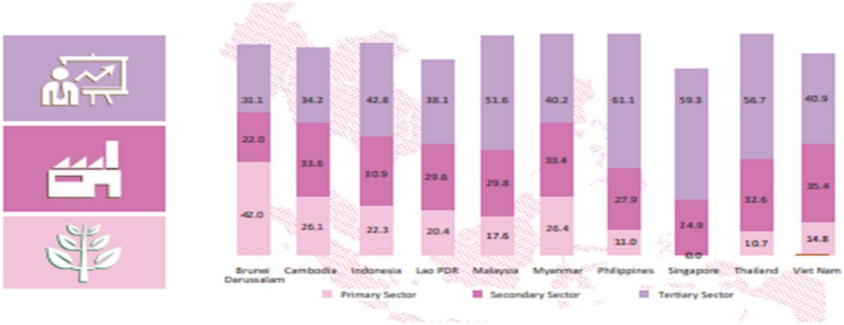

Source: ASEAN Secretariat KEY FIGURES 2022.p35

2.3. تخفيض معدلات البطالة: معدل البطالة هو مقياس يستخدم لقياس نسبة الأشخاص الذين يبحثون عن فرص عمل ولديهم القدرة على العمل.

شكل رقم (3): يوضح معدل البطالة في منطقة الأسيان سنوات 2010-2015-2021

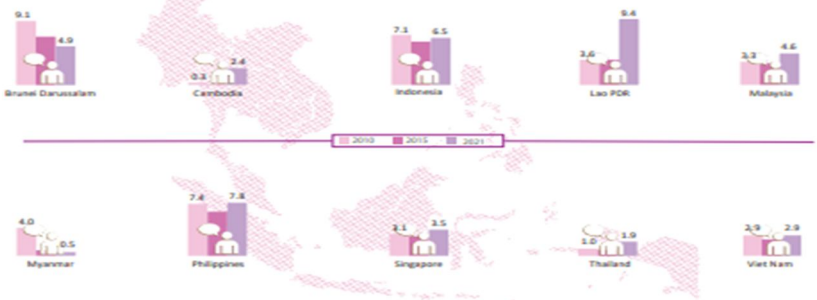

Source: ASEAN Secretariat KEY FIGURES 2022.p21

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدل بطالة في ماليزيا 4.6٪ عام 2021بزيادة من 2.9 % عام 2010 بينما بلغت تيلاند معدل بطالة 1.9 % بزيادة من 1.0 % عام 2010 كما شهدت الفلبين وسنغافورة زيادة من. 7.4 و2.1 % في 2010 إلى 7.8 % و3.5٪ في 2021 على التوالي. تظهر البيانات المتاحة أن معدل البطالة في جمهورية لاو 9.4٪ في عام 2021، وهو تقريبا ضعف المعدل العالمي المقدر ب 5 % بينما سجلت كمبوديا معدل بطالة عند 2.4 % في2021، بعد ما كانت 0.2 % في عام 2010. من ناحية أخرى، دار السلام ارتفع معدل البطالة لديهم من 3.6 % في عام 2010 إلى 9.4 % في عام 2021، بينما سجلت ميانمار أدنى معدل أقل من 0.5 % في عام 2021، انخفاضا بعد ما كان 4.0 % في 2010 حيث تؤكد هذه الأرقام على مدى نجاعة السياسات الاقتصادية

المتعلقة بسوق العمل، لا سيما بالنسبة للدول التي تتمتع باقتصاديات متنوعة، والجاذبة للاستثمار الأجنبية المباشرة في قطاعات واعدة تمتص البطالة، وذلك على الرغم من فترة الركود والتضخم التي يمر بها الاقتصاد العالمي. وذلك ما برز في تحقيق أغلب الدول الأسيان إلى معدلات بطالة أقل من معدل البطالة العالمي المقدر ب 5 %.

3.4. تخفيض معدل التضخم: معدل التضخم هو مقياس اقتصادي يستخدم لقياس التغير في مستوى أسعار السلع والخدمات في فترة زمنية محددة، ويعبر عادة عنه بالنسبة المئوية. (بوعلام و سفير ، 2019، صفحة 696)، أما بالنسبة لدول رابطة الأسيان فالجدول الموالي يبين تطور معدل التضخم خلال الفترة 2012-2021.

جدول رقم (04): تطورمعدل التضخم في منطقة الأسيان خلال الفترة 2010-2021

Country	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
Brunei Darussalam	0.4	0.2	-0.2	-1.0	-1.6	-0.1	0.0	0.3	2.0	2.2
Cambodia	2.5	4.6	2.4	2.8	3.9	2.3	1.6	3.1	2.9	3.7
Indonesia	4.3	8.4	2.7	3.4	3.0	3.6	3.1	2.7	1.7	1.9
Lao PDR	4.7	6.6	2.4	0.9	2.5	0.1	1.5	6.3	3.2	5.3
Malaysia	1.2	3.2	2.7	2.7	1.8	3.4	0.2	1.0	-1.4	3.2
Myanmar	6.0	4.4	-0.1	10.3	6.6	4.0	6.8	9.5	2.0	7.3
Philippines	3.0	4.1	2.7	1.5	2.6	3.3	6.6	2.4	3.3	3.1
Singapore	4.3	1.5	-0.1	-0.6	0.2	0.3	0.5	0.8	0.0	4.0
Thailand	3.6	1.7	0.6	-0.9	1.1	0.8	0.4	0.9	-0.3	2.2
Viet Nam	6.8	6.0	1.8	0.6	4.7	2.8	2.7	5.2	0.2	1.8

Source: ASEAN STATISTICAL YEAR BOOK 2022.p46

من خلال ملاحظة أرقام الجدول أعلاه نجد أن نسب التضخم متباينة بين بلدان التكتل وتتفاوت في الحالة التي عليها على مدار السنوات، حيث تتباين بين القيم الإيجابية والسالبة وكان أعلى معدلات التضخم تبرز دولة الفيتنام عام 2012 بمعدل 6.8 ميانمار عام 2015 بمعدل 10.8 ودولة إندونيسيا عام 2013بمعدل 8.4 كأكثر الدول تضخما في سنوات الدراسة، أما أقل معدلات التضخم نجد سنغافورة وتايلاند ماليزيا بمعدلات تضخم مقبولة بشكل عام خلال فترة الدراسة وتعكس هذه القيم استقرارا اقتصاديا وجهود هذه الدول في الحفاظ على الأسعار في مستويات مقبولة فحين نجد دولة الفيتنام الوحيدة التي تناقص فيها معدل التضخم بشكل كبير من 6.8 عام 2012 إلى 0.2 عام 2020 كما نرصد تراجعا عاما في معدل التضخم في معظم الدول خلال السنوات الأخيرة. إذ نجد أن معدلات التضخم قد تأثرت بجائحة COVID- 19، وما صاحبها من إجراءات للغلق وتوقف شبه كلي للسلاسل الإمداد والتوريد، لكن درجات التأثير تعد متفاوتة من دولة إلى أخرى تباعا للقدرات الاقتصادية لكل دولة.

إن تقلبات معدلات التضخم يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار والثقة في الاقتصادي، مما يؤدي إلى تراجع الاستثمارات والنمو الاقتصادي ويمكن أن يؤثر ارتفاع التضخم بشكل أكبر على

الفقراء والطبقات الاجتماعية الأقل حظا، حيث يمكن أن يؤدي إلى زيادة تكاليف المعيشة وبالتالي يؤثر على معدلات الفقر في المنطقة.

4.3. تحسين الخدمات الصحية: هو عملية التطوير والتحسين المستمر في نظام الرعاية الصحية بهدف تعزيز جودة الخدمات وتوفير رعاية أفضل للأفراد والمجتمعات. يتضمن ذلك تطوير مرافق الرعاية الصحية، وتحسين التكنولوجيا الطبية والتشخيصية، وتطوير البرامج التعليمية للمهنيين الصحيين، وتوفير إجراءات وبروتوكولات علاجية أكثر فعالية، وزيادة الوصول إلى الخدمات الصحية للفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع. ومن أبرز المؤشرات الدالة على تحسن الخدمة الصحة في دول رابطة الأسيان ارتفاع متوسط العمر في المنطقة والشكل التالي يبين ذلك.

شكل رقم (04): متوسط العمر في منطقة الأسيان سنوات 2010-2015-2021

Source: ASEAN Secretariat KEY FIGURES 2022.p10

استنادا إلى الشكل أعلاه، يلاحظ أن متوسط عمر السكان في دول رابطة الأسيان يبلغ 72.4 سنة وهذا المعدل يتجاوز بقليل المتوسط العالمي الم ، قدر بنحو 72 سنة، يلاحظ أيضا أن معظم دول رابطة الأسيان تسجل متوسطات عمر أعلى من هذا الرقم، باستثناء جمهورية لاو وميانمار على الرغم من وجود اختلاف واضح في متوسطات العمر في عام 2010 بين معظم الدول، إذ كان هناك فارقا كبيرا بين سنغافورة التي سجلت 81.7 سنة وكمبوديا بنسبة 64.2 سنة، إلا أن هذا الفارق تناقص إلى 14.6 سنة في عام 2015، وثم إلى 10.8 سنوات في عام 2021. على الجانب الآخر كان معدل العمر لدى دول مثل الفلبين وفيتنام وإندونيسيا وتايلند محصورا بين 69 و72 سنة من خلال التحليل السابق يظهر أن دول التكتل رابطة الأسيان الأكثر تطورا وتنوعا قد استطاعت تحسين مستوي جودة الحياة وبالتالي توفير الخدمات الصحية بشكل سهل وبأسعار معقولة مما تؤدي إلى زيادة مشاركة القوى العاملة، حيث يمكن للأفراد الذين يعيشون لفترة أطولالعمل لمدة أطول، مما يزيد من إنتاجية الاقتصاد. كما أن الحكومات قد تواجه تكاليف

اجتماعية أقل فيما يتعلق بالرعاية الصحية والضمان الاجتماعي للمسنين، مما يتيح تحويل المزيد من الموارد إلى استثمارات أخرى تعزز التنمية الاقتصادية.

5.3. تحسن مؤشر التنمية البشرية: مؤشر التنمية البشرية هو مقياس يستخدم لتقييم مستوى التنمية وجودة الحياة في دولة معينة. يعتمد هذا المؤشر على عدة عوامل رئيسية تشمل متوسط أعمار السكان، ومستوى التعليم، والدخل الوطني الإجمالي للفرد. يهدف إلى قياس تحسن مستوى العيش ورفاهية السكان في دولة أو منطقة ،يعتو مؤشرا شاملا للتقييم الاجتماعي والاقتصادي للدولة، حيث يساهم في تقدير مدى تحقيق التنمية الشاملة(قويدر و شامي ، 2021، صفحة 538).

شكل رقم (05): مؤشر التنمية البشرية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا للأعوام 2000 و2010 و2021

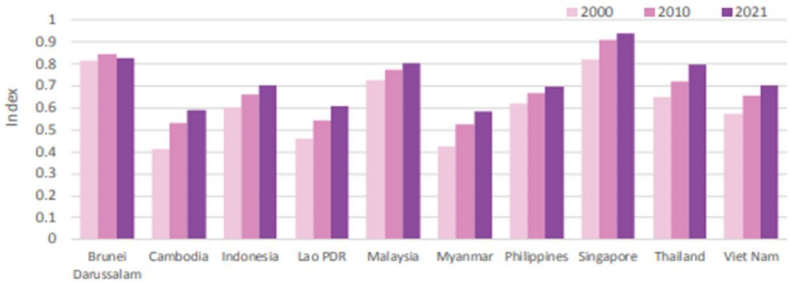

Source:ASEAN STATISTICAL YEARBOOK 2022.p259

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معدل التنمية البشرية في دول الأسيان في تطور من سنة إلى آخرة في كل دول الأسيان باستثناء بروناي الذي كان مرتفعا بدءا من عام 2012 بقيمة 0.860 وانخفض ببطء إلى 0.829 في عام 2021. يشير ذلك إلى تراجع طفيف في مستوى التنمية البشرية خلال هذه الفترة. أما باقي الدول مثل كمبوديا فقد زاد بشكل ملحوظ من 0.546 في عام 2012 إلى 0.593 في عام 2021. تشير هذه الزيادة إلى تحسين ملموس في مستوى التنمية البشرية أما إندونيسيا زاد بشكل مستمر من 0.677 في عام 2012 إلى 0.705 في عام 2021. وزيادة ملحوظة في الاو من 0.563 في عام 2012 إلى 0.607 في عام 2021. بالمقابل فقد شهد المؤشر زيادة بطيئة في ماليزيا من 0.779 في عام 2012 إلى 0.803 في عام 2021. كما زاد من 0.540 في عام 2012 إلى 0.585 في عام 2021. في مينا مار وبالتالي فإنها لا تزال تواجه تحديات تنموية كبيرة.

في حين حقق المؤشر زيادة مقبولة في كل من تايلند ولفيتنام والفلبين على النحو التالي تايلند من 0.733 في عام 2012 إلى 0.800 في عام 2021. الفيتنام من 0.668 في عام 2012 إلى 0.703 في عام 2021، والفلبين من 6710. في عام 2012 إلى 0.699 في عام 2021. تشير هذه الزيادة إلى تحسن في مستوى التعليم والصحة على الترتيب في هذه الدول أما الدولة الوحيدة التي كان تأثيرها مرتفع

بالفعل وظل ثابتا عند قيمة عالية تتراوح بين 0.920 و0.939 هي سنغافورة تحتل مرتبة متقدمة في التنمية البشرية.

4.الخاتمة:

لقد أظهرت الدراسة بوضوح كيف يمكن للتكامل الاقتصادي أن يشكل دعما حقيقيا لتحقيق التنويع الاقتصادي في دول رابطة الأسيان، مما يعني تقليل التبعية على مصادر اقتصادية واحدة وزيادة فرص النمو والازدهار. ومن خلال تحليل الأدوات وآليات التنويع المعتمدة من قبل دول الآسيان كما لا يمكن إغفال المكاسب التنموية التي تم جنيها في سبيل تحسين مستوى معيشة السكان والمجتمعات. وإجمالا يمكن اختصار أبرز النتائج المتوصل إليها في نقاط التالية:

- الدول التي نجحت في تنفيذ اليات التنويع الاقتصادي حققت مكاسب تنموية جيدة، مثل دعم القطاعات الواعدة وجذب الاستثمارات الأجنبية وتحرير التجارة. بينما أظهرت الدول التي لم تحسن تنفذ هذه الإجراءات بفعالية تراجعت في جني المكاسب التنموية.

- رفع المبادلات التجارية ضروري لرابطة الأسيان لتعزيز استقرار اقتصاداتها وتأتي اتفاقيات التجارة الإقليمية كأهم الأدوات لتنويع الصادرات والواردات حيث استفادت الدول الخمسة المؤسسة ماليزيا، سنغافورة، تايلند، الفلبين وإندونيسيا من التجارة الدولية عكس الدول الضعيفة التي تحتاج تحسين تنفيذ هذه الاتفاقيات التجارية حتى تؤدي إلتحقيق نتائج تنموية جيدةتنعكس إيجابا على التنويع الاقتصادي.

- تشير الدراسة الى زيادة التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة التفاني والالتزام القوي من قبل دول رابطة الأسيان في توفير عوامل الاستقطاب، كما تبين تجارب دول مثل ماليزيا وتايلند وسنغافورة وإندونيسيا كيف ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنويع مداخيل تلك البلدان فضلا على نقل تكنولوجيا تغذي القطاعات الاقتصادية بما يسهل عملية تطويرها.

- سجلت دول رابطة الأسيان تحسنا كبيرا في معظم مؤشرات التنمية، حيث تطورا الناتج المحلي الإجمالي وانخفضت معدلات البطالة، وارتفع متوسط أعمار السكان إلى جانب تحسن في معدل التنمية البشرية ومع ذلك كانت معدلات التضخم تتباين بين الدول المختلفة.

التوصيات: توصي الدراسة بما يلي:

-يجب على الدول المنضمين حديثا إلى رابطة الأسيان العمل على التنفيذ الجيد لقرارات الاتفاقيات التجارة الإقليمية ذلك سيسهم في تنويع الصادرات.

- ينبغي على الدول الأعضاء توسيع التعاون الاقتصادي الإقليمي وزيادة عمق التكامل الاقتصادي من خلال الانضمام إلى اتفاقيات التجارة الإقليمية والدولية خارج المنطقة.

- ينبغي على الدول الأسيان مراقبة التضخم وتنفيذ تدابير اقتصادية ملاءمة للتعامل معه. بحذر وتطبيق استراتيجيات تعمل على استقرار الأسعار وتقليل التأثيرات السلبية على التكاليف المعيشية والفئات الاجتماعية الضعيفة.

- دول رابطة الأسيان يجب أن تعزز استدامة التنمية الاقتصادية بواسطة تنفيذ سياسات تحافظ على الموارد الطبيعية وتتعامل بحذر مع التحديات البيئية والاقتصادية.

-تشجيع دول رابطة الأسيان على مشاركة تجاربها الناجحة في استخدام الحوافز الضريبية والإعفاءات الجمركية لتعزيز الاستثمار والنمو الاقتصادي في المنطقة.

5. قائمة المراجـع

Gentile, E. (2009). Skilled Labor Mobility. Asian Development Bank, Philippines: Economic Research and Regional Cooperation Department,.

Martin Wermelinger. (2018). TOWARDS SMARTER USE OF TAX. nvestment Policy Review of Southeast Asia 20183rd meeting of the Southeast Asia Regional Policy Network, 11.

Rapport. (2020). Framework for Improving ASEAN. The ASEAN Secretariat is based in Jakarta, Indonesia.: Framework for Improving ASEAN Infrastructure Productivity.

Report, A. I. (2021-2022). – Investing in Industry 4.0 ASEAN Secretariat,. Jakarta:

صاري، إ& .،بوضياف مختار .(2019) .سبل التنويع الاقتصادي لتنويع التنمية و لتخيف من حدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية .مجلة الاقتصاد المجلد398،

عبد الوهاب الرميدي وعلي خالفي، رابطة جنوب شرق اسيا الاسيان نموذج الدول النامية للإقليميةالمنفتحة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،(2009).ص 81

عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي وافاقه المستقبلية بعد احداث 11سبتمبر ،2001مجموعة النيل العربية ، (2003) ،مصر، ص 85

فاطمة، ا& .،سعيد كرومي .(2012) . الاستثمار الاجنبي المباشر بين عوامل الجذب و عوامل الطرد . مجلة الاستراتيجية و التنمية .122 ،

قويدر، ك& .،شامي ، ر .(2021) .مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر الواقع و الافاق لسنة 2021 .مجلة افاق علوم الادارة و الاقتصاد .554 ،

مولاي بوعلام، و محمد سفير . (2019). التضخم و النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية. مجلة العلوم الاقتصادية و التسير و العلوم التجارية ، 696.

مجلة الدراسات التنموية وريادة الأعمال
ISSN: 2830-988X
المجلد:01-العدد:02/ ديسمبر-2023
ص ص21-37

OEB Univ. Publish. Co.

تحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة من منظور القانون رقم 22 – 18 المتعلق بالاستثمار في الجزائر

Stimulate investment in renewable energies from perspective the law N° 22 - 18 related to the investment in Algeria

حمزة شخاب[1]، رمزي علوان[2]

[1] جامعة عباس لغرور، خنشلة (الجزائر)، chekhab.hamza@univ-khenchela.dz

[2] جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي (الجزائر)، ramzialouane@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2023/07/31 تاريخ قبول النشر:2023/09/20 تاريخ النشر:2023/12/31

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أحد مستجدات القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار في الجزائر، وعلى وجه الخصوص تحديد وبيان طبيعة حوافز تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة، نظرا للأهمية التي يكتسيها هذا النوع من الاستثمارات في السياسة الطاقوية الوطنية.

ولقد خلصت الدراسة إلى أن المشرع الجزائري أدرج الطاقات المتجددة ضمن لائحة مجالات النشاطات الاستثمارية القابلة للاستفادة من النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية، على اعتبارها من المجالات التي تدير أرباحا للدولة ويمكن من خلالها تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في البلاد.

الكلمات مفتاحية: قانون الاستثمار، تحفيز الاستثمار، نظام القطاعات، الطاقات المتجددة.

تصنيف JEL : Q40، P29، P13.

Abstract:

This research paper aims to show the one of the law No 22 - 18 of July 24, 2022 related to the investment in Algeria, Where it comes to defining and explaining the nature of motivational mechanisms to encourage investment in renewable energies.

According to the study's findings, The Algerian legislator included renewable energies in the list of investment fields that can benefit from the incentive system for priority sectors, because they are among the fields that manage profits for the state and can achieve comprehensive and sustainable development in the country.

Keywords: keywords; Investment Law; Investment motivational; Sectoral system; Renewable energy.

Jel Classification Codes: P13, P29, Q40.

* **المؤلف المرسل:** علوان رمزي، ramzialouane@yahoo.fr

1.مقدمة:

مما لا شك فيه أن الطاقة تلعب دورا حيويا وجوهريا في عملية التنمية بغض النظر عن البلد، إلا أنه مع زيادة الطلب على الموارد الطاقوية وسيطرة مصادر الطاقة الأحفورية على هيكل المزيج الطاقوي في أغلب دول العالم، أسفر ذلك عن ضغوطات كبير ة على البيئة نتيجة الاستخدام المكثف والجائر للطاقة التقليدية (الوقود الأحفوري)، الأمر الذي جعل من الحكومات في العديد من البلدان تتجه نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة، على اعتبار هذه الأخيرة طاقات صديقة للبيئة وذات رصيد دائم ومتجدد، حيث يندرج الاستثمار في الطاقات المتجددة من ضمن الاستثمارات البيئية، كونه يكتسي أهمية جد كبيرة في المحافظة على الموارد الطاقوية التقليدية، ناهيك عن دورها في دعم وتعزيز الأمن الطاقوي.

الجزائر، كغيرها من الدول ولت اهتماما خاصا بالاستثمار في الطاقات المتجددة من خلال سياساتها الطاقوية الهادفة إلى تبني استراتيجية طاقوية وطنية تمكنها من تحقيق توجهاتها وغاياتها المسطرة، حيث نلمح جليا ذلك في الإطار القانوني المنظم لقطاع الطاقة المتجددة في البلاد الرامي إلى تحفيز وتشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة.

فإلى جانب سلسلة القوانين والنصوص التنظيمية التي طرحها المشرع الجزائري ذات العلاقة الوطيدة بتحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة، نجد القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار، الذي حدد الأنظمة التحفيزية للاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر والتي بدورها مست قطاع الطاعات المتجددة والطاقات الجديدة.

بناء على الطرح السابق، تبرز لنا إشكالية الدراسة في التساؤل الموالي:

ما هي مزايا تحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة من وجهة نظر القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار في الجزائر؟

للإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا ثلاث فرضيات هي:

1) تمتلك الجزائر منظومة قانونية متكاملة للاستثمار في الطاقات المتجددة.
2) يندرج قطاع الطاقات المتجددة من بين القطاعات ذات الأولية فيالقانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار.
3) المزايا الجبائية هي أداة تحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة في نظر قانون الاستثمار رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022.

يكتسي موضوع دراستنا أهمية بالغة بالنظر إلى مكانة الاستثمار في الطاقات المتجددة في السياسة الطاقوية في الجزائر، وعلى وجه التحديد الإجراءات التنظيمية والتحفيزية في ظل

إطارها التنظيمي، التشريعي والقانوني، حيث نحاول تسليط الضوء على مستجدات قانون الاستثمار رقم 22 – 18 الصادر سنة 2022 وبيان تدابير تحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة من وجهة نظره، سعيا منا بلوغ الأهداف التالية:

- الوقوف على التنظيم القانوني للاستثمار في الطاقات المتجددة؛
- التعرف على الإجراءات التحفيزية للاستثمار في الطاقات المتجددة؛
- تحديد طبيعة حوافز الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار.

ولبلوغ هذه الأهداف الرامية إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة، تم المزج بين المنهجين الوصفي والتحليلي في عملية البحث، كونهما الأنسب لطبيعة الموضوع، حيث تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور رئيسية على النحو الموالي:

- **المحور الأول: البيئة القانونية والتنظيمية للاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر:** حاولنا من خلاله عرض التنظيم القانوني لقطاع الطاقات المتجددة عامة والاستثمار في الطاقات المتجددة خاصة في الجزائر، من خلال التعرف على القوانين وأهم النصوص القانونية ذات الصلة المباشرة بموضوع دراستنا.
- **المحور الثاني: الإجراءات التحفيزية لترقية الاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر:** يستهدف هذا المحور من الدراسة الإجراءات التحفيزية الموجهة إلى شجيع وترقية الاستثمار في الطاقات المتجددة في الجزائر، وفق أربعة محاور فرعية، الأول يحوي حوافز الاستثمار في الطاقات المتجددة بموجب قوانين المالية السنوية، الثاني حوافز الاستثمار في الطاقات المتجددة بموجب المنظومة القانونية لإنتاج الكهرباء، الثالث حوافز دعم الطاقات المتجددة والبرنامج الوطني للتحكم في الطاقة، والرابع حوافز الاستثمار في الطاقات المتجددة بموجب القانون رقم 22 – 18 المتعلق بالاستثمار.
- **المحور الثالث: الاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر في ظل مزايا وحوافز قانون الاستثمار رقم 22 – 18 الصادر سنة 2022:** يشكل هذا المحور جوهر الورقة البحثية كونه يستهدف عرض وتحديد طبيعة حوافز تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة من منظور القانون رقم 22 – 18 المتعلق بالاستثمار في الجزائر.

2. البيئـة القانونية والتنظيمية للاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر

إن الاستثمار في الطاقات المتجددة يشير إلى محاولة – الدولة أو الخواص – تحقيق أرباحا مستقبلية من خلال توظيف رؤوس أموال أو أصول في إحدى مجالات الطاقات المتجددة المختلفة، (Pollin, 2009, p. 10) بهدف التقليل من تكلفة الطاقة والاستفادة من المزايا المرتبطة بها، لاسيما تلك المتعلقة بتوجهات الإستراتيجيةالطاقوية للبلد.

على غرار العديد من البلدان في العالم، سعت السلطات الوصية الجزائرية إلى إرساء إستراتيجيةطاقوية وطنية تعمل من خلالها إلى تطوير قطاع الطاقات المتجددة، الأمر الذي جعل من البيئة القانونية والتنظيمية لتسيير الطاقات المتجددة في البلاد تكتسي أهمية بالغة ضمن السياسات الوطنية الطاقوية.

وفي هذا السياق ولى المشرع الجزائري اهتمامه بالطاقات المتجددة منذ أواخر سنوات التسعينيات، من خلال سن عدة قوانين ومراسيم تنفيذية وكذا الكثير من النصوص القانونية واللوائح التنظيمية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بقطاع الطاقات المتجددة، بهدف ترقية الطاقات المتجددة بشتى أشكالها والتحكم في انتاجها واستغلالها وتشجيع وتحفيز الاستثمار ت المحلية والأجنبية على حد السواء، والعرض الموالي يوضح لنا أهم القوانين المتعلقة بالطاقات المتجددة في التشريع الجزائري.

1.2. القوانين

من القوانين الأولى التي طرحتها الجزائر والتي تم من خلالها الإشارة إلى الطاقات المتجددة هو قانون البيئة رقم 83 – 03 المؤرخ في 05 فيفري 1983، إلا أنه لم يمنح الأهمية اللازمة للطاقات المتجددة كمصدر للطاقة المتجددة والاستثمار فيها، بل اكتفى بالتأكيد على الحماية القانونية والمحافظة على الموارد الطبيعية. (عبدوعلي، 2018، صفحة 66) ليتم فيما بعد طرح القوانين التالية:

1.1.2. القانون رقم 98 – 11 المؤرخ في 22 أوت 1998 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (1998 – 2002)

يهدف على وجه الخصوص هذا القانون إلى ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، إلى جانب ذلك تنمية الموارد الطبيعية، البيئة والتنوع الإيكولوجي.

أمـا بالنسـبة للطاقـات المتجـددة أكـدت أحكامـة إلـى ضـرورة إنتـاج الطاقـة وتخزينهاوتوزيعها وعقلنة استغلالها وتنويع مصادرها، حيث تم من خلاله تحديد برنامج البيئة والطاقات الجديدة القابلة لتجددالمرتبطة بالفترة الممتدة من 1998 إلى غاية 2002. (القانون رقم 98 - 11، 1998، صفحة 05)

2.1.2. القانون رقم 99 – 09 المؤرخ في 28 جويلية 1999 المتعلق بالتحكم في الطاقة

يقصد بالتحكم في الطاقة من وجهة نظر القانون رقم 99 – 09 هو مجمل الإجراءات والنشاطات التطبيقية الهادفة إلى ترشيد استخدام الطاقة المتجددة، والحد من تأثير النظام الطاقوي على البيئة بشكل عام (القانون رقم 99 - 09، 1999، صفحة 05)

وبالتالي يرمي التحكم في الطاقة إلى توجيه الطلب على الطاقة نحو أكبر فعالية للنظام الاستهلاكي عن طريق نمط الاستهلاك الطاقوي الوطني في ظل السياسة الطاقوية الوطنية، حيث يستند تطبيق السياسة الوطنية للتحكم في الطاقة بالبلاد على النقاط الأساسية التالية: (القانون رقم 99 - 09، 1999، صفحة 06)

- ادخال مقاييس تتعلق بالفعالية الطاقوية؛
- إلزامية عمليات التدقيق الطاقوي
- إلزامية التدقيق الطاقوي دوريا؛
- إرساء برنامج وطني للتحكم في الطاقة؛
- تعزيز البحث التنموي؛
- دعم تمويل التحكم في الطاقة؛
- ضبط إجراءات تحفيزية وتشجيعية؛
- تنسيق عمليات التحكم في الطاقة؛
- تحسين معرفة النظام الطاقوي واستغلاله.

3.1.2. القـانون رقـم 01 – 20 المـؤرخ فـي 12 ديسـمبر 2001 المتعلـق بتهيئـة الإقلـيم وتنميته المستدامة

تؤكد المادة الثالثة والثلاثون من القانون رقم 01 – 20 الصادر سنة 2001 على نقطة أساسية مفادها: (القانون رقم 01 - 20، 2001، صفحة 25)"**يحدد المخطط التوجيهي للطاقة أهداف الاستغلال العقلاني لموارد الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة ...**"

وعليه نستنتج أن المشرع يرى أن الطاقات المتجددة تعد من بين أدوات تهيئة الإقليم والتي تلعب دور جوهري في تحقيق تنمية إقليمية مستدامة، وفي هذا السياق ربط القانون بين الطاقة والاقتصاد بتحديده الشروط التي يتوجب على الدولة والجماعات المحلية الالتزام بها في التحكم في عمليات تسيير المشاريع الاستثمارية للطاقات المتجددة.

4.1.2. القانون رقم 02 – 01 المؤرخ في 05 فيفري 2002 المتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز الطبيعي بواسطة القنوات

يتمحور القانون على وجه التحديد حول تحديد مختلف القواعد التي تحكم النشاطات المتعلقة بإنتاج الكهرباء،نقلها، توزيعها، تسويقها وكذا نقل الغاز، توزيعه وتسويقه، فضلا عن ذلك كرست أحكام هذا النص القانوني الإجراءات المرتبطة بترقية إنتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقات المتجددة. (القانون رقم 02 - 01، 2002، صفحة 05)

5.1.2. القانون رقم 04 – 09 المؤرخ في 14 أوت 2004 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة

يهدف هذا القانون إلى تحديد كيفيات وضوابط ترقية الطاقات المتجددة في ظل أهداف التنمية المستدامة بالجزائر، من خلال طرحه للبرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة، والذي يعد مجموع النشاطات التي تعمل على تطوير الطاقات المتجددة.

عموما يندرج البرنامج الوطني لترقية الطاقات المتجددة ضمن مخططات مستقبلية خاصة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة في الجزائر، وذلك لتحقيق مجموعة من الغايات تتمحور حول الآتي:(القانون رقم 04 - 09، 2004، صفحة 10)

- حماية البيئة بتشجيع اللجوء إلى مصادر الطاقة النظيفة؛
- مكافحة التغيرات المناخية؛
- المساهمة في الحد من انبعاثات الغازات المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري؛
- دعم وتعزيز التنمية المستدامة؛
- المساهمة في الحفاظ على الطاقات التقليدية؛
- المساهمة في السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم؛
- تثمين مصادر الطاقة المتجددة وتعميم إنتاجها واستغلالها.

6.1.2. القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار

يعد القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 النص القانون الجديد للاستثمار في الجزائر، حيث تم بموجبه إلغاء أحكام القانون رقم 16 – 09 المؤرخ في 03 أوت 2016 المتعلق بتطوير الاستثمار، تضمن هو الآخر الإجراءات التنظيمية المطبقة على الاستثمارات المحلية والأجنبية، إلى جانب ذلك الأنظمة التحفيزية للاستثمار التي مست قطاع الطاعات المتجددة والطاقات الجديدة.(القانون رقم 22 - 18، 2022، صفحة 08)

2.2. المراسيم التنفيذية

تحوي المنظومة القانونية للطاقات المتجددة في الجزائر العديد من المراسيم التنفيذية التي تناولت الطاقات المتجددة من بينها ما يلي:

1.2.2. المرسوم التنفيذي رقم 04 – 149 المؤرخ في 18 ماي 2004 المحدد لكيفيات إعداد البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة

يحدد هذا النص القانوني الإطار المؤسساتي للتشاور وآليات صياغة البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة وأدوات ووسائل تنفيذه، حيث تؤكد المادة الثانية على نقطة أساسية مفادها: "**يشكل البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة إطار لتنفيذ التحكم في الطاقة على المستوى الوطني** ..."، حيث يشمل هذا البرنامج إطار العمل وآفاق التحكم في الطاقة على المدى البعيد وكذا تقييم وتحديد قدرات التحكم في الطاقة، علما أنه تم تكليف الوكالة الوطنية لتطوير الطاقة وترشيد استعمال استغلالها بإعداد مشروع البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة وعرضه على لجنة وزارية مشتركة بين القطاعات المعنية لإبداء الرأي فيه. (المرسوم التنفيذي رقم 04 - 149، 2004، الصفحات 04 - 07)

2.2.2. المرسوم التنفيذي رقم 05 – 495 المؤرخ في 26 ديسمبر 2005 المتعلق بالتدقيق الطاقوي للمنشآت الأكثر استهلاكا للطاقة

يقصد بالتدقيق الطاقوي دراسة ومراقبة الأداءاتالطاقوية لمعدات وتجهيزات المنشآت الطاقوية وكذا كافة التجهيزات الملحقة بها، قصد الرفع من قدراتها الإنتاجية إلى أقصى درجة ممكنة، حيث حدد هذا المرسوم شروط ممارسة التدقيق الطاقوي وجميع الآليات المرتبطة به. (المرسوم التنفيذي رقم 05 - 495، 2005، صفحة 17)

3. الإجراءات التحفيزية لترقية الاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر

بصفة عامة تستند فعالية الإجراءات التحفيزية لترقية ودعم الاستثمار في الطاقات المتجددة إلى التنظيم القانوني المنظم لها من جهة وكذا إلى طبيعة هذه الحوافز من الجهة الأخرى، حيث أنه تتعدد الإجراءات التحفيزية لترقية الاستثمار في الطاقات المتجددة بين التنظيمية والجباية، فالأولى تتمثل في مختلف التدابير التشجيعية التي تصدرها الحكومات (ذات طابع قانوني) ويتولى تطبيقها مسيرو مرافق وهياكل الطاقة علىغرار مؤسسات توزيع الطاقة الكهربائية، والثانية هي تلك الإجراءات الهادفة إلى تحسين بيئة الاستثمار والاستغلال للمؤسسات الناشطة في مجال الطاقة المتجددة من خلال المنظومة الجبائية والمالية العمومية في البلد. (بوبحة، 2020 - 2021، الصفحات 67 - 71)

من هذا المنطلق، نحاول من خلال هذا المحور من الدراسة عرض موجز لأهم الحوافز في ظل إطارها التشريعي والتنظيمي والتي تصب في سياق بعث وترقية الطاقات المتجددة في الجزائر على النحو الموالي:

1.3. حوافز الاستثمار في الطاقات المتجددة بموجب قوانين المالية السنوية

من المعلوم أن قوانين المالية هي الأداة الأساسية التي يتم من خلالها تسيير الموازنة العامة للدولة، وعلى وجه الخصوص الإيرادات بتحديدها مختلف الضرائب، الرسوم والإتاوات تبعا لطبيعتها من جهة والقطاع الموجهة إليه من الجهة الأخرى.

ومن هذه الناحية هناك عدة تحفيزات موجهة بشكل خاص إلى دعم الاستثمار في الطاقات المتجددة والتي تحدد طبيعتها وقيمتها قوانين المالية السنوية، حيث أن معظم قوانين المالية التي تناولت قطاع الطاقات المتجددة كانت على شكل إنشاء "حسابات تخصيص خاص" بموجبها يتم تحديد إيرادات من مصادر مالية مختلفة (الضرائب والإتاوات، العوائد البترولية، إعانات الدولة ومساهمات الجماعات المحلية وغيرها) لتغطية نفقات معينة في قطاع القطاعات المتجددة (تمويل المشاريع الاستثمارية، تمويل عمليات التحكم في الطاقة المتجددة، دعم المستثمرين، ... إلخ)، وفي هذا الإطار نشير إلى أهم قوانين المالية التي تطرق إلى ذلك وفقا لتسلسلها الزمني: (عبدوعلي، 2018، الصفحات 77 - 80)

- القانون رقم 99 – 11 المؤرخ في 23 ديسمبر 1999 المتضمن قانون المالية لسنة 2000؛
- القانون رقم 09 – 09 المؤرخ في 30 ديسمبر 2009 المتضمن قانون المالية لسنة 2010؛
- القانون رقم 10 – 13 المؤرخ في 29 ديسمبر 2010 المتضمن قانون المالية لسنة 2011؛
- القانون رقم 13 – 08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013 المتضمن قانون المالية لسنة 2014؛

- القانون رقم 15 – 18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 المتضمن قانون المالية لسنة 2016.

2.3. حوافز الاستثمار في الطاقات المتجددة بموجب المنظومة القانونية لإنتاج الكهرباء

من هذه الناحية أكدت المادة الخامسة والتسعون من القانون رقم 02 – 01 المؤرخ في 05 فيفري 2002 المتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز الطبيعي بواسطة القنوات، أن المنتجون المستخدمون للطاقات المتجددة و/او الإنتاج المشترك يستفيدون من علاوات تعد بمثابة تكاليف للتنويع. (القانون رقم 02 - 01، 2002، صفحة 16)

بمعنى آخر هنا الدولة تساهم في تكاليف إنتاج الكهرباء في حالة ما تم استغلال الطاقات المتجددة في عمليات الإنتاج، ولقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 13 – 218 المؤرخ في 18 جوان 2013 شروط وكيفيات منح هذه العلاوات المرتبطة بإنتاج الكهرباء اعتمادا على الطاقة المجددة. (المرسوم التنفيذي رقم 13 - 218، 2013، الصفحات 04 - 06)

3.3. حوافز دعم الطاقات المتجددة والبرنامج الوطني للتحكم في الطاقة

يرتبط هذا الجانب بالصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددةوالمشتركة، الذي يتمثل في حساب تخصيص خاص يحمل الرقم: 131 – 302 حصصت له إيرادات معينة لتغطية نفقات محددة.

علما أنه تم تخصيص ما نسبته 01% من الإتاوة النفطية وغيرها من الرسوم المحددة بموجب قوانين المالية السنوية – السالفة الذكر - إلى دعم العمليات والأنشطة والمشاريع المدرجة في إطار ترقية الطاقات المتجددة وكذا البرامج ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بها،(القرار الوزاري المشترك -بدون رقم-، 2016، صفحة 22)فضلا عن ذلك تعزيز عمليات التحكم في الطاقة. (القرار الوزاري المشترك -بدون رقم-، 2016، صفحة 24)

4.3. حوافز الاستثمار في الطاقات المتجددة بموجب القانون رقم 22 – 18 المتعلق بالاستثمار

كما سبقت الإشارة في المحور السابق من الدراسة، يعتبر القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 القانون الصريح - الصادر مؤخرا - المتعلق بالاستثمار في الجزائر بغض النظر عن طبيعتها محلية كانت أو أجنبية.

ولقد تطرق المشرع الجزائري من خلاله إلى بعض حوافز الاستثمار في الطاقات المتجددة بإدراجه هذه الأخيرة ضمن القطاعات ذات الأولوية، وهو ما سوف نستعرضه في المحور التالي من الدراسة على اعتباره جوهر الدراسة.

4. الاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر في ظل مزايا وحوافز قانون الاستثمار رقم 22 – 18 الصادر سنة 2022

تضمن القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار في الجزائر العديد من المستجدات التي مست كل من الإطار التنظيمي، القانوني، المؤسساتي وكذا الأنظمة التحفيزية للاستثمار، حيث يعد النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية أو ما يسمى بنظام القطاعات آلية لتحفيز الاستثمار في بعض القطاعات دون غيرها، ومن بين هاته القطاعات هو الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة.

1.4. الإطار العام للقانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار

إن المتمعن في أحكام قانون الاستثمار رقم 22 – 18 الصادر سنة 2022، يلمح جليا أنه يحمل في طياته تدابير وضمانات مختلفة، موجهة إلى ترقية الاستثمار والبحث عن إتاحة بيئة تنظيمية ومؤسساتية وإطار تشريعي وقانوني ملاءمفي البلد، سعيا نحو تعزيز ثقة المستثمر من جهة ودعم جاذبية مناخ الأعمال والرفع من تنافسية الجزائر كوجهة استثمارية من الجهة الأخرى. (بن هلال، 2022، صفحة 40)

وفي هذا السياق يشير نص المادة الأولى من هذا القانون إلى ما يلي: "**يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد التي تنظم الاستثمار وحقوق المستثمرين والتزاماتهم، والأنظمة التحفيزية المطبقة على الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات المنجزة من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين، الوطنيين أو الأجانب، مقيمين كانوا أو غير مقيمي**" (القانون رقم 22 - 18، 2022، صفحة 05)

وبالتالي يرمي قانون الاستثمار الجديد بالجزائر إلى العمل على تشجيع كل من الاستثمار المحلي ونظيره الأجنبي، من خلال إعادة رسم السياسة العامة للاستثمار وكذا تنظيم وضبط العملية الاستثمارية، بهدف ضمان تنمية إقليمية متوازنة ومستدامة على جميع المستويات في البلاد.

ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تطوير قطاعات النشاط ذات الأولوية في البلاد، وهو ما أكدت عليه المشرع الجزائري من خلال أحكام المادة الثانية من ذات القانون السالف الذكر، حيث يهدف هذا الأخير إلى: (القانون رقم 22 - 18، 2022، صفحة 05)

- تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية وذات قيمة مضافة عالية؛
- ضمان تنمية إقليمية مستدامة ومتوازنة؛

- تثمين الموارد الطبيعية والمواد الأولية المحلية؛
- منح الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار واقتصاد المعرفة؛
- دعم وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته؛
- تفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة وترقية كفاءات الموارد البشرية؛
- تعزيز وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التصدير.

وبطبيعة الحال يجب أن يتم ذلك في ظل احترام مبدأين أساسين، الأول يتمثل في حرية الاستثمار (اخذا في الحسبان التشريع والتنظيم المعمول بهما)، والثاني هو الشفافية والمساواة في التعامل مع الاستثمارات. (القانون رقم 22 - 18، 2022، صفحة 05)

2.4. الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة: أحد القطاعات ذات الأولوية

كما سبقت الإشارة، طرح المشرع الجزائري من خلال قانون الاستثمار رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022، النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية كآلية لتحفيز الاستثمار في بعض القطاعات دون غيرها، حيث يقصد بها: "**المجالات التي تحظى بمكانة متميزة وذات أولوية من طرف الحكومة، والتي يجب التركيز عليها للقيام بمختلف المشاريع الاستثمارية دون غيرها من المجالات والأنشطة الأخرى، لأنها تكتسي درجة عالية من الأهمية بالنسبة للدولة من الناحية الاقتصادية، المالية والاجتماعية، فضلا عن ذلك تنصب أهدافها على وجه الخصوص على تحقيق التنمية المستدامة في البلاد**".(إرزيل، 2022، صفحة 55)

وهذا معناه أن النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية يشير إلى مجموعة من المزايا والحوافز، الموجهة إلى كافة المستثمرين للاستثمار في قطاعات محددة فقط، بهدف تحقيق التوجهات والأهداف المرجوة من السياسة العامة في البلاد.

بناء لما ورد في نص المادة السادسة والعشرون من القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار، تم حصر القطاعات ذات الأولوية في كل من: (القانون رقم 22 - 18، 2022، صفحة 08)

- المناجم والمحاجر؛
- الفلاحة وتربية المائيات والصيد البحري؛
- الصناعة والصناعة الغذائية والصناعة الصيدلانية والبيتروكيميائية؛
- الخدمات والسياحة؛
- الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة؛

- اقتصاد المعرفة وتكنولوجيات الاعلام والاتصال.

وعليه نلاحظ أن قانون الاستثمار رقم 22 – 18 منح أولية الاستثمار في الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة، بإدراجها ضمن لائحة مجالات النشاطات الاستثمارية القابلة للاستفادة من نظام القطاعات، بهدف تشجيع المشروعات الاستثمارية في قطاع الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة، حيث ترى السلطات الوصية أن هذه المجالات تدير أرباحا للدولة ويمكن من خلالها تحقيق تنمية شاملة ومستدامة في البلاد.

3.4. المزايا الممنوحة للاستثمار في الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة في إطار النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية وفقا للقانون رقم 22 – 18 المتعلق بالاستثمار في الجزائر

تجدر الإشارة إلى أن الاستفادة من الأنظمة التحفيزية للاستثمار مرهون بإخضاع الاستثمارات قبل إنجازها للتسجيل لدى الشبابيك الوحيدة المختصة، حيث يتم تسليم المستثمر شهادة مرفقة بقائمة السلع والخدمات القابلة للاستفادة من المزايا التي ترخص له الاستفادة من الامتيازات التي له حق المطالبة بها لدى الإدارات والهيئات المعنية.(القانون رقم 22 - 18، 2022، صفحة 08)

إلى جانب التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية وكذا التحفيزات ذات الطابع الجمركي المنصوص عليها في القانون العام الساري المفعول، تستفيد الاستثمارات في الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة من مزايا عديدة، حيث يستفيد منها المستثمر تبعا للمرحلة التي بلغها الاستثمار، على النحو الموالي: (القانون رقم 22 - 18، 2022، صفحة 09)

1.3.4. الاستثمار قيد الإنجاز (بعنوان مرحلة الإنجاز)

- إعفاء السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار من الحقوق الجمركية؛
- إعفاء السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار من الرسم على القيمة المضافة؛
- الإعفاء من دفع كل من حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن جميع المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمارات المعنية؛
- إعفاء العقود التأسيسية للشركات والزيادات في الرأسمال من حقوق التسجيل؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل إلى جانب ذلك الإعفاء من الرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز الاستثمار؛

- إعفاء الملكيات العقارية التي تندرج ضمن الاستثمار لمدة (10) عشر سنوات (ابتداء من تاريخ الاقتناء) من الرسم العقاري.

مع العلم أن مدة سريان الاستفادة من هذه المزايا حددت بـ (03) ثلاث سنوات قابلة للتمديد لـ (02) سنتين متتاليتين اضافيتين.

2.3.4. دخول الاستثمار حيز الاستغلال (بعنوان مرحلة الاستغلال)

في هذه الحالة، المزايا الممنوحة في ظل النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية خلال مرحلة استغلال المشروع الاستثماري، أكد قانون الاستثمار رقم 22 - 18 أنه ضمن مجال زمني تتراوح مدته من (03) ثلاث سنوات إلى (05) خمس سنوات (ابتداء من تاريخ الشروع في استغلال الاستثمار)، يستفيد المستثمر ووفقا لشبكات تقييم الاستثمارات المعتمدة، من امتيازين ضريبيين:

- الأول: الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- الثاني: الاعفاء من الرسم على النشاط المهني،

5. تحليل النتائج:

يلعب الاستثمار في الطاقات المتجددة مكانة جد مهمة في السياسة الطاقوية الوطنية الجزائرية، كونه يندرج ضمن دائرة الاستثمارات البيئية الرامية إلى تعزيز الأمن الطاقوي والمحافظة على البيئة وحمايتها ومن ثم دعم وتحقيق أهداف وتوجهات التنمية الاقتصادية الاجتماعية في البلد.

من هذا المنطلق، حاولنا من خلال دراستنا الموسومة بـ"**تحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة من منظور القانون رقم 22 – 18 المتعلق بالاستثمار في الجزائر**" تحديد طبيعة حوافز تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة، بداية بالتعرف على البيئة القانونية والتنظيمية للاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر ثم عرض الإجراءات التحفيزية التي اتخذتها السلطات الوصية الجزائرية لترقية الاستثمار في الطاقات المتجددة وأخيرا بيان طبيعة مزايا وحوافز قانون الاستثمار رقم 22 – 18 الصادر سنة 2022، وصولا إلى النتائج التالية:

1) تتكون البيئة القانونية والتنظيمية للاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر من عدة نصوص قانونية وتنظيمية والتي تعكس لنا في مجملها السياسات الوطنية الطاقوية في البلاد، حيث تناولت أحكام هذه النصوص القانونية المحاور الأساسية التالية:

- تشجيع البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الطاقات المتجددة؛

- إرساء برنامج وطني للتحكم في الطاقة؛
- ربط برنامج الطاقات المتجددة ببرامج تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة؛
- دعم إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقات المتجددة؛
- تحفيز الاستثمار في قطاع الطاعات المتجددة والطاقات الجديدة.

بالمحصلة لما سبقت يمكن القول: إن الجزائر لديها بيئة قانونية متكاملة للطاقات المتجددة عامة والاستثمار في الطاقات المتجددة خاصة، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى التي تشير إلى: "**تمتلك الجزائر منظومة قانونية متكاملة للاستثمار في الطاقات المتجددة**".

2) تتعدد الإجراءات التحفيزية لترقية الاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر بين التنظيمية والجباية: حيث أن

- ✓ الإجراءات التنظيمية: ذات طابع قانوني ينبغي الإلزام بالإطار التشريعي المنظم لها؛
- ✓ الإجراءات الجبائية: موجهة إلى تحسين البيئة الاستثمارية في الطاقات المتجددة.

ولهذا الغرض اتخذت الجزائر الإجراءات التحفيزية التالية:

- فتح "حسابات تخصيص خاص" بموجبها يتم تحديد إيرادات من مصادر مالية مختلفة لتغطية نفقات معينة في قطاع القطاعات المتجددة؛
- مساهمة الدولة في تكاليف إنتاج الكهرباء (منح العلاوات) في حالة ما تم استغلال الطاقات المتجددة في عمليات الإنتاج؛
- دعم البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة من خلال تمويل ودعم المستثمرين الناشطين في مجال الطاقات المتجددة وعمليات التدقيق الطاقوي؛
- منح مزايا جبائية للاستثمار في الطاقات المتجددة والطاقات الجديدة؛
- تضمن قانون الاستثمار رقم 22 – 18 هو الآخر تحفيزات تخص الاستثمار في قطاع الطاعات المتجددة والطاقات الجديد.

وفي هذا السياق، من الإجراءات التي قام بها المشرع الجزائري هو إدراج قطاع الطاقات المتجددة والطاقات الجديدة ضمن القطاعات ذات الأولية، عن طريق نظام تحفيزي أطلق عليه "النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية"، يرمي إلى تحفيز الاستثمار في المجالات التي تحظى بمكانة متميزة وذات أولوية من طرف الدولة.

وهو ما يشير أن الفرضية الثانية التي تنص على: "**يندرج قطاع الطاقات المتجددة من بين القطاعات ذات الأولية في القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار**" فرضية مقبولة.

3) ترتبط هذه النتيجة بالفرضية الثالثة التي تنص على: "المزايا الجبائية هي أداة تحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة في نظر قانون الاستثمار رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022"، وهي فرضية مقبولة، لأن النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية استهدف الاستثمار في الطاعات المتجددة والقطاعات الجديدة عن طريق مجموعة حوافز يغلب عليها الطابع الجبائي، غير أنها تبقى مقيدة بوضعية الاستثمار من جهة ومن جهة أخرى بمعايير التقييم المحددة بموجب التنظيم المعمول به والتي تسمح للمستثمر الاستفادة من الحوافز.

6. خاتمة:

حاولنا من خلال دراستنا التعرف على مستجدات القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار في الجزائر، وبالتحديد بيان طبيعة حوافز تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة، نظرا للأهمية التي يكتسيها هذا النوع من الاستثمارات في السياسة الطاقوية الوطنية الجزائرية ودورها المحوري في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة بالبلاد، ولقد خلصنا إلى النتائج الأساسية الآتية:

- تمتلك الجزائر منظومة قانونية متكاملة للاستثمار في الطاقات المتجددة؛
- يشكل الاستثمار في الطاقات المتجددة محور اهتمام السلطات الوصية؛
- تتعدد الإجراءات التحفيزية لترقية الاستثمار في الطاقات المتجددة بالجزائر بين التنظيمية ونظيرتها الجباية؛
- يندرج قطاع الطاقات المتجددة من بين القطاعات ذات الأولية في الجزائر؛
- استهدف القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار الطاقات الجديدة والمتجددة من خلال النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية؛
- يغلب الطابع الجبائي على الاستثمار في الطاقات المتجددة والطاقات الجديدة، إلا أن الاستفادة تتم وفقا لوضعية الاستثمار وتبعا لشبكات تقييم محددة مسبقا.

لبلوغ أهداف تحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة في ظل القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار في الجزائر، ينبغي التأكيد على التوصيات التالية:

- تبسيط الصورة القانونية للاستثمار في الطاقات المتجددة؛
- التحديد الدقيق للإجراءات التنظيمية والإدارية للاستثمار في الطاقات المتجددة؛

- تعريف المستثمر - المحلي والأجنبي - بمزايا نظام تحفيز الاستثمار في الطاقات المتجددة والطاقات الجديدة؛
- توضيح طبيعة مزايا الاستثمار في الطاقات المتجددة؛
- الترويج للفرص الاستثمارية في مجالات الطاقات المتجددة.

6. قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

- إرزيل الكاهنة، (2022)، *نظرة حول جديد قانون الاستثمار لسنة 2022*، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، 17(02)، الصفحات 45 - 84.
- بن هلال ندير، (2022)، *المركز القانوني للمجلس الوطني للاستثمار على ضوء القانون رقم 22-18 المتعلق بالاستثمار*، مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية، 05(02)، الصفحات 38 - 48.
- بوبحة سعاد، (2020 - 2021)، *الاستثمار في الطاقات المتجددة ودوره في الحد من البطالة - دراسة بعض التجارب الدولية*، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02، الجزائر.
- القانون رقم 01 - 20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 77، الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001.
- القانون رقم 02 - 01، المؤرخ في 05 فيفري 2002، المتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز الطبيعي بواسطة القنوات، الجريدة الرسمية، العدد 08، الصادرة بتاريخ 06 فيفري 2002.
- القانون رقم 04 – 09 المؤرخ في 14 أوت 2004، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 18 أوت 2004.
- القانون رقم 22 – 18 المؤرخ في 24 جويلية 2022، المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 50، الصادرة بتاريخ 28 جويلية 2022.
- القانون رقم 98 – 11 المؤرخ في 22 أوت 1998، المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي للفترة (1998 – 2002)، الجريدة الرسمية، العدد 62، الصادرة بتاريخ 24 أوت 1998.
- القانون رقم 99 – 09 المؤرخ في 28 جويلية 1999، المتعلق بالتحكم في الطاقة، الجريدة الرسمية، العدد 51، الصادرة بتاريخ 02 أوت 1999.
- القرار الوزاري المشترك -بدون رقم- المؤرخ في 22 ديسمبر 2016، المحدد لقائمة الإيرادات والنفقات المسجلة في حساب التخصيص الخاص رقم 131 - 302 الذي عنوانه "الصندوق

الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشتركة"، الجريدة الرسمية، العدد 84، الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017.

- القرار الوزاري المشترك -بدون رقم- المؤرخ في 22 ديسمبر 2016، المحدد لكيفيات متابعة وتقييم حساب التخصيص الخاص رقم 131 - 302 الذي عنوانه: "الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة والطاقات المتجددة والمشتركة"، الجريدة الرسمية، العدد 84، الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2017.
- المرسوم التنفيذي رقم 04 – 149 المؤرخ في 19 ماي 2004، المحدد لكيفيات إعداد البرنامج الوطني للتحكم في الطاقة، الجريدة الرسمية، العدد 32، الصادرة بتاريخ 23 ماي 2004.
- المرسوم التنفيذي رقم 05 – 495 المؤرخ في 26 ديسمبر 2005، المتعلق بالتدقيق الطاقوي للمنشآت الأكثر استهلاكا للطاقة، الجريدة الرسمية، العدد 84، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2005.
- المرسوم التنفيذي رقم 13 – 218 المؤرخ في 18 جوان 2013، المحدد لشروط منح العلاوات بعنوان تكاليف تنويع إنتاج الكهرباء، الجريدة الرسمية، العدد 33، الصادرة بتاريخ 26 جوان 2013.
- عبدوعلي الطاهر، (2018)، الإطار القانوني والإجراءات التحفيزية لتطوير قطاع الطاقات المتجددة في الجزائر. مجلة القانون الدولي والتنمية، 06(01)، الصفحات 64 - 90.

ثانيا: باللغة الأجنبية

- Pollin ROBERT, (2009), *The Economic Benefits of Investing in Clean Energy (PERI)*, D. o. Research Éd, Amherst.

مجلة الدراسات التنموية و ريادة الأعمال
ISSN: 2830-988X
المجلد:01-العدد:02/ ديسمبر-2023
ص ص38-50

OEB Univ. Publish. Co.

الأمن الغذائي العربي في ظل الأزمات والصراعات الدولية الراهنة

Arab food security in light of the current international crises and conflicts

أ. د. عمر ياسين خضيرات
جامعة البلقاء التطبيقية (الأردن)، omar.Khoder@bau.edu.jo

تاريخ الاستلام: 2023/08/14 تاريخ قبول النشر: 2023/09/07 تاريخ النشر: 2023/12/31

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع وتحديات الأمن الغذائي العالمي بشكل عام والأمن الغذائي العربي على وجه الخصوص في خضم الأزمات التي يشهدها العالم من أزمات مالية واقتصادية مثل الأزمة المالية والاقتصادية 2008-2009 والأزمات الصحية مثل أزمة فيروس كورونا 2019، وأزمات ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة جراء الحرب الروسية الأوكرانية التي ما زالت دائرة منذ عام 2022 وتداعيات هذه الأزمات والصراعات على تحقيق الأمن الغذائي العالمي عامة والأمن الغذائي العربي على وجه الخصوص.

وقد خلصت الدراسة إلى أن تحقيق الأمن الغذائي مرتبط بعدة عوامل داخلية وخارجية وكلاهما يؤثر على الآخر بطريقة أو بأخرى ، ويبقى تحقيقه صعب المنال في ضل التجاذبات السياسية العالمية والأزمات المالية والاقتصادية والصحية والصراعات والحروب الداخلية والخارجية التي تحد من تحقيقه، وهو ما يستدعي ضرورة وضع حلول وسبل التصدي لهذه العوائق والتحديات.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، الأزمات الغذائية، مقومات الأمن الغذائي، الأمن الغذائي العربي ، الأزمات والصراعات الدولية الراهنة.

Abstract:

This study aimed to shed light on the reality and challenges of global food security in general and Arab food security in particular in the midst of the crises the world is witnessing from financial and economic crises and health crises such as the Corona virus crisis, and the crises of rising food and energy prices as a result of the Russian-Ukrainian war, which has been going on since 2022, and the repercussions of these crises and conflicts on achieving global food security in general and Arab food security in particular.

The study concluded that the achievement of food security is linked to several internal and external factors, both of which affect the other in one way or another, and internal and external conflicts and wars that limit its achievement. This calls for the need to develop solutions and ways to address these obstacles and challenges.

Keywords: Food crises, elements of food security, Arab food security, Current international crises and conflicts.

***المؤلف المراسل:** عمر ياسين خضيرات.

1.مقدمة:

يعد تحقيق الأمن الغذائي للبشر مطلب أساسي تعمل كل دولة على تحقيقه، بل هو هدف ملح تسعى إليها كافة الدول، خاصة في هذا الوقت الذي نشهد فيه ركودا اقتصاديا عالميا وتتوالى فيه الأزمات المالية التي تعصف بسلامة العالم واستقراره.

وشغلت قضية الأمن الغذائي الكثير من حكومات العالم، وأصبحت من القضايا المهمة نظرا لتأثيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث أن انعدامه يؤدي إلى عدم الاستقرار والاضطرابات والهجرات الجماعية في بعض الأحيان.

وفي الآونة الأخيرة كثر الحديث عن مخاوف متعلقة بالأمن الغذائي العالمي، لا سيما مع استمرار غزو روسيا لأوكرانيا، إذ تعتبر الاثنتان من أكبر بلدان العالم المصدرة لسلعة غذائية رئيسية مثل القمح والدقيق والذرة والزيوت .

وقد لاقت قضية الأمن الغذائي اهتماما كبيرا على المستويين العالمي عامة والعربي خاصة الذي يواجه أكبر التحديات في قضية الأمن الغذائي، حيث أن ا لدول العربية مازالت تعاني من نقص في انتاج الغذاء إذا ما قورن الطلب على الغذاء مع المعروض منه، وذلك على الرغم من وجود العوامل المتوفرة التي تتيح للدول العربية تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وذلك للتعويض عن نقص احتياجاتها من السلع الغذائية وذلك من خلال استغلال العوامل الطبيعية من تربة صالحة للزراعة وتوفر المياه، والتنوع المناخي بالإضافة إلى توفر العوامل البشرية كالأيدي العاملة الرخيصة، خاصة بعد ارتفاع أسعار السلع الغذائية مع إحجام الدول المصدرة لتلك السلع عن التصدير لأسباب أمنية واستراتيجية. إن ما شهده العالم خلال الأزمة المالية العالمية 2008 -2009 وما تلاها من أزمة غذائية، فضلا عن أزمة فيروس كورونا التي بدأت عام 2019 والتي مازالت تبعاتها مستمرة حتى الآن، كما ألقت الحرب الروسية الأوكرانية التي بدأت عام 2022 بظلالها علينا والتي انبثقت عنها سلسلة من الأزمات والتحديات وخاصة مشكلة الأمن الغذائي.

هذا وسوف تتناول هذه الدراسة الحديث عن ماهية ومحددات وأبعاد الأمن الغذائي العربي وأثر الحرب الروسية الأوكرانية عليها، ودور التكنولوجيا في تحقيق الأمن الغذائي وفي مواجهة أبرز التحديات التي تواجه الدول العربية في تحقيق أمنها الغذائي، وستتطرق أيضا لبعض النتائج والتوصيات التي نأمل أن يكزن لها دورا فعالا في معالجة أزمة الأمن الغذائي في الوطن العربي.

1.1 مشكلة الدراسة:

تبرز مشكلة الدراسة مدى تأثير الازمات والصراعات الدولية عامة والحرب الروسية الأوكرانية على وجه الخصوص على الأمن الغذائي العربي، وماهيته وأبعاده، وما هي أبرز التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العربي، وعلى دور التكنولوجيا للمساهمة في معالجة الفجوة بين العرض والطلب على الغذاء.

2.1.أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معالجة أزمة عالمية تهدد أمن وسلامة الشعوب والتي مثلت خطرا على مستقبل الوحدات السياسية ومدى استقرارها، وقد جمعت الدراسة بين الإطار النظري الذي يعرف ماهية الأمن الغذائي لمعرفة أبعاده ومحدداته والأسباب التي انبثقت عنها هذه الأزمة بإلقاء الضوء على أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي، والإطار التطبيقي المعتمد على دراسة اسباب نشوء هذه الحرب وأبرز التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العربي في الوقت الراهن، وحاولت الدراسة ايجاد بعض النتائج للمساهمة في تقديم رؤية لصناع ومتخذي القرار المعنيين بالأمر لمعالجة الأزمة والوقوف على أبعادها لمحاولة تفادي تفاقمها في المستقبل القريب.

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان ما يلي:

- التعريف بماهية الأمن الغذائي.
- دراسة أبعاد ومحددات الأمن الغذائي العربي، وأبرز التحديات التي تواجهه..
- وضع بعض التوصيات التي نأمل أن تساهم في معالجة الأزمة.

4.1 منهجية الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة في تناولها لهذ الموضوع على الأسلوب الوصفي التحليلي لفهم طبيعة البيانات والمتغيرات التي تؤثر في الأمن الغذائي العالمي والعربي على وجه الخصوص ، واعتمدت الدراسة على عملية الاستقراء التي قامت على ملاحظة واقع الازمات الاقتصادية والصحية والصراعات الدولية والوقوف على أبعادها وتدارك تداعياتها المستقبلية.

2. ماهية الأمن الغذائي:

1.2 مفهوم الأمن الغذائي:

وضعت العديد من التعريفات لمفهوم الأمن الغذائي ووردت محاولات عديدة في الكثير من الكتب المنشورة لوضع مفهوم مرن له حيث نص تقرير مؤتمر الغذاء العالمي لعام 1974 على "إن توافر إمدادات الغذاء العالمية على الدوام يجعل من المواد الغذائية الأساسية كافيا للحفاظ على التوسع المطرد في الاستهلاك الغذائي وللتعويض عن التقلبات في الإنتاج والأسعار". وقد ورد في عام 1983 تحليل لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أهمية الحصول على الغذاء، مما أدى إلى التعريف القائم على التوازن بين العرض والطلب من معادلة الأمن الغذائي، فيه، حيث ورد فيه "يجب التأكد من أن جميع الناس في جميع الأوقات قادرين على الحصول فعليا واقتصاديا على الأغذية الأساسية التي يحتاجون إليها". وقد عرفت وزارة الزراعة الأمريكية الأمن الغذائي في تقرير لها ورد فيه "يتحقق الأمن الغذائي على مستوى الأسرة عندما يتمكن جميع الأفراد في الأسرة، في جميع الأوقات، من الحصول على ما يكفي من الغذاء لحياة صحية نشطة" (اتحاد المصارف العربية، 2020).

2.2 المقومات الرئيسية للأمن الغذائي العربي:

تعتبر زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي من السلع الغذائية هي إحدى المقومات الرئيسية للأمن الغذائي العربي. وقد تمكنت الدول العربية من تحقيق الإكتفاء وفائض تصديري في بعض السلع الغذائية مثل (الخضروات والأسماك) إلا أنها وبالرغم من تحقيق زيادة في انتاج الحبوب والمحاصيل، نجد أن قيمة الفجوة للسلع الغذائية الرئيسية استمرت في الإرتفاع واستمر العجز في عدد من المحاصيل الرئيسية، على الرغم من أن الدول العربية حوالي نصف احتياجاتها من الحبوب و63% من الزيوت النباتية، و71% من السكر، وقد مثلت هذه السلع حوالي 76% من قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية في العالم العربي .

وتتحكم مجموعة من العوامل والمحددات في كمية الانتاج الزراعي وحجم الفجوة الغذائية في الدول العربية تتمثل في محددات الأمن الغذائي العربي، حيث تزخر المنطقة العربية بقدر وافر من الموارد الزراعية الطبيعية التي تتيح لها إمكانية زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق مستويات أفضل من الأمن الغذائي إذا أحسن استخدام تلك الموارد مع توفر مناخ ملائم للإستثمار الزراعي بما في ذلك الآلية المناسبة لتوفير التمويل اللازم للتنمية الزراعية.

وبصفه عامة سوف يتم التركيز على الموارد الزراعية، فالدول العربية تختلف من حيث المساحة التي تشغلها الزراعة في كل منها نظرا لعوامل عديدة من بينها الجغرافيا والبيئة وتوفر الموارد الطبيعية. حيث تبلغ المساحة الجغرافية للمنطقة العربية حوالي 1343مليون هكتار، تمثل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة حوالي 233.24 مليون هكتار أي بنسبة 17.34% والتي يزرع منها فقط 74.12 مليون هكتار بنسبة 31.78% من إجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي. (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2019).

وبينت نتائج الدراسات بأن نسبة المساحة المزروعة إلى المساحة الجغرافية في الوطن العربي قدرت بنحو 5.52% مقارنة مع 6.32% على المستوى العالمي لعام 2018، نتيجة وقوع المنطقة العربية في الإقليم الجاف، وهذا ما يعرض دول الوطن العربي للخطر بسبب عدم تبني سياسيات فعالة لمقاومة الجفاف والحرارة، وهذا ما يؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي وصحة المواطنين، إذ باتت غير قادرة على توفير غذائها بصورة تتناسب مع تزايد معدلات استهلاك السلع الغذائية نتيجة تزايد النمو السكاني. ويتوقع أن تتفاقم ظاهرة التصحر في الدول العربية وأن تكون لها أثار سلبية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ما لم يتم وضع الضوابط والآليات لمواجهة هذه التحديات، وتهيئة الظروف لاستغلال الموارد التي تتمتع بها المنطقة العربية.

وتعتبر **الموارد المائية** في الوطن العربي نادرة، وبمرور الوقت تتفاقم ندرة هذه المياه، وتعكس المؤشرات على مدى معاناة الوطن العربي من فقر مائي حيث تحتوي مساحة المياه 0.7% من إجمالي المياه العذبة الجارية في العالم، بالإضافة إلى تعرض الأراضي الزراعية العربية للتدهور نتيجة الانجراف والتملح وتوسع العمران على حساب الأراضي الزراعية، وانخفاض انتاجية بعض المحاصيل بشكل عام، كما تشمل تلك المعوقات ضعف الانفاق والاستثمار في البحوث العلمية الزراعية، ونقص الكوادر البشرية المدربة التي يعول عليها في إدارة التنمية، ولكي نستطيع مواجه مثل هذه الظروف علينا وضع سياسات تكيف مع المتاح من الموارد المائية وإحسان وترشيد استغلالها من خلال اتباع أنظمة الري الحديثة وغيرها من الآليات (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق).

أما بالنسبة **للموارد البشرية** فهي تعتبر العنصر الحاكم والفاعل في عملية التنمية، فهي لا تتمثل في كمها العددي، ولكنها تتمثل في خصائصها وسماتها الاقتصادية والاجتماعية، ومدى استقرارها وقدرتها على الإنتاج.

وتشير البيانات إلى زيادة أعداد سكان المنطقة العربية إلى 431.38 مليون نسمة في عام 2020 مقارنة بنحو 412.77 مليون نسمة عام 2017، كما قدر معدل نمو السكان الريفيين في المنطقة العربية خلال الفترة 2017. 2020 بنحو 13.91%. إن زيادة معدل النمو السكاني في المناطق الريفية هو ما يشكل أهم التحديات التي تواجه الجهود التنموية المتمثلة في مجالات زيادة الإنتاج الزراعي وإتاحة فرص التشغيل خفضا للفقر وتحسين معدلات الأمن الغذائي(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق).

3.2.مكونات و أبعاد الأمن الغذائي:

يتضمن مفهوم الأمن الغذائي أربع مكونات رئيسية تم تحديدها من قبل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة تتمثل فيما يلي:

- **تو افر الغذاء**: ويعني وجود كمية غذاء تكفي للإستهلاك المحلي، مع الاستيراد أو الحصول على المساعدات الغذائية بشكل ثابت؛
- **الحصول على الغذاء**: وتتمثل بوجود موارد مختلفة أو دخل يكفي من أجل الحصول على الغذاء؛
- **استخدام الغذاء:** بمعنى استخدام المواد الغذائية ومعاملتها بالشكل الملائم، من خلال تخزينه بشكل جيد، مع التعرف على الممارسات الصحية للتغذية وتطبيقها؛
- **الاستقرار**: بمعنى توفر الغذاء في جميع الأوقات، وإن كانت تلك الأوقات خاصة بحالات الطوارئ كموضوع دراستنا لأثر الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي(https://democraticac.de/?p=81697).

كما يتضمن الأمن الغذائي أبعاد عدة أبرزها:

- **البعد الأخلاقي**: ويتعلق هذا بحالة الإنسان الحالية والمستقبلية، لأن الغذاء أمر أساسي في حياة الإنسان، لهذا يجب عدم .الإضرار بالأمن الغذائي أو الغذاء؛
- **البعد الاجتماعي** : هو البعد الذي يتأثر بالعناصر الاجتماعية المجملة، ومن تلك العناصر التحكم في زيادة عدد السكان والخصوبة مع التخطيط السكاني، والحراك الجماعي في المجتمع؛
- **البعد الاقتصادي** : ويساعد البعد الاقتصادي على تأمين الأمن الغذائي، ويكون من خلال توفر عدة عناصر منها الموارد الطبيعية، الخدمات وتطور الصناعة، ووجود الاتصالات والمواصلات (سلاسل الإمداد)؛

- **البعد السياسي**: وهو المتعلق بدور الدولة في الإشراف على السياسات والبرامج الخاصة بالأمن الغذائي، والتنمية في كافة المجالات بما فيهم التنمية الزراعية للمحافظة على استراتيجيات الأمن القومي(https://ecss.com.eg/19551) .

3. التحديات التي تواجه الأمن الغذائي العربي:

تمثلت أبرز التحديات التي واجهت الأمن الغذائي العربي بعدة عوامل، أهمها:

1.3أزمة COVID 19:

أصدرت المنظمة العربية للتنمية الزراعية تقرير،يفيد بأن معظم الدول العربية تواجه تحديات متعددة الأوجه والأبعاد إزاء مواجهة تداعيات جائحة كورونا على الأمن الغذائي، تمثلت تلك التحديات في نقص الإنتاج وارتفاع الأسعار بسبب صعوبة الوصول إلى أسواق مدخلات الإنتاج نتيجة لسياسات الإغلاق التي اتبعتها تلك الدول، ونقص العمالة نتيجة لتقييد حركة الأفراد، ترتب عليه نقص الإنتاج المعروض من السلع الغذائية وبالتالي ارتفاع الأسعار، انخفاض المخزونات الاستراتيجية للدول دون تعويض نتيجة نقص الإنتاج والحاجة لتلبية الإستهلاك المحلي.

وعند ظهور فيروس كورونا واجهت الدول العربية تحديات كبيرة في ملف الأمن الغذائي وأدركت من خلال هذه الأزمة مدى أهمية الأمن الغذائي، بعد أن شهد العالم إغلاقات لمختلف القطاعات الاقتصادية، ومنها سلاسل إمداد الغذاء العالمية، خاصة على صعيد التصنيع الغذائي وإغلاق الأسواق، وفرض قيود على حركة البضائع والأفراد التي نتج عنها نقص في الأيدي العاملة المساهمة في الإنتاج الزراعي، ولذلك بذلت الدول العربية كافة الجهود الجبارة في تنويع السلة الغذائية في السنوات القليلة الماضية، وارتفع الناتج الزراعي من 75.2 مليار دولار في 1997 إلى 98 مليار دولار في 2007 وإلى 140.75 مليار دولار في عام 2017، حيث تعتمد الدول العربية بشكل أساسي على استيراد حاجتها الأساسية من المواد الغذائية رغم توفر الموارد الطبيعة اللازمة للزراعة (الأمن الغذائي العربي، ص6).

2.3 الحرب الروسية الأوكرانية:

إن الأزمة الروسية الأوكرانية تمثل تهديدا جديا ووجوديا ومباشرا للأمن الغذائي العالمي بشكل عام والعربي على وجه الخصوص مما يستدعي حلولا عاجلة لتقليل تبعات هذه الأزمة إلى حدها الأدنى، وأخرى طويلة الأمد لتفادي تكرار آثارها. كما ان البحث عن تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي نجد أنها تمثل تهديدا كبيرا ومباشرا على الأمن الغذائي العربي، وذلك لأنها تعتمد على واردات القمح من روسيا التي تعد أكبر مصدر للقمح في

العالم ثم يليها أوكرانيا في المركز الرابع، وأظهرت الدراسة أن عام 2020 شهد استحواذ الدول العربية وحدها على 11% من صادرات القمح العالمية اي ما يمثل 42.1% من مجمل صادرات طرفي الأزمة وفقالبيانات أحد المصارف العربية، ولهذا الأمر يستدعي من الدول العربية ايجاد حلولا عاجلة للتقليل من تبعات هذه الأزمة، وأخرى طويلة الأمد لتفادي تكرار أثارها، وذلك بإعادة النظر في تعريفها لمفهوم الأمن القومي العربي وتضمين الأمن الغذائي باعتباره أحد مكوناته، وإعادة الاعتبار لمفهوم الأمن الغذائي العربي حتى يتم تحقيق الإكتفاء الذاتي لكل الدول العربية من الغذاء عبر رفع معدلات الإنتاج المحلي والتوسع في زراعة المحاصيل الرئيسية(https://2u.pw/2a7Zm).

3.3صادرات القمح والذرة والطحين من روسيا وأوكرانيا إلى الدول العربية:

، تمثل صادرات روسيا وأوكرانيا من القمح والذرة والطحين جزءاكبيراجدامن الصادرات العالمية من هذه المنتجات . كما تعتمد الدول العربية بشكل كبير على واردات روسيا وأوكرانيا من منتجات القمح والذرة والدقيق .هذا وسوف يتم تناول هذه المستوردات على النحو التالي (إتحاد المصارف العربية، 2022) :

أولا: صادرات القمح:

تعتمد الدول العربية بشكل كبير على واردات القمح من روسيا وأوكرانيا، حيث تظهر البيانات أن الدول العربية قد إستوردت نحو 13,165 ألف طن من القمح من روسيا (بتكلفة 2,847 مليون دولار) ونحو 7,598 ألف طن من أوكرانيا (بتكلفة 1,527 مليون دولار) في العام 2020.

وقد شكلت واردات القمح الروسي إلى الدول العربية نسبة 35.3 % من مجمل صادرات روسيا من القمح، في حين شكلت واردات القمح الأوكراني إلى الدول العربية نسبة 42.1 % من مجمل صادرات أوكرانيا من القمح.

وعليه، فقد بلغت مجمل واردات القمح إلى الدول العربية نحو 20,763 ألف طن في العام 2020 ، مثلت نحو 10.8 % من مجمل صادرات القمح العالمية، ما يدل على الإعتماد الكبير للدول العربية على هذه السلعة من جهة، وأهمية السوق العربية بالنسبة إلى القمح من جهة أخرى. أما بالنسبة إلى مجمل تكلفة إستيراد القمح من روسيا وأوكرانيا إلى الدول العربية، فقد بلغت نحو 4,374 مليون دولار.

أما على صعيد كل دولة، فقد إحتلت مصر المرتبة الأولى عالمياًفي إستيراد كل من القمح الروسي والأوكراني، حيث إستوردت نحو 8,255 ألف طن من القمح الروسي ونحو 3,075 ألف

طن من القمح الأوكراني في العام 2020. وهكذا تكون مصر قد إستوردت نسبة 62.7 % من واردات القمح الروسي إلى الدول العربية و22.1 % من مجمل صادرات روسيا من القمح، و40.5 % من مجمل واردات القمح الأوكراني إلى الدول العربية، ونسبة 17.0 % من مجمل صادرات أوكرانيا من القمح.

وقد تلى مصر من حيث حجم إستيراد القمح من روسيا وأوكرانيا، اليمن، بمجمل واردات بلغت نحو 1,504 ألف طن، فالسودان (1,443 ألف طن)، فالمغرب (1,379 ألف طن)، فتونس (1,095 ألف طن)، فلبنان (829 ألف طن)، فليبيا (717 ألف طن)، فالإمارات العربية (686 ألف طن)، فالأردن (517 ألف طن)، فسلطنة عمان (453 ألف طن)، فالسعودية (311 ألف طن)، فموريتانيا (284 ألف طن)، فقطر (73 ألف طن)، فالصومال (70 ألف طن)، فجيبوتي (17 ألف طن)، فالجزائر (5 آلاف طن)، فالكويت (0.3 ألف طن)، فالعراق (0.1 ألف طن).

ثانيا: صادرات الذرة من روسيا وأوكرانيا إلى الدول العربية

تظهر البيانات الواردة في الجدولين أن الدول العربية قد إستوردت نحو 130 ألف طن من الذرة من روسيا (بتكلفة نحو 24 مليون دولار) ونحو 5,740 ألف طن من أوكرانيا (بتكلفة 991 مليون دولار) في العام 2020. وقد شكلت واردات الذرة الروسية إلى الدول العربية نسبة 5.7 % من مجمل صادرات روسيا من الذرة، في حين شكلت واردات الذرة الأوكرانية إلى الدول العربية نسبة 20.5 % من مجمل صادرات أوكرانيا من الذرة. وعليه، فقد بلغت مجمل واردات الذرة إلى الدول العربية نحو 5,870 ألف طن في العام 2020 ، مثلت نحو 19.4 % من مجمل صادرات الذرة العالمية، ما يدل على الإعتماد الكبير للدول العربية على هذه السلعة من جهة، وأهمية السوق العربية بالنسبة إلى الذرة من جهة أخرى. أما بالنسبة إلى مجمل تكلفة إستيراد الذرة من روسيا وأوكرانيا إلى الدول العربية، فقد بلغت نحو 1,016 مليون دولار.

وعلى صعيد كل دولة، إحتلت مصر المرتبة الثالثة عالمياً في إستيراد الذرة من أوكرانيا، والمرتبة 26 عالمياً في الإستيراد من روسيا، حيث إستوردت نحو 2,924 ألف طن من الذرة الأوكرانية، ونحو 0.8 ألف طن من الذرة الروسية.

وعليه، تكون مصر قد إستوردت نسبة 50.9 % من واردات الذرة الأوكرانية إلى الدول العربية ونسبة 10.5 % من مجمل صادرات أوكرانيا من الذرة، و0.6 % من مجمل واردات الذرة الروسية إلى الدول العربية ونسبة 0.03 % من مجمل صادرات روسيا من الذرة. وقد تلى مصر من حيث حجم إستيراد الذرة من روسيا وأوكرانيا، الجزائر، بمجمل واردات بلغت نحو 773 ألف طن، فليبيا (593 ألف طن)، فتونس (508 ألف طن)، فالمغرب (270 ألف طن)، فلبنان (266

ألف طن)، فسلطنة عمان (151 ألف طن)، فالإمارات العربية المتحدة (118 ألف طن)، فالعراق (110 ألف طن)، فالسعودية (72 ألف طن)، فالأردن (39 ألف طن)، فسوريا والكويت (22 ألف طن لكل منهما)، فقطر (3 آلاف طن)، فاليمن (0.1 ألف طن).

ثالثا: صادرات طحين (دقيق) القمح من روسيا وأوكرانيا إلى الدول العربية:

تظهر البيانات الواردة في أن الدول العربية قد إستوردت نحو 4,420 طن من طحين القمح من روسيا (بتكلفة 1.17 مليون دولار) ونحو 91,314 طن من أوكرانيا (بتكلفة 24.2 مليون دولار) في العام 2020. وقد شكلت واردات طحين القمح الروسي إلى الدول العربية نسبة 1.8 % من مجمل صادرات روسيا منه، في حين شكلت واردات طحين القمح الأوكراني إلى الدول العربية نسبة 41.2 % من مجمل صادرات أوكرانيا منه. وعليه، فقد بلغت مجمل واردات طحين القمح إلى الدول العربية نحو 95,734 طن في العام 2020. أما بالنسبة إلى مجمل تكلفة إستيراد الذرة من روسيا وأوكرانيا إلى الدول العربية، فقد بلغت نحو 25.3 مليون دولار.

على صعيد كل دولة، إحتلت الإمارات العربية المرتبة الأولى عالمياً في إستيراد طحين القمح من أوكرانيا، والمرتبة 21 عالمياً في إستيراده من روسيا، حيث إستوردت نحو 46,349 طناً من الطحين الأوكراني، ونحو 201 طناً من الطحين الروسي.

وعليه، تكون الإمارات قد إستوردت نسبة 50.8 % من واردات طحين القمح الأوكراني إلى الدول العربية، ونسبة 20.9 % من مجمل صادراتها منه، ونسبة 4.6 % من مجمل واردات طحين القمح الروسي إلى الدول العربية، ونسبة 0.1 % من مجمل صادراتها منه. وقد تلى الإمارات العربية من حيث حجم إستيراد طحين القمح من روسيا وأوكرانيا، فلسطين، بمجمل واردات بلغت نحو 26,614 طناً فالصومال (13,426 طناً)، فالعراق (4,490 طناً)، فقطر (1,277 طناً)، فجيبوتي (1,071 طناً)، فجزر القمر (993 طناً)، فليبيا (581 طناً)، فلبنان (195 طناً)، فاليمن (170 طناً)، فالسودان (150 طناً)، فالسعودية (92 طناً)، فسلطنة عمان (25 طناً)، فالأردن (0.8 طناً)، ومصر (0.04 طناً).

4. تحليل النتائج:

أسفرت نتائج الدراسة عن أن الأزمات الدولية مثل الأزمة المالية والعالمية عام 2008-2009، وأزمة فيروس كورونا التي بدأت عام 2019والصراعات الدولية الراهنة الممثلة بالحرب التي ما زالت مستمرة بين روسيا واوكرانيا، كشفت عن ضعف وهشاشة العلاقة القائمة بين النظام الغذائي العالمي، وعواقبها السلبية الخطيرة على الأمن الغذائي العالمي ، إذ عملت هذه الأزمات والصراعات وخصوصا الحرب الروسية – الأوكرانية على تعريض الأمن الغذائي العالمي

للخطر، ويعود ذلك إلى الدور الكبير الذي تؤديه كل من أوكرانيا وروسيا كونهما تعدان موردان عالميان للأغذية، وذلك لأن قطاع الزراعة والانشطة المتعلقة بها تساهم بشكل فعال في الاقتصاد العالمي والعربي خاصة، وتشكل كل من روسيا وأوكرانيا معا 25% من صادرات العالم من الحبوب، وأن الحرب الدائرة بين البلدين افقدت أوكرانيا السيطرة في عملية تصدير الغذاء مما تسبب بإضرار جسيمة وكبيرة في تجارة وانتاج الغذاء في دول العالم، فضلا عن قيام البلدان في المبالغة في زيادة حجم مخزونها من المنتجات الغذائية تحسبا للتقلبات المحتملة في الانتاج والتصدير وارتفاع الاسعار ، كما أن الحرب الروسية- الأوكرانية كان وما زال لها تأثير سلبي على الأمن الغذائي العالمي بشكل عام والعربي على وجع الخصوص وذلك نتيجة النقص الذي يحصل لسلسلة القيمة الغذائية والمعوقات التي تعرقل شبكة الامداد العالمية من الغذاء.

وتوصلت الدراسة إلى أن الحرب الروسية – الأوكرانية تؤثر سلبا على الأمن الغذائي بسبب النقص في الامدادات الغذائية في أغلب بلدان العالم؛ وبلدان العالم العربي على وجه الخصوص.

5. خاتمة:

، يعتبر التعاون الإقليمي والعالمي مهما في هذه الأيام حيث أن انعدام الأمن الغذائي غدا مشكلة عالمية لا تخص بلدا بعينه بل أصبحت تهدد معظم دول العالم، وقد قطعت بلدان كثيرة بالفعل أشواطافي هذا المجال، وبالتالي يمكن أن تخطو الدول العربية خطاها في سعيها لتحقيق أمنها الغذائي. وسيعزز ذلك لا محالة الإمكانيات التكنولوجية والدبلوماسية بين الدول العربية، إذ يصبح الأمن الغذائي سبيلالتعميق التعاون في ما بينها وتحسين أوضاع شعوبها ورفاهيتهم.

ويظل ملف الأمن الغذائي في البلدان العربية يمثل هاجس لدوائر صنع القرار في الوطن العربي في ظل الأوضاع الحالية، وما يشهده العالم من متغيرات تتطلب من قادة الدول العربية إعادة ترتيب الأوراق والنظر في السياسات الحالية والمستقبلية لإدراج مفهوم الأمن الغذائي في الاستراتيجيات الأمنية باعتباره أحد مكونات الأمن القومي التي لا تقل أهمية عن كافة مكونات الأمن القومي من أمنية، وعسكرية، واقتصادية،...إلخ. كما يشكل الاعتماد الكبير لمعظم الدول العربية على واردات القمح والذرة والدقيق من كل من روسيا وأوكرانيا اللتان تشهدان حربا لم تتوقف لغاية الآ ن تحدياكبيرا وجديافي ما يخص ملف الأمن الغذائي العربي، ولا سيما مع تصاعد حدة هذه الحرب وتشديد العقوبات الاقتصادية من قبل الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول التي تسير في فلكها على روسيا واحتمال قطعها عن النظام المالي الدولي وحتى منعها من التصدير إلى الأسواق الدولية. هذا الأمر يدعو وبإلحاح كبير

قادة وشعوب الدول العربية إلى السعي إلى تعزيز الأمن الغذائي ذاتيا، عبر الإستثمار في مشاريع زراعية عربية مشتركة، وذلك في ظل وجود فوائض مالية ضخمة وأراض شاسعة قابلة للزراعة على امتداد الوطن العربي الكبير .

6. التوصيات:

على ضوء النتائج توصي هذه الدراسة بما يلي:

- دراسة إمكانيات زيادة فرص التكامل الغذائي العربي من أجل تعزيز الأمن الغذائي لكافة دول المنطقة عبر الاستثمار في مشروعات زراعية عربية مشتركة، وذلك في ظل وجود فوائض مالية عربية ضخمة وأراضي عربية شاسعة قابلة للزراعة، وموارد وتجارب عربية متميزة في مجالات عدة ترتبط بشكل أو بأخر بعملية إنتاج الغذاء ولا ينقصها فقط غير التكامل.
- دعم سبل البحث العلمي في مجال إنتاج الغذاء.
- إعداد الدراسات المستقبلية لمواكبة التطور العلمي لتعزيز دور التكنولوجيا في تحقيق الأمن الغذائي.
- تدريب الكوادر البشرية العاملة في مجال الزراعة وإنتاج الغذاء لإستخدام أحدث الطرق والآليات في عملية الإنتاج.
- يجب أن تأخذ السياسات الزراعية بعين الاعتبار الموارد المتاحة واستدامتها والسبل الفضلى للاستفادة منها؛ ما قد يعني التركيز على الإنتاج الزراعي لأغراض الاستهلاك المحلي والاكتفاء الذاتي.
- على حكومات ودول العالم العربي أن تكون سريعة الاستجابة وأن تعتمد حلولا مصممة خصيصا لتعزيز القدرات الإنتاجية وزيادة الأمن الغذائي. ويجب أن يشكل التعاون بين بلدان المنطقة جزءا لا يتجزأ من هذه الجهود، على أن يترجم باتفاقات متبادلة بين البلدان المعنية.

7. قائمة المراجع:

- تقرير عن "الأمن الغذائي في الوطن العربي"، الأمانة العامة. إدارة الأبحاث والدراسات التابعة لإتحاد المصارف العربية، يوليو2020.
- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2019.
- عمرو حسين الصديق، (2022). "تأثير الأزمة الأوكرانية الروسية على الأمن الغذائي وتداعياتها على الدول العربية"، المركز الديمقراطي العربي برلين، 14 أبريل 2022 . https://democraticac.de/?p=81697 .
- كنزي سيرج، (2022). "الأمن الغذائي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية"، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، 1 يناير2022. https://ecss.com.eg/19551/ .
- تقرير عن "تأثير الأزمة الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي تحديات تواجه الدول العربية في تأمين حاجاتها من الحبوب والطحين والخبز"، اتحاد المصارف العربية، العدد 496، مارس2022 https://2u.pw/2a7Zm .
- إتحاد المصارف العربية ،الدراسات والابحاث والتقارير،العدد 496 - آذار/مارس 2022.

مجلة الدراسات التنموية و ريادة الأعمال
ISSN: 2830-988X
المجلد:01-العدد:02/ ديسمبر-2023
ص ص 51-70

OEB Univ. Publish. Co.

المؤسسات الناشئة كتوجه حديث للتنمية الاقتصادية في الدول النامية

Start-ups are a modern trend for the development economy of countries

أحمد يوسف خوجة[1]

[1] الجامعة الكندية (مصر)، khoudja_ay@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/10/29 تاريخ قبول النشر: 2023/11/18 تاريخ النشر: 2023/12/31

الملخص:

لقد تيقنت الدول النامية بعد تبنيها لاستراتيجيات إنمائية مختلفة بأهمية المؤسسات الناشئة في التغلب على صعوباتها الاقتصادية وإختلالاتها الهيكلية من خلال الابتكار والابداع الذي يعد جوهر التنافسية وقائد التنمية في السنوات الأخيرة، من هذا المنطلق تبرز المؤسسات الناشئة كتوجه حديث لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية بصفة عامة، وتأتي هذه الدراسة للتعرف على الدور التنموي الذي تلعبه المؤسسات الناشئة والبحث عن السبل الممكنة التي من شأنها أن تسمح للمؤسسات الناشئة في الدول النامية بلعب دورها كما ينبغي، هذا وتم التوصل إلى أن هذه المؤسسات نظرا لحداثة عهدها تصطدم بالعديد من الصعوبات كالحصول على التمويل اللازم، وكيفية دمج المخرجات في الأسواق، وصعوبة كسب ثقة الزبائن، وجب معالجتها وإيجاد الحلول لها بما يكفل تحسين أداء الاقتصاد ويعزز استقراره وتوازنه ويضمن استدامته.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات ناشئة، تنمية اقتصادية، دول نامية.

تصنيف Jel: M13، L26، F63.

Abstract:

Developing countries have realized the importance of Start-ups in economic development through innovation and creativity, which is the core of competitiveness and the leader of development in recent times. From this standpoint, Start-ups as a modern trend to achieve economic development in developing countries. Ways to achieve development in developing countries. It was concluded that these institutions encounter many difficulties that impede their contribution to the development process. Solutions must be found to improve the performance and sustainability of the economy.

***Keywords**: Start-ups, economic development, developing countries.*

Jel Classification Codes: M13, L26, F63.

[*] **المؤلف المرسل:** أحمد يوسف خوجة.

1.مقدمة:

يؤكد الباحثون على أهمية الدور الذي تضطلع به المؤسسات الناشئة في دفع عجلة الاقتصاد للأمم والشعوب، فهي تعتبر من أهم محركات التنمية الاقتصادية وإحدى الدعامات الرئيسية لقيام النهضة الاقتصادية، لذلك حظيت المؤسسات الناشئة بالأولوية ضمن استراتيجيات الدول المتطورة، واستحقت أن تكون النواة الحقيقية والمرتكز الاستراتيجي لقطاع الأعمال والمال، وتتجلى أهمية هذا النوع من المؤسسات في مساهمته في إعادة تنظيم البنى الاقتصادية بحيث يتيح زيادات هائلة في الإنتاجية، وقنوات أكثر للتوزيع، ويشجع على إنتاج السلع والخدمات كما يساهم في إيجاد أسواق جديدة، كما تساهم الشركات الناشئة بدور فعال في التنويع الاقتصادي للدول من خلال تحويل الاعتماد الكامل على قطاع واحد لعدد من البدائل الاقتصادية الأخرى.

- إشكالية الدراسة:

تقف الدول النامية بصفة عامة أمام مفترق طرق ومستقبل غير واضح الأبعاد والمعالم، بالمقابل استطاعت العديد من الدول المتقدمة الاستفادة من المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، لذا أخذت المؤسسات الناشئة في الدول النامية اهتمام بالغا في محاولة لمسايرة التحولات الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشود، وعليه تبرز مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الآتي:

ما الدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية بصفة عامة ؟

هذا و تقتضي معالجة و تحليل هذه الإشكالية طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- فيما تتمثل مميزات المؤسسات الناشئة التي تمكنها من المساهمة في تنمية اقتصاديات الدول؟
- ما هي العقبات التي تواجهها المؤسسات الناشئة في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية بصفة عامة ؟
- فيما تكمن متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية بصفة عامة من خلال المؤسسات الناشئة؟

- فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، سنعتمد على الفرضية الرئيسية الآتية:

من شأن المؤسسات الناشئة أن تلعب دورا مهما في تنمية الاقتصاديات النامية من خلال ابتكار المنتجات وإيجاد الأسواق والانتشار في كافة القطاعات.

كما سنعتمد على الفرضيات الفرعية الآتية:

- تتميز المؤسسات الناشئة بالقدرة على الابداع والابتكار، الفعالية وسرعة التأقلم مع تغيرات المحيط الاقتصادي.
- تواجه المؤسسات الناشئة في الدول النامية نقص التمويل وضعف المرافقة والدعم.
- يتطلب تحقيق المؤسسات الناشئة للتنمية الاقتصادية للدول النامية توفير مورد تمويلي ملائم لهاووضع إطار مؤسسي للدعم والمرافقة.

-أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من مكانة المؤسسات الناشئة على الصعيد العالمي في ظل الدور الذي تلعبه في تنويع مصادر الدخل ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وهذا يمكن بلوغه من خلال التغلب على مختلف التحديات التي يواجهها هذا النوع من المؤسسات في الدول النامية بصفة عامة .

- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة أساسا إلى توفير مادة علمية تضاف إلى الرصيد الوثائقي الموجود لإنارة الباحثين بالمفاهيم المرتبطة بموضوع المؤسسات الناشئة والتنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى تزويد راسمي السياسات الاقتصادية وصانعي القرار في الدول النامية بصفة عامة بالنتائج والتوصيات التي سيتم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

- منهج وهيكل الدراسة:

لتحليل موضوع دراستنا سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي في سرد أهم المفاهيم المرتبطة بالمؤسسات الناشئة، فضلا على توضيح أبرز المعوقات التي يواجهها هذا النوع من المؤسسات في الدول النامية بصفة عامة وسبل تحقيق التنمية عن طريقه، وعلى ضوء ذلك تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور، يتضمن المحور الأول الإطار النظري للمؤسسات الناشئة؛ بينما يخصص المحور الثاني للبحث في المعوقات التي تقف أمام هذه المؤسسات؛ فيما يتطرق المحور الثالث للمتطلبات الكفيلة بتحقيق التنمية في الدول النامية من خلال المؤسسات الناشئة.

2.الخلفية النظرية للمؤسسات الناشئة:

تعد المؤسسة الناشئة المصطلح الأكثر استخداما وشيوعا في السنوات الأخيرة كنموذج يتوافق مع ما يعرف بالثورة الصناعية الرابعة واقتصاد المعرفة، وقصد الإحاطة بالجانب النظري لهذا المصطلح سنتعرض لكل من مفهوم المؤسسة الناشئة، خصائصها وأهميتها الاقتصادية، دورة حياتها ونظامها البيئي.

1.2مفهوم المؤسسات الناشئة:

لا يزال مفهوم المؤسسة الناشئة يشوبه الكثير من الغموض والتداخل مع المفاهيم الأخرى، وقد أظهرت الأبحاث التي أجريت بأنه لا يوجد تعريف عالمي للمؤسسات الناشئة، فالتعريفات العامة فقط هي المتفق عليها من قبل معظم الأكاديميين، وحسب القاموس الإنجليزي "كامبريدج" تعرف المؤسسة الناشئة على أنها:"مشروع صغير في بداية مهده"، وتتكون من كلمتين Start المشيرة إلى فكرة الانطلاق و up التي تشير لفكرة النمو القوي (سلخ، 2021، صفحة 172)، بينما يعرفها القاموس الفرنسي بأنها: "تلك المؤسسات الفتية المبتكرة في قطاع التكنولوجيا الحديثة" (مزيان، 2021، صفحة 31). هذا ويعرفها *Paul Graham* في مقاله المشهور حول النمو على أنها:"شركة صممت لتنمو بسرعة" (بودالي، 2021، صفحة 80)، وحسب Eric Ries أحد المنظرين لمفهوم المؤسسة الناشئة حيث يعرفها بأنها: "كيان بشري صممت لخلق منتج جديد أو خدمة جديدة في ظل حالة عدم تأكد شديدة" (بن.عياد، 2022، صفحة 159).

وبناء على التعاريف المذكورة أعلاه، يمكننا وضع تعريف للمؤسسات الناشئة على أنها مؤسسة تقوم على فكرة ريادية إبداعية لمنتج جديد أو خدمة مبتكرة، وتتميز بقابليتها للنمو السريع وبالمقابل تتحمل مخاطرة مالية عالية.

2.2خصائص المؤسسات الناشئة:

تنفرد المؤسسات الناشئة بخصائص فريدة، تتمثل فيما يلي:

- مؤسسات حديثة النشأة تتطلب تكاليف منخفضة (دراني، 2022، صفحة 156)؛

- إمكانية النمو السريع: تعتبر المؤسسات الناشئة مشاريع فتية ذات إمكانيات نمو عالية لذلك فهي تختلف عن المؤسسة التقليدية بسبب طبيعتها الإبداعية إضافة إلى كونها تجمع بين النسيج الاقتصادي وروح الصرامة وثقافة المخاطرة من أجل تحقيق النمو المنشود (ياحي، 2020، صفحة 112)

- الاعتماد على التكنولوجيا: يعتمد أصحاب الشركات الناشئة على التكنولوجيا للنمو والتقدم باعتبار أنها شركة تقوم أعمالها التجارية على أفكار رائدة، و إشباع لحاجات السوق بطريقة ذكية وعصرية، كما تستخدم التكنولوجيا للحصول على التمويل وهذا من خلال المنصات على الإنترنت (بلقايد، 2021، صفحة 50)؛

- القدرة على المنافسة: فاعتمادها على المبادرات المبتكرة يحفز على الإنتاج وتطوير أساليب العمل وبالتالي رفع الأداء، مما يمنحها قدرة تنافسية عالية في السوق وسهولة الولوج والانسحاب منها (قدري، 2021، صفحة 5)؛

- قابلية التحول إلى مؤسسات كبرى: فبالرغم من انخفاض تكاليف تأسيسها إلا أن ذلك لا يمنع من قابليتها للتوسع والانتشار السريع والتحول إلى مؤسسات كبرى ناجحة في مدة قصيرة اعتمادا على التكنولوجيا التي تعزز من كفاءتها وفعاليتها (زرواق، 2022، صفحة 6).

3.2 أهمية المؤسسات الناشئة:

تكتسي المؤسسات الناشئة مكانة هامة في الاقتصاد العالمي، وذلك لتأثيرها في بعض المؤشرات الاقتصادية، وتبرز أهمية ومكانة المؤسسات الناشئة فيما يلي:

- المشاركة في الأنشطة الاقتصادية الأولية والثانوية التي تعتمد على الموارد المحلية وتحقق قيمة مضافة عالية؛

دعم التنمية الإقليمية والمحلية إذ تتواجد في المناطق الريفية مما يساعد على تحقيق التوزيع العادل والمنصف للثروة؛

- تزويد الصناعات الكبيرة بالمواد الخام وقطع الغيار وتوزيع منتجاتها المصنع؛

- تساعد على تنمية ريادة الأعمال والابتكار وإنتاج المنتجات الجديدة والعمليات التكنولوجية؛

- تساهم في التنمية التكنولوجية من خلال تطوير وتسويق التقنيات الحديثة والإستفادة من نمو تكنولوجيا المعلومات (سلام، 2022، صفحة 160) ؛

- توفير فرص العمل لأفراد المجتمع، إذ أن النمو السريع الذي يميز هذا النوع من المؤسسات، يجعلها قادرة على توليد فرص تشغيل، وقد أثبتت العديد من الدراسات على المستوى العالمي هذا الدور، ففي دراسة تبين أن المؤسسات الناشئة خلال عشر سنوات حققت مستوى توظيف أعلى بأربعة أضعاف من أي فئة عمرية للمؤسسات الأخرى؛

- إحداث تأثير إيجابي في المجتمع نظرا لأن المؤسسة الناشئة يمكن أن تنشر الإبداع في المجتمع، والمساهمة في تغيير القيم الموجودة في المجتمع وخلق عقلية جديدة؛

- فتح أسواق جديدة من خلال تقديم منتجات جديدة وهو ما يدعم المنافسة ويدفع الاقتصاد نحو التطور؛

- تعزيز نشاط البحث والتطوير من خلال تعاملها مع التكنولوجيا العالية والخدمات القائمة على المعرفة، حيث يعمل فريق البحث والتطوير في الشركة الناشئة كباحث عن الابتكار ويحافظ على نمو الشركة، ويساهم بشكل جيد في التوجه التطبيقي أو العمل البحثي في الجامعات والمعاهد والمؤسسات التعليمية الأخرى، نتيجة لذلك يمكن للمؤسسة الناشئة تشجيع الطلبة أو الباحثين على تنفيذ أفكارهم من خلال العمل في المؤسسات الناشئة (بوزرب، 2021، صفحة 362).

4.2 دورة حياة المؤسسات الناشئة:

تمر المؤسسات الناشئة عبر مجموعة من المراحل والتي تتمثل في ستة مراحل كما يلي:

-مرحلة التأسيس: حيث يقوم شخص ما، أو مجموعة من الأفراد بطرح نموذج أولي لفكرة إبداعية أو جديدة أو حتى مجنونة، وخلال هذه المرحلة يتم التعمق في البحث، ودراسة الفكرة جيدا ودراسة السوق والسلوك وأذواق المستهلك المستهدف للتأكد من إمكانية تنفيذها على ارض الواقع وتطويرها وإستمراراها في المستقبل، والبحث عمن يمولها وعادة ما يكون التمويل في المرحلة الأولى ذاتي مع إمكانية الحصول على بعض المساعدات الحكومية (شادية، 2021، صفحة 412).

- مرحلة الانطلاق: في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة، حيث تكون غير معروفة، وربما أصعب شيء يمكن أن يواجه المقاول في هذه المرحلة هو أن تجد من يتبنى الفكرة على أرض الواقع ويمولها ماديا، وعادة ما يلجأ رائد الأعمال في هذه المرحلة إلى ما يعرف بـ FFF(Freinds, Family,Fools) فغالبا ما يكون الأصدقاء والعائلة هم المصدر الأول الذي يلجأ إليهم المقاول للحصول على التمويل، أو يمكن الحصول على تمويل من قبل الحمقى وهم الأشخاص المستعدين للمغامرة بأموالهم إذا صح القول خاصة عند البداية حيث تكون درجة المخاطرة عالية. في هذه المرحلة يكون المنتج بحاجة إلى الكثير من الترويج كما يكون مرتفع السعر، ويبدأ الإعلام للدعاية للمنتوج (زبيري، 2021، صفحة 58).

- مرحلة مبكرة من الإقلاع و النمو: يبلغ فيها المنتج الذروة و يكون هناك حماس مرتفع، ثم ينتشر العرض ويبلغ المنتج الذروة في هذه المرحلة يمكن أن يتوسع النشاط إلى خارج مبتكريه الأوائل، فيبدأ الضغط السلبي حيث يتزايد عدد العارضين للمنتج و يبدأ الفشل، أو ظهور عوائق أخرى ممكن أن تدفع المنحنى نحو التراجع (بلغنامي، 2021، صفحة 53).

- مرحلة الانزلاق في الوادي: بالرغم من استمرار الممولين المغامرين (رأس المال المخاطر) بتمويل المشروع إلا أنه يستمر في التراجع حتى يصل إلى مرحلة يمكن تسميتها وادي الحزن أو وادي الموت، وهو ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق في حالة عدم التدارك خاصة وأن معدلات النمو في هذه المرحلة تكون جد منخفضة (معزوز، 2020، صفحة 32).

- مرحلة تسلق المنحدر: يستمر رائد الأعمال في هذه المرحلة بإدخال تعديلات على منتجه واطلاق إصدارات محسنة، لتبدأ الشركة الناشئة بالنهوض من جديد بفضل الاستراتيجيات المطبقة واكتساب الخبرة لفريق العمل، ويتم اطلاق الجيل الثاني من المنتج وضبط سعره، وتسويقه على نطاق أوسع (بسويح، 2020، صفحة 408).

5.2النظام البيئي للمؤسسات الناشئة:

يمكن تصنيف النظام البيئي للمؤسسات الناشئة إلى قسمين هما: (دن، 2022، الصفحات 725-728)

1.5.2المكونات الداخلية: وهي العوامل المتصلة بإنشاء المؤسسة ويعتبر وجوده أساسيا لنموها وتطورها ومن بين هذه العوامل نذكر:

- البحوث العلمية التطبيقية: والتي تعتبر منبع الأفكار الريادية والإبداعية التي تعبر بالمؤسسات الناشئة إلى التنافسية الدولية.

- حاضنات الأعمال: وهي عبارة عن بناء مؤسسي حكومي أو خاص تمارس مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تقديم المشورة والنصح والخدمات والمساعدات المالية والإدارية والفنية للمؤسسات الناشئة سواء في المراحل الأولى لبدء النشاط أو أثناء ممارسته، أو من خلال مراحل النمو التي تمر بها المؤسسات المختلفة، كما توفر هذه الحاضنات فرصا في الخدمات المكتبية والتجهيزات والآلات والتأجير ونقل التقنيات.

-رأس المال المخاطر: نظرا للصعوبات التي يعاني منها أصحاب المشاريع والمتعلقة بالتمويل في مرحلة التكوين والنمو المبكر والذي يتطلب توفر مصادر تمويلية غير الدين والأموال الخاصة، ظهرت تقنية رأس المال المخاطر كمصدر تمويلي تسعى إليه العديد من المؤسسات التي تتوفر على آفاق كبيرة للنمو والتطور ولكن تعاني من نقص الموارد المالية، هذه لتقنية عبارة عن أسلوب لتمويل المشاريع الاستثمارية من خلال مؤسسات مالية تدعى بشركات رأس المال المخاطر، حيث يقوم هذا النوع من التمويل على المساهمة في رأس المال وبالتالي المشاركة في الأرباح والخسائر بحيث تتحمل المخاطرة كليا أو جزئيا في حالة فشل المشروع.

2.5.2المكونات الخارجية: وهي العوامل المحيطة ببيئة وجود المؤسسة وتؤثر بطريقة غير مباشرة على نمو وتطورها ومن بين هذه العوامل نجد:

- العوامل الثقافية: ويطلق عليها الثقافة الريادية والتي تلعب دورا هاما في وجود فئة تتجه نحو انشاء والتفكير في إطلاق مشاريعهم الخاصة، وهي التي تحدد اتجاه الأفراد نحو مبادرات ريادة الأعمال حيث أن الثقافات التي تشجع السلوكيات الريادية كالمخاطرة والاستقلالية وخلق المبادرة من شانها ان تحدث تغييرات وابتكارات جذرية في المجتمعات.

- العوامل الاقتصادية: من بين العوامل المساعدة على تطوير بيئة المؤسسات الناشئة هي وضع السياسات الاقتصادية الداعمة ومنها معدل التضخم المستقر وأسعار الفائدة المنخفضة، الانظمة المستقرة ومنح الامتيازات الضريبية.

- البنى التحتية: إذ يعتبر توفر البنية التحتية كالمواصلات وشبكات الطرق وشبكات الانترنيت بالتدفق العالي وتطور المنظومة المصرفية والمدن الذكية أمر مهم وضروري لبيئة العمل المناسبة للمؤسسات الناشئة .

3.معوقات المؤسسات الناشئة في الدول النامية:

تواجه المؤسسات الناشئة في الدول النامية العديد من التحديات وعلى عدة مستويات، ويمكن توضيح هذه التحديات فيمايلي:

1.3على المستوى المؤسساتي والتنظيمي:

وهنا نسجل الآتي: (بن.سفيان، 2020، الصفحات 320-321)

- ضعف منظومة المعلومات الاقتصادية حيث يعتبر توفر البيانات والمعلومات أمر أساسي سواء للمؤسسات الناشئة الناشطة لمواكبة التطورات والتغيرات الحاصلة وبقائها على علم بكل ما يحصل بيئتها الخارجية والتأقلم معها، أو بالنسبة للمؤسسات الراغبة في دخول غمار المنافسة، لأن ذلك يقلل من نسبة المجهول لديها لتكون على دراية بأوضاع ذلك القطاع وخصائص المستهلكين المحتملين؛ ويزيد قدرتها على المنافسة وبالتالي تقريرها الاستثمار من عدمه، غير أن المؤسسة الناشئة في الدول النامية تجد نفسها أمام مؤسسات وهيئات متعددة تقوم بإنتاج وتوزيع نفس المعلومات، هذا ما من شأنه أن يضللها ويفقدها التوجيه السليم للحصول على ما تريده من معلومات، مما يترتب عنه عدم إدراكها للفرص المتاحة أو جدوى التوسع، ويضاف لذلك أن توفر البيانات في شكلها الخام قد يشكل مشكلة في بعض الأحيان، فالخبرة القليلة التي يتمتع بها أصحاب المؤسسات الناشئة في الدول النامية لا تمكنهم من فهم و استغلال هذه

البيانات والمعطيات أحسن استغلال، مما يتوجب عليهم البحث عن مدلول هاته البيانات في شكل مبسط، و لن يتأتى ذلك إلا بوجود هيئات متخصصة في تحليل و نشر هذه البيانات.

- تعدد الهيئات التي تمنح التصاريح، فغالبا ما يضطر أصحاب المؤسسات الناشئة إلى طلب العديد من التصاريح من مصالح مختلفة، وهو ما يعرقل بشكل كبير نشاطهم؛
- البيروقراطية وهي من أكبر المشاكل التي يعاني من المواطن بشكل عام وأصحاب المؤسسات الناشئة بشكل خاص، ومن مظاهرها طول فترة معالجة الملفات على مستوى مختلف المصالح، تعقد الملفات الإدارية المطلوبة لاستخراج التصاريح والأوراق الإدارية اللازمة لممارسة النشاط؛
- نقص الأطر القانونية المعرفة والمنظمة للمؤسسات الناشئة ونشاطها وعدم وضوحها وافتقارها للمرونة؛
- صعوبة الولوج إلى آليات ومراكز الدعم كحاضنات الأعمال، مسرعات الأعمال...الخ، والتي تلعب دورا هاما في دورة حياة المؤسسة الناشئة؛
- غياب المرافقة الحقيقية والتوجيه الجيد لأصحاب المؤسسات الناشئة والذي يعد أحد الأسباب الرئيسية لفشلهم، فمعظم المؤسسات الناشئة تمتلك أفكارا و/أو منتوجات، ولكن ليس لديها الخبرة الكافية في الصناعة والأعمال لإيصال منتوجاتها إلى السوق.

2.3على المستوى التمويلي:

يعتبر التمويل من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الدول النامية، إذ يشكل الحصول على التمويل بمختلف أشكاله أهم تحدي لهذه المؤسسات سواء كان تمويل للبدء في المشروع أو تمويل لتوسيع الأعمال أو تمويل تسريع لزيادة النمو (ولدالصافي، 2020، صفحة 472)، وهذا راجع لعدم توافر الضمانات الكافية لمنح التمويل للمؤسسة الناشئة التي تتصف غالبا بإنخفاض حجم أصولها الرأسمالية، كما أن المؤسسة الناشئة تفتقد إلى العديد من العوامل التي من شأنها اكتساب ثقة مؤسسات التمويل، فالثقة تعتبر من أهم العوامل التي تحكم تعامل مؤسسات التمويل مع عملائها، ويمثل عنصر الثقة بين مؤسسة التمويل والعميل محصلة لعدة مؤشرات أهمها الجدارة الائتمانية للعميل وبالتالي فإن العلاقة بين هذه المؤسسات والمؤسسة يشوبها الحذر الشديد، وهو ما يحول دون حصولها على التمويل الكافي هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعد نقص خبرة المؤسسات الناشئة في أسس المعاملات البنكية والتي تعتبر أحد سمات المؤسسات الكبيرة، وزيادة على ذلك عدم قدرتها على الاستعانة بالخبرات المتخصصة في هذا المجال، وهذا نتيجة لافتقارها للسجلات المحاسبية (بورنان، 2020، صفحة 135).

3.3على المستوى التكنولوجي والتنمية المستدامة:

إذ تعاني الدول النامية على المستوى التكنولوجي من عدة نقائص وصعوبات والتي تتمثل في: (بن.سفيان، 2020، صفحة 318)

- ضعف البنية التحتية المناسبة للتكنولوجيا والتي تعتبر حاجة ماسة للمؤسسات الناشئة نظرا للعدد المتزايد من المستهلكين عبر الانترنيت؛

- غياب التكنولوجيا المالية والتي تعد من أبرز مظاهر الاقتصاد الرقمي، والتي تقدم تشكيلة متميزة من الخدمات في الجانب المالي اعتمادا على التكنولوجيات الحديثة، إلا أن غياب البنية التكنولوجية الملائمة والتشريعات المواكبة لهذه التطورات، يؤدي إلى عدم استفادة هذه المؤسسات من هذه الخدمات ولعل أبرزها تحويل الأموال وسوق التمويل الجماعي؛

- افتقار سوق العمل إلى اليد العاملة العالية المهارة والتخصص، القادرة على التعامل مع التكنولوجيات الجديدة خاصة مع التوجهات الحديثة في الصناعة؛ حيث لا يتوقف الأمر عند الإبداع بل على إبتكار جديد يتفوق على الابتكارات الموجودة في السوق؛ ما قد يسفر عن تحدي أكبر يتمثل في الحاجة إلى إعادة اختراع المؤسسة الناشئة لنفسها باستمرار لتظل قادرة على تلبية توقعات الزبائن؛

- تمتلك معظم المؤسسات الناشئة في الدول النامية نموذج أعمال B2B (مؤسسة لمؤسسة)؛ وهنا قد ترتفع المخاطر الالكترونية لأنها لا تدرك المخاطر المحتملة التي قد تنشأ بالنسبة لها خاصة مع عدم وجود خطط بديلة للحفاظ على مركز البيانات لضمان استمرارية عمل المؤسسة الناشئة.

وعلى مستوى التنمية المستدامة فيمكن تسجيل مايلي: (بن.سفيان، 2020، صفحة 322)

- صعوبة مواكبة المؤسسة الناشئة لمتطلبات التنمية المستدامة، نظرا لكونها تحتاج توفير إمكانيات مادية وبشرية وتكنولوجية لتحقيقها، فعلى سبيل المثال التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج باستعمال الطاقات النظيفة والبديلة ذات تكلفة عالية؛

- ضعف الوعي والمعرفة بالنسبة لأصحاب المؤسسات الناشئة بمفاهيم التنمية المستدامة وكيفيات تحقيقها من خلال تبني المسؤولية الاجتماعية التي كثيرا ما تجهل مواضيعها وقضاياها؛

- غياب الدورات التكوينية والتأطير في مجال التنمية المستدامة لأصحاب المؤسسات الناشئة.

4.3على مستوى المورد البشري:

إضافة إلى ما سبق يبرز تحدي آخر تواجهه المؤسسات الناشئة في الدول النامية يتعلق بالمورد البشري ويمكن توضيحه فيما يلي: (ولدالصافي، 2020، الصفحات 473-474)

- نقص الخبرة لدى أصحاب المؤسسات الناشئة: فالمؤسسة الناشئة تحتاج توفر الخبرة والمستوى العلمي والتقني الكبير فضلا على الإلمام بأساسيات الإدارة، هذا ويتجسد نقص الخبرة لدى أصحاب المؤسسات الناشئة في الدول النامية في عدم وجود دراسة جدوى احترافية لمشروع المؤسسة، هذا ويمكن للمؤسسات الناشئة الاعتماد أو الإستعانة في إعداد دراسات الجدوى بمكاتب الخبرة والدراسات كما يمكنها أيضا الاستعانة بحاضنات الأعمال أو مسرعات الأعمال.

- العمل بروح الفريق:

إن العمل الجماعي أو العمل كفريق له أهمية كبرى في المؤسسات الناشئة التي عادة ما تبدأ بفريق يتألف من أعضاء موثوق بهم مع مجموعات مهارات تكميلية، وعادة ما يكون كل عضو متخصصا في مجال معين من العمليات، وقد يؤدي الفشل في الحصول على فريق جيد في بعض الأحيان إلى فشل المؤسسة الناشئة.

-صعوبة إيجاد المواهب الملائمة:

فكما هو معلوم أن معيار الرقي و التقدم ليس بامتلاك الثروات وإنما بامتلاك الإنسان القادر على التغيير و التحول من حال إلى حال أفضل و القادر على الاستثمار الأمثل لإمكانياته وللموارد واستغلالها استغلالا أمثلا، وفي هذا السياق يشكل توظيف المواهب العالية الجودة والاحتفاظ بها، وخاصة في مجالات الإنتاج والتكنولوجيا تحديا رئيسيا للمؤسسات الناشئة، كون العديد من طالبي العمل لا يملكون المهارات الكافية؛ ويرجع ذلك لكون الانضمام إلى مؤسسة ناشئة ليس بالخيار الوظيفي الجذاب لطالب العمل، وذلك بسبب الخطر الكامن في فشل المؤسسة، فالغالبية تفضل العمل لصالح المؤسسات الكبيرة التي تعد بوظائف أكثر استقرارا، فضلا عن أن المؤسسات الناشئة نادرا ما يمكن أن تنافس المؤسسات الكبيرة في هياكل الأجور والتعويضات التي تقدمها هذا من جهة، ومن جهة أخرى وباعتبار أن نظام التعليم يعد من أهم مخرجات العمالة الماهرة فإن هناك فجوة بين المعرفة التي يتم تدريسها للطلبة في الجامعات والمعرفة المطلوبة للوظائف، ونتيجة لهذا عندما يتم توظيفهم تضطر المؤسسة إلى استثمار قدر كبير من الوقت والتكلفة لتأهيلهم وتطوير قدراتهم بالشكل الذي يسمح بتعزيز الأداء واستخدام تكنولوجيات الإعلام و التحكم في التقنيات الحديثة.

5.3على مستوى التسويق:

مع تطور و نمو الأسواق من خلال تنوع و زيادة المنتجات، تغير ذوق المستهلك وعاداته الشرائية، فبعدما كان المستهلك يبحث عن المنتج انقلب المفهوم، و أصبح الأخير يبحث عن الأول مستعملا في ذلك شتى الوسائل لكسبه من خلال فهم حاجات المستهلكين وما يجب إنجازه في مجال

مواصفات المنتج الشكلية والتقنية، حتى تستجيب أكثر لهذه الحاجات، وبالتالي تحقيق التوازن بين حاجات السوق و إمكانيات المؤسسة، إلا أن نجاح ذلك مرتبط بعدة عوامل أهمها أذواق المستهلكين، درجة المنافسة، خصائص السوق و المنتج و دورة حياة المنتج، و في الدول النامية تواجه المؤسسات الناشئة بعض التحديات المرتبطة بعملية التسويق والتي نذكر منها: (بن.سفيان، 2020، الصفحات 317-318)

- إشكالية هيكل الأسواق التي تعتبر أسواق غير منظمة ومجزأة إلى حد كبير مما يخلق حاجزا أمام المؤسسات الناشئة لتحقيق النجاح؛ فضلا عن غياب إستراتيجية فعالة للعلامة التجارية المحددة لهوية المؤسسة الناشئة مما يعيق وتيرة النمو؛

-تغير سلوك المستهلك في الدول النامية بتغير المنطقة التي يقطن فيها وفي المنطقة ذاتها لعدة اعتبارات، الأمر الذي جعل من الصعب على المؤسسات الناشئة أن تضع إستراتيجية تجارية لمنتوجاتها وخدماتها، فأغلب المؤسسات الناشئة تعاني عموما من الركود والانغلاق التدريجي.

4.متطلبات تحقيق المؤسسات الناشئة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية:

على ضوء المعوقات التي تواجهها المؤسسات الناشئة في الدول النامية، تبرز متطلبات تحقيق التنمية اعتمادا على هذا النوع من المؤسسات والتي يمكن ذكر أهمها في النقاط الآتية:

4-1- حل معضلة التمويل:

بالنظر لكون المؤسسة الناشئة تقوم على عملية الإبداع والابتكار والكثير من المخاطرة فهي تتطلب قدرة معرفية ورأس مال تمويلي معتبر ليس في مقدور أي مؤسسة ناشئة توفيره من أصحاب المشروع أو عن طريق الاقتراض من المؤسسات المالية فهي تحتاجه في مختلف مراحل حياتها، وحتى يكون للمؤسسات الناشئة موطئ قدم في مجال الأعمال لابد من توفير مصادر تمويل تمكنها من تقليص فجوة تمويلها وتغطية احتياجاتها المالية للقيام بأنشطتها ووظائفها المعتادة وأيضا ضمان استمراريتها وانتقالها من مرحلة إلى مرحلة أخرى، لذلك أخذ تطوير آليات تمويل المؤسسات الناشئة اهتماما كبيرا من طرف الماليين والمستثمرين، لتبرز تقنيات جديدة تختلف عن التمويل التقليدي تتمثل في التمويل الجماعي، والتمويل برأس المال المخاطر.

وبالنسبة لتقنية التمويل الجماعي فهي من أهم الابتكارات المندرجة ضمن سياق التقنيات المالية الحديثة والتي عملت على تمكين المؤسسات الناشئة من النفاذ إلى آليات أكثر ملائمة للتمويل، بحيث تمكن منصات التمويل الجماعي المؤسسات الناشئة من الحصول على الموارد المالية اللازمة لتجسيد الأفكار إلى مشاريع في أرض الواقع، ويكون ذلك من خلال طلب مبالغ مالية صغيرة من مجموعة كبيرة من الأشخاص بدلا من اللجوء إلى مصدر تمويلي واحد، ومن شأن

تطبيق آليات التمويل الجماعي في الدول النامية أن يشكل بدائل تمويلية عملية لسد الفجوة التمويلية التي تعترض المؤسسات الناشئة والمبتكرة (دمدوم، 2020، صفحة 440)، وتؤكد إحدى الدراسات الاستقصائية التي شملت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة، التي كانت لها فرصة الاستفادة من منصة Kiva التي تعد واحدة من أبرز منصات التمويل الجماعي، إلى أن 70% من المقترضين من الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة عبر هذه المنصة نجحوا في زيادة حجم مبيعاتهم، فيما شهد 63% منهم نموا في الأرباح، كما أفاد ثلث الذين جمعوا الأموال عبر منصات إقراض النظراء أنه من الصعب حصولهم على تمويل عبر أية قناة تمويلية أخرى، وأن 79% منهم حاولوا الحصول على تمويل مصرفي قبل لجوئهم إلى منصات التمويل الجماعي، ولم ينجح سوى 22% فقط منهم في الحصول على التمويل المصرفي هذا من جهة (وقنوني ب.، 2021، صفحة 68)، ومن جهة ثانية وعلى صعيد المنصات الرائدة تعد منصة التمويل الجماعي Kickstarter ومنذ بدايتها تلقت المنصة أكثر من 4.5 مليار دولار من التعهدات من أجل تمويل 445022 مشروع، وقد قامت المنصة سنة 2016 بتمويل 1250 مشروع وهو أعلى عدد على مستوى جميع أنحاء العالم، تليها منصة Indiegogo بـ 657 مشروع ممول، كما أن المنصة حققت تمويلات مهمة للعديد من المشاريع، خاصة في المجالات الفنية والابداعية، حيث بلغ أعلى مبلغ 20.34 مليون دولار أمريكي خصص لمشروع pobbel time يليه مشروع coolest cooler بقيمة 13.29 مليون دولار، أما باقي المشاريع فقد تم تمويلها بمبالغ مختلفة حيث بلغت أدنى قيمة تمويل لمشروع the witches:old word بقيمة 6.84 مليون دولار (مواسيم، 2022، الصفحات 77-79).

وتشير إحصائيات سنة 2019 إلى حصة المشاريع الممولة بنجاح على منصة Kickstarter لذلك من الواضح أن نسبة نجاح تمويل المشاريع بلغت 37.44% أين تم استثمار حوالي 4.7 مليار دولار أمريكي في مشروعات تم تمويلها بنجاح، أما بالنسبة للمشاريع غير الناجحة فهي تشمل أيضا المشاريع التي لم تتحقق في الموعد المحدد، لذلك يمكن الاستنتاج أن نسبة المشاريع الناجحة وغير الناجحة مرضية نسبيا (دمدوم، 2020، صفحة 447) .

وما يلاحظ أن المنصة تجذب العديد من المستثمرين، حيث أن عدد الأشخاص المتبرعين والذين أعادوا التبرع خلال الفترة (2014-2021) كان في تزايد مستمر، حيث كانت التبرعات 5.64 مليون دولار سنة 2014، ليبلغ إجمالي التبرعات 20.52 مليون دولار سنة 2021، ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة التمويل الجماعي في المنصة والقائم على المكافأة حيث يحصل

المستثمرين على هدية من طرف المشروع تتمثل في المنتج الفعلي، وأيضا نظرا لاعتبار هؤلاء المستثمرين متبرعين فقط ولا يتدخلون في ملكية وشراكة المشروع.

هذا ويحتل رأس المال المخاطر مكانة هامة في الحد من المشاكل التمويلية للمؤسسات الناشئة، وذلك لكون أن استراتيجيات شركات رأس المال المخاطر لا تأخذ فقط البعد التمويلي بل تتعداه الى أبعاد أخرى، تساهم من خلالها في تحسين أداء هذه المؤسسات،وقد ساهم رأس المال المخاطر في تحقيق النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أنه دعم الكثير من الابتكارات في هذا البلد، خاصة في مجالات التكنولوجيا العالية، وشبه المواصلات والكمبيوتر والتكنولوجيا الحيوية، وقد تجلت الأهمية الاقتصادية لرأس المال المخاطر في مساعدة الكثير من المؤسسات الناشئة على تحقيق معدلات نمو ليصبح العديد منها اليوم كبيرة وبل من اهم مركبات النسيج الصناعي والتكنولوجي في الولايات المتحدة الأمريكية اليوم مثل شركة مايكروسوفت، و آبل، وشركة صن مايكروسيستمز وإنتل، وايباي، وأمزون، و جنيتيك، وغيرها من المؤسسات الأخرى التي باتت اليوم تشكل أهم أعمدة الاقتصاد الأمريكي.

2-4- تحسين منظومة المعلومات الاقتصادية:

إذ تعاني منظومة المعلومات الاقتصادية في الدول النامية من عدة نقائص وهنا يمكن تقديم بعض المتطلبات الكفيلة بتحسين هذه المنظومة بشكل يسمح للمؤسسات الناشئة بأداء دورها كما ينبغي وهذا من خلال:

- تفعيل الهياكل القاعدية للمنظومة: والمقصود هنا كل ما يتعلق بالجانب المؤسساتي ووضع خطة عمل جدية لتحقيق الأهداف المرسومة، وإقامة مختلف الشبكات بما فيها الشبكات الاجتماعية المتعلقة بجذب الكفاءات الموجودة في الخارج وتشجيعها لنقل خبراتها إلى الداخل، بالإضافة إلى التكثيف من استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال خاصة الأنظمة الخبيرة التي تضمن الاستغلال السريع للكم الهائل من المعلومات في زمن قصير، وذلك للحفاظ على القيمة الاستعمالية للمعلومة، التي هي مرتبطة أشد الارتباط بزمن ولحظة استعمالها، ناهيك على أن هذه الأنظمة تضمن الاستعمال المراقب (سيواني، 2015، صفحة 304) فالنشاط الاقتصادي يتطلب اليوم التحكم في عدد كبير من التكنولوجيات لكون الطلب تجاوز الطلب المبني على المنتوج بحد ذاته إلى الطلب المبني على الوظائف المتعلقة بالمنتوج، والذي يفرض على المتعاملين الاقتصاديين إيجاد مهارات وقدرات جديدة للمحافظة على التحكم في نشاطها الأساسي (سهام، 2012، صفحة 674).

-وضع سياسة مدروسة للتكوين:

يعتبر الرأسمال البشري القلب النابض للإقلاع الاقتصادي ووسيلة له وغاية في الوقت نفسه، لذا يجب أن تعتمد منظومة المعلومات الاقتصادية أولا وأساسا على العنصر البشري باعتباره موردا قادرا على إنتاج التفوق الاقتصادي عن طريق مقدرته الأصيلة والحصرية على توليد المعارف من معارف مسبقة أو إنتاج معارف جديدة، وهنا يتعين على الدولة العمل على توحيد مناهج التكوين سواء الأكاديمي أو المهني في مجال نظام المعلومات الاقتصادي والذكاء الاقتصادي، ونظرا للضعف الملحوظ من ناحية التكوين وحتى الرسكلة، فإنا نقترح توسيع التكوين في مجال الذكاء الاقتصادي ليشمل الجامعات عن طريق فتح تخصصات في التدرج وما بعد التدرج تعنى بالذكاء الاقتصادي؛ كما يجب كذلك تشجيع إنجاز بحوث ودراسات في هذا المجال. هذا بالإضافة إلى إدخال هذا التخصص إلى مراكز التكوين الاحترافي والسماح للخواص بالتكوين في هذا المجال شريطة توحيد المناهج التكوينية، وذلك تطبيقا للمرجعية الخاصة بالتكوين في الذكاء الاقتصادي، فضلا على تطوير وتحسين البرامج البيداغوجية من طرف الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والتكوين المهني وفقا لما يتطلبه محيط المؤسسات مع مراعاة انفتاح هذه البرامج للمعرفة والتعليم النوعي وفقا لما هو جاري به العمل في البلدان المتقدمة من حيث الكفاءة، والغرض من ذلك هو تكريس سلوك البحث عن المعلومات وتقييمها واستخدامها أحسن استخدام؛ ويكون ذلك باستغلال كافة فرص التعاون المتاحة بين الجامعات كمراكز التكوين المحلية والأجنبية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي وباقي اتفاقيات التعاون الدولية في مجال التكوين والتدريب (مغمولي، 2016، صفحة 208).

-دعم الشفافية:حيث يجب على الإدارات العامة والمؤسسات الاقتصادية معالجة كميات البيانات الهائلة المتوفرة لديها معالجة ذكية واستخراج مختلف المعارف الخفية التي تميز الظواهر والسلوكيات، ومن واجب هذه الهيئات العمل على نشر المعلومات التي تخص الجمهور بمختلف شرائحه بصفة هادفة واقتصادية، وتشجع التعاون بين المنظمات وذلك للقضاء على ظواهر حجب المعلومات، واستغلالها كمصدر للسلطة، وتقع هذه المسؤولية أساسا على مشرفي المنظمات الكبرى والمستثمرين والمساهمين والقادة الإداريين (بوريش، 2019، صفحة 274).

4-3-تطوير السوق النقدية والمالية:

فكما هو معلوم لتغطية الاحتياجات المالية المتنوعة لمختلف الأعوان الاقتصادية من حكومات، مؤسسات اقتصادية وبنوك، أنشأت أسواق رؤوس الأموال، تسمح هذه الأخيرة بربط أصحاب الفائض المالي بأصحاب العجز المالي وذلك بكونها مصدرا هاما لتوفير فرص الاستثمار

لأصحاب الفائض، من جهة، وتوفير التمويل لأصحاب العجز، من جهة أخرى. ويتكون سوق رؤوس الأموال من شقين أساسيين هما: سوق رؤوس الأموال متوسطة وطويلة الأجل وسوق رؤوس الأموال قصيرة الأجل، يعرف الجزء الأول منه بالسوق المالي ويتم فيه تجميع مدخرات الأفراد والمؤسسات وتوجيهها نحو الاستثمار وذلك عن طريق شراء سندات أو أسهم، أما الجزء الثاني فيطلق عليه اسم السوق النقدي ويتم فيه الربط بين الفائض والعجز المالي الخاص بالأطراف المتدخلة فيه وذلك في المدى القصير، لكن تعبئة الادخار تستدعي وجود أسواق تعرض فيها العديد من الأدوات التي من شأنها إتاحة فرص أكبر للتمويل والاستثمار.

لكن في ظل غياب الطلب على السيولة تتعامل البنوك بالوسائل المتاحة والمقترحة من قبل البنك المركزي والمتمثلة في تسهيلة الإيداع واسترجاع السيولة نتيجة لهذه المعطيات أصبح للسوق النقدي دور هامشي فهو لا يمثل تلك الأداة التمويلية الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وللحد من هذه النقائص وتفعيل دور السوق النقدي في الجزائر نقترح الآتي:

- ضرورة تحويل السوق النقدي إلى سوق البنك وذلك لضمان تمويل النظام البنكي بالسيولة وضبط الأسعار والائتمان بشكل يحقق التوازن ويخدم الدائرة الحقيقية إيجاد روح المبادرة من قبل البنوك لخلق منتجات جديدة تسمح بتوظيف فائض السيولة بسياسات داخلية وتشجيعها على تقديم قروض لتمويل التنمية الاقتصادية وذلك في ظل التسيير الأمثل للمخاطر؛

- ضرورة توسيع منتجات السوق المالي ورفع ديناميكيته لتوفير فرص أكبر لتوظيف السيولة في المدى الطويل، فإيجاد سوق مالي يجلب إليه الموارد المالية، سيجعل الأموال لا تتداول فقط على المدى قصير الأجل أي في السوق النقدي، لأنه بوجود سوق مالي واسع ستتحول الأموال من توظيفات قصيرة الأجل إلى توظيفات طويلة في مجال المعاملات الاقتصادية يجب استعمال وسائل دفع غير نقدية لتسوية المعاملات بين الأعوان الاقتصادية.

4-4- تركيز الدعم المالي على أنشطة البحث والتطوير:

يعد الابتكار مفتاح لنجاح ونمو المؤسسات بشكل عام، إذ يساعدها على اكتساب مزايا تنافسية مستدامة لاسيما في ظل ما تفرضه المنافسة الشرسة على مستوى الأسواق الدولية، ولقد ساهم الدعم الضريبي على قروض البحث والتطوير الذي قدمته الحكومة الفرنسية على سبيل المثال في تحفيز وتنمية القدرة التنافسية للمؤسسات المبتكرة عن طريق السماح بتخفيض الضرائب بنسبة 30 % من الإنفاق على البحث والتطوير.

5. تحليل النتائج:

تتمتع المؤسسات الناشئة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن المؤسسات الأخرى، وتتمحور حول فكرة مبتكرة ومستحدثة تجعلها قادرة على التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية في مختلف الدول، كما أن دورها لا يقتصر فقط على رفع مستويات الإنتاج وزيادة المداخيل، بل يتعدى ذلك ليشمل التجديد في النسيج الإقتصادي من خلال تعويض المؤسسات التي أخفقت، لذلك أضحت المؤسسات الناشئة الركيزة الأساسية في النماذج الاقتصادية الجديدة للدول، وهو ما جعل تلك الدول تعمل على توفير نظام بيئي ملائم لتشجيع وتطوير هذه المؤسسات.

6.خاتمة:

بالرغم من التزام العديد من دول العالم بدعم المؤسسات الناشئة وتوجهها نحو تبني استراتيجيات ومبادرات للنهوض بقطاع هذه المؤسسات لتحقيق الأهداف التنموية إلا أن هناك تحديات عديدة تواجه تلك المؤسسات في الدول النامية من بينها محدودية النفاذ للتمويل، إذ يعتبر التمويل أبرز المشكلات التي تواجهها هذه المؤسسات خصوصا في مرحلة الانطلاق فالمصادر التقليدية كالقروض المصرفية وإن منحت تشكل فوائدها عبئا إضافيا عليها مما يؤدي ذلك إلى اتساع فجوة تمويل المؤسسات الناشئة، كما تشكو من ضعف البنية التحتية المناسبة للتكنولوجيا، صعوبة التسويق، قلة الخبرة في تسيير فترة الإنطلاق، نقص الإستشارة المتخصصة إضافة إلى غياب نظام بيئي حقيقي خاص بها، وكل ذلك من شأنه أن يقوض بطريقة أو بأخرى ثقافة العمل المقاولاتي في الدول النامية.

وفي الختام، توصي الدراسة بمايلي:

- بناء منظومة دعم متكاملة للمؤسسات الناشئة تتكون من حاضنات الأعمال ومسرعات الأعمال بالإضافة الى إنشاء صناديق سيادية وتوفير فضاءات للتسويق والترويج لمنتجاتها؛
- تشجيع إقامة شركات رأس المال المخاطر وذلك بمنحها امتيازات مالية وجبائية لتساهم في توفير التمويل اللازم للمؤسسات الناشئة مع ضرورة تسهيل إجراءات الاستفادة من التمويل اللازم؛
- ضرورة إنشاء مؤسسة مالية متخصصة أو بنك متخصص لتمويل المؤسسات الناشئة؛
- التركيز في إنشاء المؤسسات الناشئة على تلبية الاحتياجات الحقيقية للسوق المحلية؛
- العمل على توفير بيئة اقتصادية تخلو من البيروقراطية الإدارية وجميع أساليب الوساطة والمحسوبية وهذا من أجل تشجيع الشباب على المبادرة بإنشاء مثل هذه المؤسسات؛
- توفير البنية التحتية المناسبة للتكنولوجيا والتحول نحو الاقتصاد الرقمي؛

- توفير بيئة أعمال تناسب طبيعة وخصوصية المؤسسات الناشئة ضمن إطار قانوني وتنظيمي يشجع على الاستثمار والمخاطرة ويدعم الابتكار؛
- وضع هياكل قاعدية لإرساء منظومة المعلومات الاقتصادية عن طريق إنشاء بنوك وأنظمة للمعلومات تستجيب لاحتياجات المؤسسات الناشئة؛
- توفير الدعم المالي لأنشطة البحث والتطوير في المؤسسات الناشئة، وحث البنوك التجارية على بذل المزيد من المجهودات بالقيام بوظيفتها فيما يتعلق بتمويل هذا النوع من المؤسسات؛
- الانفتاح على التجارب التنموية الناجحة والرائدة عن طريق المؤسسات الناشئة للاستفادة منها وأخذ الدروس.
- لا يجب أن يقتصر دور المؤسسات الناشئة على التنمية الداخلية فقط بل من الضروري أن يمتد تأثيرها لتلعب دور في بناء علاقات أوسع بين دول العالم وتكون بمثابة جسر يربط بين مختلف الدول بكافة أنحاء العالم، لتخلق شبكة مترابطة من المصالح والمنافع الاقتصادية تساهم في تدعيم العلاقات الإقليمية والدولية وأيضا السياسية، وهو ما ينعكس بدوره على توفير فرص العمل وزيادة الاستثمارات العابرة للحدود؛
- تطوير سوق التمويل للمؤسسات الناشئة، وذلك بتفعيل السوقين النقدية (التمويل قصير الأجل) والمالية (التمويل متوسط وطويل الأجل)، وهذا بدوره يستدعي تنويع أدوات جمع المدخرات وأدوات تخصيصها، وكذا ابتكار أدوات جديدة وبصفة مستمرة.

7. قائمة المراجع:

- الزهراء بن.سفيان. (2020). المؤسسات الناشئة وتحدياتها في الجزائر. (جامعة بشار) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07* (العدد 03)، 306-325.
- السعيد بن.لخضر. (2020). مفهوم المؤسسات الناشئة في الجزائر بين التبني والواقع. (جامعة المسيلة) *مجلة البحوث الادارية والاقتصادية ، المجلد 04* (العدد 01)، 25-35.
- أمينة عثامنية. (2020). المؤسسات الناشئة في الجزائر بين جهود التنظيم وهياكل الدعم. (جامعة بشار) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07* (العدد 03)، 357-372.
- أمينة مزيان. (2021). الشركات الناشئة في الجزائر: بين واقعها ومتطلبات نجاحها. *الكتاب الجماعي المؤسسات الناشئة ودورها في الانعاش الاقتصادي في الجزائر* (الصفحات 29-50). مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي -حلة منطقة البويرة: جامعة البويرة.

- أنفال عائشة ديناوي. (2020). المؤسسات الناشئة قاطرة الجزائر الجديدة للنهوض بالاقتصاد الوطني "التحديات وآليات الدعم". (جامعة بشار، المحرر) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07* (العدد 03)، 326-340.
- برودي مفروم. (2020). المؤسسات الناشئة في الجزائر-الواقع والمأمول. (جامعة بشار، المحرر) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07* (العدد 03)، 341-356.
- ثورية بلقايد. (2021). دراسة نظرية للمؤسسات الناشئة بالإشارة إلى واقعها في الجزائر. (جامعة بشار، المحرر) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 08* (العدد 01)، 48-67.
- جليلة بن.عياد. (2022). دور المؤسسات الناشئة في التنمية الاقتصادية. (جامعة المدية، المحرر) *مجلة الدراسات القانونية ، المجلد 08* (العدد 01)، 157-174.
- خير الدين بوزرب. (2021). تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الواقع والمأمول. *إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر بين الأساليب التقليدية والمستحدثة* (الصفحات 357-380). كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة جيجل.
- سارة بوعدلة. (2020). قدرات وتحديات حاضنات الاعمال ودوره في مرافقة المؤسسات الناشئة. (جامعة المسيلة، المحرر) *مجلة البحوث الادارية والاقتصادية ، المجلد 04* (العدد 02)، 36-51.
- شهلة قدري. (2021). نحو استراتيجية جديدة لتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر. (جامعة بشار، المحرر) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 08* (العدد 02)، 01-17.
- عائشة بنوجعفر. (2021). المؤسسات الناشئة في الجزائر: الواقع والتحديات. *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 08* (العدد 01)، 90-107.
- عائشة زرواق. (2022). تمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري-صندوق دعم وتطوير المنظومة الاقتصادية للمؤسسات الناشئة نموذجا. (جامعة تيسمسيلت، المحرر) *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية ، المجلد 07* (العدد 01)، 970-989.
- عثمان ولدالصافي. (2020). التحديات التي تواجه المؤسسات الناشئة في الجزائر وآليات دعمها ومرفقتها. (جمعة بشار، المحرر) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07* (العدد 03)، 469-483.
- كرم سلام عبد الرؤوف سلام. (2022). الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية. *المؤتمر الدولي: استخدام التكنولوجيا في المؤسسات المالية والمؤسسات الناشئة* (الصفحات 136-167). برلين 04-05 جوان: المركز الديمقراطي العربي.
- ليندة دراني. (2022). استراتيجيات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر كرهان للحد من البطالة. (جامعة المدية، المحرر) *مجلة الدراسات القانونية ، المجلد 08* (العدد 02)، 151-165.
- مبارك بن.زاير. (2021). المؤسسات الناشئة بين مشروع التأسيس وتحديات الواقع. (جامعة بشار، المحرر) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 08* (العدد 02)، 18-39.

- محمد لمين سلخ. (2021). مفهوم المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال. *الملتقى الوطني الثاني عشر : المؤسسات الناشئة والحاضنات* (الصفحات 171-184). كلية الحقوق والعلوم السياسية: جامعة الوادي.
- مختار بكاري. (2021). تحديات المؤسسات الناشئة لتحسين مناخ الاعمال. *التنويع الاستثماري وأثره على استدامة التنمية في الجزائر* (الصفحات 1-13). الملتقى الوطني حول التنويع الاستثماري وأثره على استدامة التنمية في الجزائر: جامعة سيدي بلعباس.
- مخطار بودالي. (2021). الصيغ التمويلية المتاحة للمؤسسات الناشئة. (جامعة بشار، المحرر) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 08* (العدد 02)، 77-92.
- مروى رمضاني. (2020). تحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر. (جامعة بشار، المحرر) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 07* (العدد 03)، 275-289.
- نبيلة بلغنامي. (2021). واقع وتحديات المؤسسات الناشئة في الجزائر. (جامعة بشار، المحرر) *حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية ، المجلد 08* (العدد 01)، 19-32.
- ياسين ميموني. (2021). اشكالية خلق وتطوير المؤسسات الناشئة. (جامعة المسيلة، المحرر) *مجلة البحوث الادارية والاقتصادية ، المجلد 05* (العدد 01)، 12-20.

مجلة الدراسات التنموية و ريادة الأعمال
ISSN: 2830-988X
المجلد:01-العدد:02/ ديسمبر-2023
ص ص71-89

OEB Univ. Publish. Co.

التنويع الإقتصادي في الجزائر، الصناعات الإبداعية كبديل إستراتيجي

Economic diversification in Algeria, creative industries as a strategic alternative

مراد رحو [1]، يامنة عاشور ثاني [2]

[1] مخبر الحوكمة العمومية والإقتصاد الإجتماعي، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان (الجزائر)،
mourad.rahou@univ-tlemcen.dz

[2] مخبر الحوكمة العمومية والإقتصاد الاجتماعي، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان (الجزائر)،
yamna.achourtani@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام: 2023/08/01 تاريخ قبول النشر: 2023/09/19 تاريخ النشر: 2023/12/31

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النموذج الجديد للنمو الاقتصادي بالجزائر، في ظل التوجه نحو سياسة التنويع الإقتصادي، وما مدى الإعتماد على الصناعات الإبداعية كأحد البدائل الإستراتيجية الحديثة ضمن مشروع التنمية الجديد.

وتم التوصل إلى أن سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر ترتكز بداية على تعزيز القطاعات الأساسية كخطوة أولية للتحول نحو عملية توسيع القاعدة الإنتاجية، وأن عملية أقصدة الثقافة كجزء من الصناعات الإبداعية هي أحد البدائل التي يستهدفها النموذج الجديد.

الكلمات مفتاحية: التنويع الإقتصادي، النموذج الجديد، الصناعات الإبداعية، أقصدة الثقافة.
تصنيف JEL : L52,O1,O34,Z11.

Abstract:

This study aims to shed light on the new model of economic growth in Algeria, given the shift towards economic diversification policy and the extent of reliance on creative industries as one of the modern strategic alternatives within the framework of the new development project.

The findings indicate that Algeria's economic diversification policy initially focuses on enhancing core sectors as a preliminary step towards expanding the production base. Additionally, the transition towards cultural industries as part of the creative industries, represents one of the alternatives targeted by the new model.

Keywords: Economic diversification, new model, creative industries, cultural industries.
Jel Classification Codes: L52,O1,O34,Z11

المؤلف المرسل: مراد رحو.

1.مقدمة:

يواجه الإقتصاد الجزائري العديد من تحديات للخروج من الريعية الإقتصادية نحو التنوع الإقتصادي، تعزيزا للقاعدة الإنتاجية المولدة للثروة، والقادرة على التعزيز من إستدامة النمو الإقتصادي، والذي يتطلب تشغيل الطاقات الإنتاجية الفعالة في خلق الثروة.

ويعتبر العنصر البشري المبدع ذو المهارات العالية والموهبة كطاقة إنتاجية تقوم عليها الصناعات الإبداعية كأحد قطاعات مرحلة ما بعد الصناعية، والتي مع ظهورها بداية الألفية الجديدة أضحت تسجل عوائد سنوية كبيرة تقدر بمليارات دولارات، وبمساهمة تقدر بـ3% في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، ومع توظيف 30 مليون عامل بالعالم.

وهذا ما يعكس موجة الإهتمام الدولية بتوجه نحو قطاع الصناعات الإبداعية كأحد الركائز التنموية المستدامة، والبدائل الإستراتيجية في الإقتصاديات الدولية.

مما يدفعنا للتسائل عن:

ما هو موقع الصناعات الإبداعية كأحد البدائل الإستراتيجية من مشروع تنمية وتنويع الإقتصاد الوطني؟

- **فرضية الدراسة:**

لقد تناول مخطط عمل الحكومة الجديد ضرورة التوجه نحو أطر صناعية حديثة، لعلى من بينها تلك التي تتخذ من الثقافة موردا لها، مما يفترض عليه وجود تركيز على الصناعات الإبداعية ضمن نموذج النمو الإقتصادي الجديد.

- **أهداف الدراسة:**

تهدف دراستنا هاته إلى:

- تسليط الضوء على سياسة التنويع الإقتصادي وما يرتبط بها.
- عرض المقاربة الإقتصادية للنموذج الجزائري الجديد.
- طرح الصناعات الإبداعية كأحد البدائل الداعمة لمشروع تنويع الإقتصاد الوطني.

- **منهجية الدراسة:**

تم الإعتماد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بالجوانب المختلفة للعناصر المرتبطة بموضوع دراستنا، بغية توضيح المكانة الإقتصادية للصناعات الإبداعية.

- **محاور الدراسة:**

من أجل الإجابة على إشكالية دراستنا، قمنا بتناول الدراسة وفق محورين أساسيين:

- ✓ التنويع الإقتصادي والنموذج الجزائري.
- ✓ الصناعات الإبداعية في ظل مشروع التنمية الجديد.

2.التنويع الإقتصادي والنموذج الجزائري:

1.2التنويع الإقتصادي:

يعتبر كعملية لتنويع مصادر الدخل، بالإنتقال من مرحلة الإعتماد على مورد واحد إلى مرحلة خلق وتوسيع قاعدة إقتصادية إنتاجية متنوعة الهياكل، لخلق قيم مضافة وتوفير مناصب عمل أكثر إنتاجية (قروف، 2016، ص637–638)، مع ضمان ديمومة الإيرادات، والنمو على المدى الطويل، و التعزيز من دور القطاع الخاص بالإقتصاد (بن مريم وآخرون، 2023، ص208–209).

فهو سياسة تنموية توجه الإقتصاد نحو قطاعات وأسواق جديدة متنوعة، تعزز من الإنتاج المحلي داخليا وتستهدف تنويع الصادرات خارجيا، و تقلل من المخاطر الإقتصادية.

أما في جانبه المالي يعتبر كسياسة لإدارة المخاطر تؤدي إلى توزيع المحافظ الإستثمارية على عدة أدوات مالية أو حتى سلعية (بوثلجة وآخرون، 2019، ص71–716)، ويتميز التنويع الإقتصادي بوجود نوعين منه:

- **التنويع الأفقي :** هو عملية توزيع الإستثمار في أدوات من نفس الفئة و توليد منافع و فرص جديدة للسلع المنتجة في نفس القطاع المنتج .
- **التنويع العمودي :** هو عملية تنويع الإستثمار في أدوات مختلفة الفئة فالإستثمار في الأسهم و السندات في القطاع الزراعي والصناعي و الخدماتي (خالد هشام، 2018، ص77–78).

هذا وتسعى الدول في ظل إعتمادها على سياسة التنويع الإقتصادي للوصول إلى جملة من الأهداف نوجزها فيما يلي: (مجلخ وبشيشي، 2022، ص49).

- التقليل من مخاطر الإستثمارات وزيادة عوائدها؛
- الحد من المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي؛
- يقلص من المخاطر المؤدية لإنخفاض حصيلة الصادرات التي تنعكس على عملية تمويل الواردات وعملية التنمية الإقتصادية؛
- تحسين وضمان وتيرة التنمية والدخل من النقد الأجنبي؛
- تمكين القطاع الخاص في العملية الاقتصادية، و تقليص دور الدولة و القطاع العام.
- تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، مع التقليل من الإعتماد على الخارج؛
- زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري التي من شأنها رفع معدلات النمو الإقتصادي؛
- التقليل من التذبذب والإستقرار في مستويات الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بخلق عدة قيم مضافة بالإقتصاد؛
- الرفع كل من معدلات التبادل التجاري والحفاظ عليها، والتعزيز من القدرة التفاوضية للدولة بالتجارة الخارجية؛
- توليد فرص وظيفية وإمتصاص البطالة، وزيادة القيم المضافة بالإقتصاد؛
- التعزيز من عملية التنمية المستدامة .

كما يمكن تحديد الأهداف أيضا بحسب الأفق الزمني حيث يكون الهدف في "المدى القصير" التعزيز من عائدات القطاع الرئيسي للإقتصاد، لزيادة نصيب هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي والرفع من العائدات التصديرية، ليكون الهدف "بالمدى الطويل" إستخدام عوائد القطاع الرئيسي في إحداث عملية التنمية الإقتصادية المرتكزة على التنويع والإستثمار بالقطاعات الإقتصادية الأخرى .

إن عملية تطبيق التنويع في أي إقتصاد بالعالم يقف على مجموعة من الميكانيزمات الواجب تطبيقها والممثلة في:

- **تفعيل الدولة التنموية:** كونها هي الأساس في إحداث جميع التحولات على مستوى الهيكل الإنتاجي المحلي لإقتصادها، وعلى مستوى علاقاتها الإقتصادية الدولية، من أجل الرفع من ناتجها المحلي والقيام بعملية التنمية التي تهدف إلى الوصول لتنويع حقيقي، عن طريق تغيير

هيكل الإنتاج وتوجيهه وتخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها على مختلف القطاعات والمجالات الاقتصادية، بغية التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصادي المتنوع.

- **برامج الإصلاح الاقتصادي**: وهي آلية تقوم بتوجيه الاقتصاد وتحريكه نحو عملية التنويع من خلال انتهاج مجموعة من البرامج المالية والنقدية والتجارية ...التي من شأنها تحقيق ذلك الهدف على المدى المتوسط والطويل. (الخطيب، 2014، ص6–9).

- **تفعيل دور القطاع الخاص:** كونه بمثابة القلب النابض لأي اقتصاد حيث يعمل أساسا على خلق أعلى قيم مضافة بأعلى ربح، لضمان الاستمرارية وتوسع في الإنتاج مع الرفع من الجودة لاكتساح أسواق متنوعة سواء كانت بالداخل أو الخارج .

- **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**: والتي تمثل لب عملية التنويع والنمو الاقتصادي، كونها تعطي لنا عدة مخرجات اقتصادية متنوعة بالسوقين الداخلي وحتى الخارجي، وتحد بشكل أساسي من الاستيراد وتنعش أيضا عملية التصدير، فهي أساسا تقوم بإنعاش وإثراء أي اقتصاد كان.

- **الإستثمار الأجنبي المباشر:** من أهم آليات التنويع حيث يؤدي إلى قيام العديد من الإستثمارات المختلفة في طابعها والتي من شأنها النهوض بالاقتصاد خصوصا باعتبارها مصادر تحويل خارجية ذات كفاءة أكبر من القروض الخارجية التي تؤدي إلى التضخم والمديونية، فالاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في زيادة المعروض الإنتاجي وتنويعه مما يسهم من الرفع في عمليات النمو الاقتصادية.

- **تهيئة بيئة أعمال ملائمة:** حيث يعتبر مناخ الأعمال لأي اقتصاد من أبرز العوامل الجاذبة للاستثمارات الأجنبية، المساعدة على قيام وإنشاء مختلف المؤسسات الاقتصادية، فهو يلعب دور البنية التي تحمل الاقتصاد نحو عملية التنويع والإنتاج والنمو (لومايزية، 2017، ص28–29).

ويقاس التنويع الاقتصادي بمجموعة من المؤشرات والمعايير الكمية التي تمكن من قياس درجة التنويع بالقطاعات الاقتصادية والاقتصاد ككل، وتبين مدى النجاح في عملية التنويع الاقتصادي، وتتمثل هذه المؤشرات في : (شريط وولد الصافي، 2022، ص107–109).

- **زيادة فعالية القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الإجمالي :** هو أحد مؤشرات تحقيق التنويع بزيادته لمصادر إرادات الدولة، بحيث كلما زادت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلى الإجمالي، كلما زاد مستوى نمو التنوع الإقتصادي .

- **معدل و درجة التغير الهيكلي:** هو مقدار مئوي لنسبة تغير في هيكل الإنتاج ومصادر الدخل الوطني، ونسبة إسهامات كل القطاعات بالناتج المحلي الإجمالي ممثلا حجم الناتج المولد بالإقتصاد ومعدل نموه السنوي.

- **نسبة تطور تنوع الصادرات:** يقيس نسبة إيرادات الدولة من الصادرات المتنوعة، حيث إذا كانت هذه النسبة أكبر من نسبة مساهمة الإنتاج الرئيسي للإقتصاد في الإيرادات، نقول أن هناك تنويع إقتصادي والعكس يدل على التركيز السلعي وفشل عملية التنويع الإقتصادي.

- **توزيع القوى العاملة على القطاعات:** يقيس نسبة توزيع اليد العاملة بكل القطاعات حيث كلما وجد تركيز كبير لليد العاملة بكل القطاعات كلما أشار ذلك على وجود تنوع إقتصادي، والعكس صحيح، فكلما وجد تركيز كبير لليد العاملة في قطاع واحد كلما أشار ذلك لغياب تنوع إقتصادي.

2.2 النموذج الإقتصادي الجزائري الجديد في إطار تنويع الإقتصاد:

في إطار سياسة تنويع الإقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا من أجل النهوض بالإقتصاد الحقيقي المتنوع خارج قطاع المحروقات والقادر على التصدير تبنت الجزائر نموذجا إقتصاديا مبني على : (Ministère des Finances, 2016, P 2-21 .

❖ **المقاربة المستجدة للسياسة الموازنة (2016 – 2019):** تهدف إلى :

- التطوير من موارد الميزانية العادية وذلك لجعلها قادرة على تغطية نفقات التسيير؛
- التخفض من عجز الخزينة خلال نفس الفترة؛
- حشد لموارد إضافية اللازمة من السوق المالية الداخلية .

❖ **مقاربة التنويع و التحول الإقتصادي (2030 -2020) :** تهدف إلى تحقيق معدل نمو بـ6,5% خارج المحروقات خلال العشرية القادمة، ومضاعفة الناتج الداخلي للفرد بـ2.3 مرة (ليصبح 11500 دولار في العام 2030 على أساس الدخل الحالي)، ومضاعفة حصة الصناعة

التحويلية من حيث القيمة المضافة (لتقدر بـ10% من الناتج الداخلي الخام عام 2030)، وعصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي وتنويع الصادرات، والوصول لتحول طاقوي يسمح بخفض معدل النمو السنوي للإستهلاك الداخلي للطاقة (من 6% سنة 2015 إلى 3% سنة 2030)، وتنويع الإقتصاد بشكل داعم لتمويل النمو الإقتصادي المتسارع.

هذا وتم بناء نوعين من السيناريوهات، حيث تم الإبقاء على نفس سعر الصرف في الفترة ما بين 2016 و2019 والمقدر بـ108 دينار للدولار الواحد نسبة تضخم في حدود 4 %.

✓ **السيناريو الأول :** وضع موازنة بتوقع لمعدل سعر نفط بـ40 دولار للبرميل في 2017 و 45 دولار للبرميل في 2018 و50 دولار للبرميل في 2019، مع الإبقاء على مستوى تطور النفقات العمومية التجهيزية، وتوقع تدهور وإختلال للتوازنات الداخلية والخارجية، مما يضاعف من عجز الخزينة، وبالتالي مضاعفة مستوى المديونية الداخلية وتدهور لميزان المدفوعات، ما يساهم في إنخفاض حاد لناتج إحتياطي الصرف مع نهاية سنة 2019.

✓ **السيناريو الثاني :** يتوقع ناتج سلبي لعائد الخزينة بـ1,9% من الناتج المحلي الخام وفائض في ميزان المدفوعات بـ2,2 مليار دولار، مستبعدا مخاطر المديونية الداخلية و الخارجية ومدعما بإحتياطي الصرف المقدر بما يعادل 27 شهرا من الإستيراد.

يقوم هذا النموذج على مجموعة من المراحل وهي: (Ministère des Finances, 2016, P 2-21) .

مرحلة الإقلاع (2016 – 2019) : تعنى برفع جميع مؤشرات وحصص مختلف القطاعات في القيمة المضافة إلى المستويات المستهدفة .

مرحلة التحول (2020 – 2025) : تسمح بتحقيق وتثمين القدرات الخاصة للإرتقاء بالمستوى الإقتصادي وتدارك التأخر.

مرحلة الاستقرار (2026 و 2030) : و هي مرحلة تحقيق التوازنات للإقتصاد الوطني.

أما المحاور التي يركز عليها فتتمثل في: (Ministère des Finances, 2016, P 2-21) .

- **ديناميكية القطاعات:** حيث يتوجب التنويع بتنمية فروع نشاط جديدة على المستوى القطاعي، و ذلك لبلوغ نسبة 10% من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في حدود 2030، وذلك بإنتاج قيمة مضافة صناعية بمعدل معتبر، مقابل معدل نمو بالقطاعات الأخري يتراوح بين 6.5% و 7.4% لقطاع الخدمات، على أساس أن حصة الأشغال العمومية

في الناتج الداخلي الخام ستتراجع لصالح قطاع صناعات الذكاء الذي سيبلغ نموه 1.7% خلال هذه الفترة.

- **تعزيز نظام الاستثمار :**لتحقيق التحول الهيكلي الذي يربط النمو في قطاع خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر، ما يتوجب تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية ولمعدل الإستثمار الكلي، يتطلب هذا تفعيل القطاعين الخاص والعمومي، بإحداث تغيرات تدريجية بميزانية الدولة بداية من سنة 2025 بخفض نفقات التجهيز، ووضع نظام إستثمار وطني في التجهيزات العمومية وفق نموذج الشراكة العمومية الخاصة، و ذلك بتحرير الإستثمار الخاص في القطاعات المولدة للنمو، ووضع سياسة قوية للتحويل التكنولوجي وتكثيف العلاقة بين الجامعة والمؤسسة.

- **الإستدامة الخارجية :** تمثل تحديا في الإطار الإقتصادي المتسارع النمو والمتنوع خارج المحروقات، بحيث سترتبط الواردات بوتيرة نمو الناتج الداخلي الخام الذي سيسجل نموا بـ6.5% سنويا، وترتبط الصادرات بالمحروقات الذي سيكون نموه 3% خلال السنوات الأولى للتحول، بإعتبار أن الصادرات خارج المحروقات لن تجهز إلا بعد فترة معينة، والتي سيكون مصدرها زراعي وصناعي وخدماتي، وتفعيل وتنمية الطاقات المتجددة لتوفير فائض منها قابل للتصدير، علما أن وتيرة الصادرات خارج المحروقات و إستيراد المواد الطاقوية خلال السنوات الأخيرة، لا يمكن تحملها بداية من العام 2020.

تعتمد السياسة الإقتصادية الجديدة للحكومة الجزائرية على تحقيق التنوع الإقتصادي على مجموعة ميكانيزمات تتجلى من خلال : (Ministère des Finances, 2016, P 2-21 .

- تحفيز المقاولاتية وإنشاء الشركات والمؤسسات بالجزائر؛
- تمويل الاستثمار؛
- تفعيل سياسة صناعية تنوعية؛
- تعزيز التنمية الصناعية بإعادة تنظيم العقار الصناعي و إدماجه ؛
- ضمان أمن المصادر الطاقوية و تنوعها؛
- حوكمة نموذج النمو الاقتصادي الجديد)

3. الصناعات الإبداعية في ظل مشروع التنمية الجديد:

1.3 الصناعات الإبداعية:

لقد بدأ الترويج للصناعات الإبداعية كأحد البدائل الحديثة الأساسية لتحقيق النمو الإقتصادي اللاحق للصناعة في بريطانيا من قبل الحكومة العمالية بقيادة توني بلير (Tony Blair) مع نهاية التسعينيات وبداية الألفينيات، حيث جاء الإهتمام بهذه الصناعة كنتيجة للتطورات التكنولوجية والإجتماعية التي طرحت فكرة تحويل النشاطات المولدة للمعنى وللخائص والمحتويات الجمالية، إلى ثروة عن طريق التجارة فيها وفي حقوق ملكيتها الفكرية القائمة عليها (محمد هيبه وآخرون، 2021، ص572).

لهذا يعتبر التعريف الذي وضعته دائرة الثقافة والإعلام الرياضية في بريطانيا سنة 1998، من أبرز التعاريف المرجعية للصناعات الإبداعية في العالم، والتي عرفتها على أنها "الأنشطة النابعة أصولها من الإبداعات الفردية والمهارات و الموهبة الفردية، والتي بإمكانها أن تتطور إلى خلق ثروة و فرص عمل عن طريق توليد وإنتاج وإستغلال الملكية الفكرية" (سمير علي عطية وآخرون، 2022، ص64–65).

كما أن هذه الصناعات قد حظيت بإهتمام بليغ من طرف السلطات الأسترالية، حيث قامت بإدراجها ضمن تعريف العمل الثقافي، والذي ضمت وأشملت فيه كل من الخدمات الدينية وتعليم الفنون وأنشطة تجارة الجملة والتجزئة إلى جانب المحميات وحدائق الحيوانات وحدائق النباتات، ليكون بذلك أوسع نطاقا من تعريف المملكة المتحدة (شاكر عبود، 2015، ص7).

أما على النطاق الدولي فقد قدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد (UNCTAD) تعريفا للصناعات الإبداعية على "أنها دورات خلق وإنتاج وتوزيع المنتجات من سلع وخدمات، التي تستخدم الإبداعية ورأس المال الفكري كمدخلات رئيسية لها"، فبحسب الأونكتاد فإن هذه الصناعات تشمل أربعة مجموعات متمثلة في: (حاج عبد الحفيظ، 2023، ص1690–1691).

1) مجموعة التراث: و هي بدورها يتم تقسيمها إلى فرعيين ثانويين و هما:

- **أشكال التعبير الثقافي:** و التي تضم كل من المهرجانات والإحتفالات والحرف اليدوية.

- **المو اقع الثقافية:** والتي تشمل المتاحف والمعارض والمكتبات والمواقع الأثرية.

2) مجموعة الفنون: تغطي مجموعة الصناعات القائمة على الفن والثقافة، وتنقسم إلى:

- **الفنون البصرية:** تنجلي في التصوير الفوتوغرافي والرسم، إلى جانب النحت والتحف.
- **الفنون المسرحية:** المتمثلة في المسرح و السيرك، والأوبرا والموسيقى.

3) مجموعة وسائل الإعلام: و هي الصناعات التي تعمل على التواصل مع الجمهور العريض من خلال إنتاج المحتويات الإبداعية، و التي تتمثل في:

- **النشر والوسائط المطبوعة:** وهي الصحافة والكتب وغيرها من المطبوعات الأخرى.
- **الوسائل السمعية و البصرية:** تضم كل من الإذاعة و التلفزيون، الأفلام وأفلام الكرتون.

4) مجموعة الإبداعات الوظيفية: و هي تلك الصناعات الإبداعية التي تعمل على خلق سلع وخدمات يتم تحديدها من قبل أذواق المستهلكين وديناميكيات الأسواق الدولية، وتتكون هذه المجموعة من ثلاثة مجموعات فرعية:

- **التصميم:** والذي يشمل ألعاب الأطفال والرسم، والمجوهرات والأزياء.
- **وسائل الإعلام الجديدة:** وهي المحتويات الإبداعية الرقمية، ألعاب الفيديو والبرمجيات.
- **الخدمات الإبداعية:** فهي كل من الإعلان والخدمات الثقافية والترفيهية، الخدمات المعمارية، والأبحاث الإبداعية .

كما أن موضوع الصناعات الإبداعية قد حظى بإهتمام الأكاديمين على إختلاف تخصصاتهم، فنجد أن ريتشارد إي كيفز (Richard E. Caves) سنة 2000 رأى أن الصناعات الإبداعية على أنها تلك الصناعات التي تسمح بتوفير السلع والخدمات ذات الإرتباط الكبير بالقيم القافية أو الفنية أو الترفيهية، والتي تختص في نشر الكتب والمجلات، والفنون الأدائية والبصرية، والأفلام والتلفزيون والتسجيلات الصوتية، والألعاب والموضة.

فيما كان جون هوكينز (John Howkins) سنة 2001 السباق لإدخال مصطلح "الإقتصاد الإبداعي"، حيث إرتكز على قوانين حماية الملكية الفكرية من حقوق حماية براءة الإختراع،

وحقوق العلامات التجارية والنشر والتصميم والرسم، بغية دمج مفهومي الإبداع الثقافي مع الإبتكار الاقتصادي.

في حين أن روث توس (Ruth Towse) قد أشار سنة 2011 للصناعات الإبداعية على أنها تحتوي على الصناعات الثقافية، والفنون المسرحية والإبداعية، و هي بالتالي تشمل أساسا الفيديو، الأفلام، التلفزيون، الراديو، الألعاب، الإشهار، التصميم، الأزياء، الفن والحرف اليدوية، والهندسة المعمارية،... (حيمران وآخرون، 2021، ص81–82).

و إجمالا يمكن القول أن الصناعات الإبداعية هي تلك الصناعات التي تدمج بين الثقافة والفن والموهبة مع الإبداع والإبتكار والتكنولوجيا، لخلق ثروة بالمنتجات السلعية والخدماتية ذات القيمة الإبداعية والجمالية، و المحمية بحقوق الملكية الفكرية.

- **خصائص الصناعات الإبداعية:**

تتسم الصناعات الإبداعية كغيرها من الصناعات بمجموعة من الخصائص والمواصفات المميزة لها، و لعلى من أبرزها:

- **الإنتشار الواسع لها عبر العالم:** حيث تتميز بسرعة إنتشارها ودخولها إلى الأسواق إضافة لإستدامة منتوجاتها.

- **الإنتاجية المتطورة:** بإعتبارها صناعة ذات طبيعة إرتقائية فعالة، منتجة للسلع والخدمات والمنتوجات الفكرية المتنوعة والمستحدثة والجديدة والفعالة المتميزة بقابلية التحسين والتطوير المستمرين.

- **اللانمطية:** حيث أنها صناعة تعتمد على الحرية خاصة في العمل، وعلى كثافة تنقل اليد العاملة ذات المهارات العالية بداخلها عكس باقي قطاعات الصناعات الأخرى.

- **الإعتماد على الملكية الفكرية والقدرات الإبداعية للأفراد:** كون أنها ترتكز أساسا على موهبة أفرادها وعلى الأنشطة الإبتكارية الجديدة، وعلى قدرات المختصيين والخبراء العامليين فيها.

- **الإنتاج والتسويق الفوري:** كون أن منتجاتها حيوية ذات نفاذية عالية في الأسواق، ومحققة لتفاعلات الحاجة والرغبة والقدرة، كون أن عمليات التسوق فيها إبتكارية وإبداعية وفورية وآنية، فضل إعتمادها على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات.

- **الحركية الكثيفة:** حيث تتميز بسرعة تحولها وتنوعها الإنتاجي، وسرعة حركة مواهبها الإبداعية وتدافع عواملها الإنتاجية، وسرعة توافقها مع رغبات و إحتياجات المتعاملين والعملاء.

- **اللحظية التوافقية:** حيث أن هذه الصناعات تعطي أهمية كبيرة للحاضر، مما يدفعها إلى توليد الحاجة للإختراع وجعل هذا الأخير أداة فعالة للتطوير، مما يجعل هذه الصناعات دائمة البحث عن المبدعين القابلين للتطور (إبراهيم، 2020، ص382–383).

2.3 عوائد الصناعات الإبداعية وموقعها من مشروع التنمية:

- **عوائد تبني الصناعات الإبداعية على الإقتصاديات الوطنية:**

إن عملية الإعتماد على الصناعات الإبداعية في إطار التخطيط نحو تنويع وتوسيع قاعدة الإنتاج للإقتصاد الوطني، يشكل إضافة نوعية و عملية، تسهم في بناء إقتصاد قوي في مواجهة التحديات المستقبلية الداخلية والخارجية، وتفتح آفاق و فرص تنموية جديدة، وهذا ما يترجمه الإهتمام العالمي بها كقاعدة مهمة في بناء الإقتصاد المعرفي وتعزيز من عملية التنمية المستدامة، خصوصا وأن هذه الصناعات أبرزت إمكانيات نمو وصمود في فترة جائحة الكوفيد 19 وقبلها في الأزمة المالية العالمية 2008، كما أنها أظهرت العديد من المؤشرات والعوائد الاقتصادية، نبرزها فيما يلي:

- **الرفع من الناتج المحلي الإجمالي:** لقد حظيت الصناعات الإبداعية على إجماع دولي بأنها صناعة مولدة للنمو الاقتصادي وللتنمية المستدامة، نظرا لقدراتها التنافسية حيث فاق معدل نموها ثلاث أضعاف نمو إجمالي الإقتصاد حاليا، والتي أصبحت تشكل منه ما يفوق 5%، وهذا ما تترجمه نسبة الإيرادات المحصل عليها من هذه الصناعات والتي مثلت في قارة آسيا 33% من ناتجها الإجمالي المحلي، محققة بذلك أعلى نسبة مقابل أقل نسبة والتي كانت بـ 3% في الشرق الأوسط و إفريقيا، كما بلغت عائدات المحتوى الثقافي الإبداعي الرقمي 65,6 مليار دولار، فيما بلغت عائدات السلع الإبداعية المباعة على الأنترنت 26,3 مليار دولار وهذا سنة 2015، وفي 2016 بلغت إيرادات التلفزيون 13,8 مليار دولار، و13,8 مليار دولار للفنون البصرية، و9,2 مليار دولار للصحف، وهذا ما يدل على قوة فروع الصناعات الإبداعية في تحقيق عائدات إقتصادية مهمة ومعتبرة، فحسب اليونسكو تشير تقديراتها المبدئية حول مساهمة هذه الصناعات في النمو الإقتصادي إلى تحقيقها لـ250 مليار دولار سنويا، لهذا أصبحت العديد من

بلدان العالم ترى نصيبها من هذه الإيرادات كالبرازيل والصين وكوريا الجنوبية وباقي الدول النامية على غرار المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

- **التقليل من البطالة:** إن النمو الكبير للصناعات الإبداعية أتاح العديد من الفرص للأفراد للمساهمة فيها، فأصبحت بذلك من أبرز الصناعات الموظفة لليد العاملة، كونها تشمل كل أنواع الفاعليين في الحياة الاقتصادية من أفراد ومؤسسات وشركات صغيرة وكبيرة، وشركات متعددة الجنسيات، مما جعلها تخلق 29,5 مليون فرصة عمل سنة 2013، شكلت منها الوظائف الإبداعية ما قيمته 63% و36,9% للوظائف الأخرى، كما أنها أصبحت تساهم في قارة آسيا بما نسبته 43% في العمالة الوطنية، أما في إفريقيا والشرق الأوسط فمساهمتها تمثل ما نسبته 8%، أما عن فروع هذه الصناعات فقد وفرت الفنون البصرية أزيد من 6732 فرصة عمل، و3979 فرصة عمل بالموسيقى، و3670 فرصة عمل في الكتب، كما أنه بحسب منظمة العمل الدولية أصبحت الصناعات الإبداعية تشغل سنة 2015 ما يصل إلى 6% من إجمالي العمالة في العالم، وكل هذه المعطيات تعزز من مكانتها كأحد الآليات الإقتصادية التي تتيح توفير وتنويع فرص العمل والدخل، خاصة في تلك البلدان التي تعاني من مشاكل البطالة (أمبابى، 2020، ص69–71).

- **الرفع من قيمة الصادرات:** إن الصناعات الإبداعية بإعتبارها صناعة ذات منتوجات سلعية وخدماتية متنوعة تعتبر كإطار مهم لتنويع صادرات أي إقتصاد كان، حيث سجلت صادرات الخدمات الإبداعية لوحدها ما يقارب 1,1 تريليون دولار سنة 2020، و524 مليار دولار صادرات السلع الإبداعية في نفس السنة، ومازالت تعرف وثيرة نمو كبيرة نتيجة للتحول اللامادي للعديد من السلع الإبداعية، وللإرتفاع الكبير على طلب صادرات البرمجيات والبحوث والتطوير (*Creative Economy Outlook 2022*, 2022,P3)، لتصبح بذلك الدول أمام فرصة كبير تتيح لها توسيع قاعدتها التصديرية و رفع من عائداتها من الخارج.

- **تنمية وتنويع الصناعات المحلية:** تقدم الصناعات الإبداعية فرص كبيرة لتنمية المنتوجات المحلية، كونها ترتكز خاصة على موهبة الرأس المال البشري وثقافته مما يفتح أمامه الطريق نحو إنشاء مشاريع تجارية إبداعية، وفضاءات لمنتجات إبداعية تعكس مجموعة أفكار إبتكارية كحلول للمشكلات المحلية والإقتصادية، تسمح بتوليد دخل وفرص عمل، وتعبر عن

قدرات المجتمع في تطوير منتجات تلبي تطلعاته محليا وتسمح له بالمنافسة في الأسواق المحلية والدولية.

- **تنشيط الإستثمارات:** إن عملية التوجه نحو تبني الصناعات الإبداعية تعني أيضا التوجه نحو تبني المنافسة على جذب وإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، عن طريق الترويج للإمكانيات الثقافية والإبداعية المرتبطة بالبلد والمرتبطة بمواهب العنصر البشري التي تمثل نواة مدخلات إنتاج منتوجات إقتصادية إبداعية ذات القيمة المضافة الأعلى، وهذا ما يفسر مكانة الإبداع كمحرك لها وكعنصر جاذب للشركات التي تبحث على نقل وإقامة أنشطتها في مناطق تواجد الطبقات المبدعة، بغية الإستثمار في أفكارهم وحلولهم ومحتوياتهم المبتكرة لمواجهة التحديات الإقتصادية والإجتماعية للشركات والمجتمعات.

- **تعظيم القيمة المضافة:** بإعتبار أن الصناعات الإبداعية تعتمد بصفة كبيرة على الإبتكار كدافع لنموها، فهي تساهم بذلك في تحسين القيم المضافة لباقي القطاعات الاقتصادية التي تعتمد في مدخلاتها على الصناعات الإبداعية التي تزودها بالمحتويات الثقافية والإبداعية والرقمية والمهارات العالية ورأس المال البشري العالي التأهيل والمبدع، هذه المدخلات تسمح لتلك القطاعات الاقتصادية بتحقيق ميزات تنافسية وقيم مضافة عالية، مع توفير لها الحافز على الإبداع والقدرة والمرونة بما يتيح إستمرارها في النمو.

- **تنشيط السياحة:** ترتبط السياحة بشكل كبير مع الثقافة وتنوعها وتعتبر هذه الأخيرة من أهم عناصر الصناعات الإبداعية التي بدورها تعمل على توفير سلع وخدمات تعكس هذا التنوع، وتسمح بذلك بتزويد السياحة بعناصر جذب توفر لها قدرات تنافسية متميزة، تسمح بجذب السياح وتتيح لهم تجريب الثقافة المحلية، كما تسمح أيضا بعملية نقل المعرفة وإستدامة قيم وعناصر الموروث الثقافي والسياحي (بن موسى، 2021، ص166–169).

- **الحد من الفقر:** تعتبر الصناعات الإبداعية مصدرا جد قوي في محاولة القضاء على الفقر بإعتباره الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، وبإعتبارها أنها من بين أسرع القطاعات الإقتصادية نموا وتوسعا سواءا في الإقتصاديات الصناعية أو النامية، حيث ووفقا للبنك العالمي فإنه يتوقع أن تساعد الصناعات الإبداعية بحلول سنة 2030 في التقليص من نسبة السكان الذين يعيشون بأقل من 1,25 دولار باليوم (كوبيبي، 2021، ص333–334).

- **موقع الصناعات الإبداعية من مشروع التنمية في الجزائر:**

تم في الجزائر الإعتماد على مصطلح الصناعات الثقافية والإبداعية للإشارة إلى إيداع وإنتاج وتسويق المحتوى الإبداعي ذو الطبيعة الثقافية واللامادية الشاملة للأنشطة التي تنتج ويعاد إنتاجها وفقا لمبادئ الإنتاج الصناعي، ومنه يتم تحويلها لسلع إستهلاكية تعرض بالأسواق من خلال الإنتاج الضخم لهذه السلع التي يقابلها الإستهلاك الجماهيري العريض.

عموما، يمكن القول بأن الجزائر تحوز على إمكانيات معتبرة خاصة إذا نظرنا من جانب الهياكل الثقافية كالمسارح ودور السينما والمكتبات، ووسائل السمعي البصري والموسيقى ...وغيرها من الهياكل والموروثات الثقافية الأخرى (دربين ومحاجبي، 2022، ص344–345)، وهذا ما جعل من الدولة الجزائرية تبدي توجها ملموسا بهذه الصناعات خاصة الثقافية منها في إطار مشروع الحكومة التنموي للجزائر الجديدة والتي تعمل على تطبيقه في أرض الواقع، حيث تسعى إلى أقصدة الثقافة وتحويلها من مجال للترفيه فقط إلى قطاع إستثماري خلاق للقيمة المضافة ولفرص الشغل والعمل، وهذا ما تثبته بعض المجهودات والمبادرات الرامية لتطوير الصناعات الثقافية كونها تشكل أحد المحاور الرئيسية للرؤية الإقتصادية الحديثة لبناء الدولة الجزائرية الجديدة، والتي تم إدراجها بشكل صريح ضمن الإلتزام العشرين لرئيس الجمهورية الجزائرية المتعلقة بالإنتاج الفكري والفني والثقافي لخدمة النمو الاقتصادي، حيث تعد عملية تفعيل الدور الإقتصادي للتراث الوطني وحمايته وترقيته في قلب مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024، كما أن هذه العملية تعتبر كبند أساسي من مخطط العمل الحكومي لسنة 2021 في النقطة 03 والتي تتعلق بالحفاظ على التراث الثقافي الوطني وتنميته وترقيته، من البند 02 الخاص بسياسة تعزيز الرأس المال البشري، من الفصل 3 للمخطط رؤية الحكومة وإستراتيجيتها من أجل التنمية البشرية والسياسة الإجتماعية المدعمة، كما أنه يمكن ملاحظة هذا الإهتمام عن طريق رفع الإعتمادات المخصصة لوزارة الثقافة والفنون بعنوان ميزانية التسيير للسنة 2022 إلى حوالي 16,1 مليار دج بعدما كانت سنة 2020 بـ14,9 مليار دج، و التي تفسر عملية التوجه نحو إعادة الهيكلة الإقتصادية للقطاع الثقافي، والتي كانت شعار أول منتدى ينظم للإقتصاد الثقافي بالجزائر "الثقافة إستثمار مجتمعي وإقتصادي" في 3 أفريل 2021، إضافة إلى ذلك فإنه في سنة 2015 تم إنشاء الصندوق الوطني لتطوير الفن والتقنية والصناعة السينماتوغرافية وترقية الفنون والآداب على مستوى وزارة الثقافة والفنون من أجل

تعزيز إعانات الدولة لترقية الفنون والآداب وتطويرها، والتعزيز من الإنتاج السينمائي و توزيعه وإستغلاله وتجهيزه، وكان هذا في إطار مساعي الدولة لتثمين القطاعات الثقافية.

إن هذه المعطيات ما هي إلا مؤشرات تدل على بداية الإهتمام والتوجه نحو تبني قطاع صناعي جديد يبدأ بالعمل على أقصدة الثقافة كمرحلة أولية لبعث الصناعات الإبداعية، من خلال مشروع إعادة النظر في شؤون تسيير القطاع الثقافي توجيهه نحو الجدوى الإقتصادية في خلق القيمة المضافة وفرص الشغل، وخلق منتوجات متنوعة في إطار عملية توسيع إيرادات الإقتصاد الوطني و تنويعه بما يسمح والإستفادة من الفرص التي تتيحها الصناعات الإبداعية سواءا في الأسواق المحلية أو الدولية والإستفادة من الميزات التنافسية التي يمكن أن يتيحها الموروث الثقافي للمنتوجات الإبداعية الجزائرية (جوادي, 2022, ص 4–5).

4. تحليل النتائج:

لقد أفضت دراستنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- إرتكاز سياسة التنويع الإقتصادي وفق النظرة الإستشرافية للإقتصاد الجزائري في البداية على التنويع الأفقي، الذي يستهدف تنويع مخرجات ومنتوجات القطاع الأساسي وهو قطاع المحروقات، بإعتباره أساس الإيرادات الرئيسية للإقتصاد، ومن ثم إستغلال هذه الإيرادات في عملية الإنتقال إلى التنويع العمودي الهادف إلى تغيير في هيكل إيرادات الدولة، عن طريق تنويع القاعدة الإستثمارية في كل القطاعات التجارية، والزراعية، والصناعية ... وهذا وفقا للمراحل الزمنية المحددة في النموذج الجديد.

- بيان أن الصناعات الإبداعية هي بديل حديث وسريع وفعال في الإقتصاد العالمي خلال الألفية الجديدة، وهذا ما تفسره عملية تطوير النماذج الهيكلية لهذه الصناعة من قبل العديد من الدول التي إعتمدتها كإطار لتنويع مداخيلها، ونظرا لتوافق عوائد هذه الصناعة مع أهداف سياسة التنويع الإقتصادي.

- التوجه نحو عملية أقصدة الثقافة والتي تتوافق مع المرحلة الثانية للنموذج الجديد وهي مرحلة التحول (2020-2025)، مما يدل على التوجه نحو الإعتماد على الصناعات الثقافية بصفة خاصة، بإعتبارها جزء من الصناعات الإبداعية، وهذا أمر طبيعي كون أنه لا يمكن الوصول إلى الكل دون إقامة الجزء، كما أنه لايمكن الحديث عن صناعة إبداعية دون تحديد

هيكلها ضمن مكونات البيئة الإقتصادية الجزائرية، ودون توفير المدخلات الأساسية لها وما تتطلبه من مهارات عالية ومواهب ومدن إبداعية مستقطبة للطبقة الإبداعية الخلاقة للثروة والقيم المضافة وفرص العمل.

5. خاتمة:

عمدت الجزائر مع بداية الألفية الثالثة على رفع تحدي تحقيق النمو الإقتصادي خارج المحروقات، من خلال تبني سياسة التنويع الإقتصادي وفقا للنموذج الجديد للنمو الإقتصادي الذي أقرته سنة 2016، والذي أبان في مرحلته الثانية على مؤشرات تدل عن بداية الإهتمام نوعا ما بمسايرة التوجهات الحديثة لفترة ما بعد الصناعة، عن طريق بعث مشاريع حماية وترقية وأقصدة الثقافة، هاته الأخيرة التي تعتبر لب وجوهر الصناعات الإبداعية وفروعها التي تعمل على تحقيق الوصل بين الإبداع والثقافة لتحقيق الغايات الإقتصادية المتنوعة سواء للأفراد أو المؤسسات أو الحكومات، مما يحتم على الجزائر في إطار المسعى الجديد تعزيز جهودها وتوجيهها نحو توفير البيئة الأساسية التي من شأنها تسريع عملية التحول الإقتصادي في تبني وإستغلال الفرص التنموية التي تتيحها الصناعات الإبداعية سواء على الصعيد المحلي أو الدولي.

ومن خلال ما سبق في دراستنا، نوصي بمايلي:

- ضرورة دراسة و تحليل الإمكانيات الإقتصادية والمتطلبات الضرورية المرتبطة بإقامة الصناعات الإبداعية؛
- صياغة و تحديد مفهوم ونموذج تصنيف للصناعة الإبداعية المراد إعتمادها وفقا لمبدأ الجدوى الإقتصادية والأولويات المراد الوصول إليها؛
- العمل على التعزيز من عملية تكوين الرأسمال البشري ذو المهارة العالية والموهبة وذو القدرة على الإبداع، وبما يتوافق وإحتياجات سوق العمل الخاصة بهاته الصناعة، مع الحرص على دعم وإستقطاب الطبقة المبدعة.

6. قائمة المراجع:

- **المقالات:**

- عبد العزيز إبراهيم، (2020)، المداخل التربوية لتحقيق الاقتصاد الإبداعي بين طلاب التعليم الجامعي النوعي، المجلة التربوية لكلية التربية بسوهاج، 77 (77), 363–477؛

- أمبابى نرمين عبد القادر، (2020)، التوجهات الدولية لتطوير مفهوم الصناعات الإبداعية وسياساتها وأثرها على مؤسسات المعلومات فى المجتمعات العربية: دراسة تحليلية، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، 2 (4)، 45–126، https://doi.org/10.21608/jslmf.2020.92764 ؛

- بن مريم محمد، بوخاري بولرباح، وبربري محمد أمين، (2023)، تحليل العلاقة بين مؤشر التنويع الاقتصادي و حجم النفقات باسخدام نماذج الـ- VAR دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1980-2021، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، 7 (1)، 206–226؛

- بن موسى نبيل، (2021)، الاقتصاد البنفسجي والتنمية المستدامة –تجارب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، 2 (2)، 161–180؛

- حاج عبد الحفيظ, نسرين، (2023)، أهمية حماية الصناعات الإبداعية في انشاء المؤسسات الناشئة وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الفكر القانوني والسياسي، 7 (1)، 1687–1698؛

- حيمران محمد، ريموش كوثر، وبورنيسة عبد القادر، (2021)، دور الجباية العادية في تنمية الاقتصاد الإبداعي في الجزائر، مجلة الإقتصاد والمناجمانت، 20 (2)، 78–91؛

- خالد هشام عبد الحميد، (2018)، التنويع الاقتصادى والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 19 (1)، 75–98؛ https://doi.org/10.21608/jpsa.2018.128822

- دربين نصيرة،محاجبي عيسى،(2022)، المكتبات العامة حاضنات الصناعات الثقافية والإبداعية: المكتبات الرئيسية للمطالعة العمومية في الجزائر نموذجا، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والإجتماعية، 14 (2)، 328–364؛

- شاكر عبود لقاء، (2015)، الصناعات الإبداعية في الوطن العربي....الطريق إلى النمو االقتصادي المستدام، كلية مدينة العلم الجامعة؛

- شريط فيروز، ولد الصافي عثمان، (2022)، أثر مؤشرات التنويع الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض دول إفريقيا خلال الفترة 2000 – 2020، مجلة البشائر الاقتصادية،8 (3)، 104–118؛

- بوثلجة عائشة، زروخي فيروز، وغلاب فاتح، (2019)، المقاولاتية ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، 3 (3)، 713–730؛

- سمير علي عطية دعاء، محمود سعد هبة، حسني العصار حنان، ونبيل جرجس أماني، (2022)، تطوير عرض التراث من خلال فكر الصناعات الابداعية بالتطبيق على المنازل التراثية الاسلامية بالقاهرة، المجلة العلمية لكلية السياحة و الفنادق جامعة الأسكندرية، 19 (2)، 62–79؛

- قروف محمد كريم، (2016)، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2014/1980)، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، 9 (2)، 632–664؛

- كوبيبي حفصة، (2021)، أهمية الثقافة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مجلة المالية والأسواق، 8 (3)، 327-341؛

- لومايزية, عفاف، (2017)، التنويع الاقتصادي كبديل استراتيجي في الجزائر في ظل الأزمة البترولية الراهنة، *مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية*، *2017* (62)، 22–30؛

- مجلخ سليم، بشيشي وليد، (2022)، قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019، المجلة الجزائرية للتسيير والاقتصاد، 16 (1)، 46-60؛

- محمد هيبه اسلام، اليحيائية فخرية، المعمري بدر، والعامري محمد، (2021)، الصناعات الإبداعية بسلطنة،عمان ودورها في تنمية الاقتصاد القومي في ظل الثورة التكنولوجية المعاصرة، المجلة العلمية لجمعية امسيا – التربية عن طريق الفن، 7 (25)، 564–594؛https://doi.org/10.21608/amesea.2021.147985

- **المداخلات:**

- الخطيب، ممدوح عوض، (2014, فبراير 16)، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض؛

- جوادي نور الدين، (2022 يناير 10)، دور "الخارطة الثقافية" في تحقيق الاستثمار الكفء للتراث المعماري كعنصر مرجعي للتنمية المستدامة في الجزائر، السكن التقليدي في الجزائر، من العصر القديم الى العصر الحالي، عنصر مرجعي للتنمية المستدامة، دار الثقافة مدينة تامنغست؛

- **المراجع باللغة الأجنبية:**

- United Nations Conference on Trade and Development, Creative Economy Outlook 2022, (2022). 14;

- Ministère des Finances, LE NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE (SYNTHESE), (2016), République Algérienne Démocratique et Populaire, https://www.mfdgi.gov.dz/images/pdf/modele_economique.pdf;